

وصل به اي بقوله على او قبل درهم قوله هو دبعة لان المعنى حفظ ودبعة لان المعنى حفظ درهم
فيكون مجازا لعلاقته بالحول وفيه اشارة الى انه ان وصل به الدين ايض يكون دبعة ايض وهو دين
لترجيحه وان وصل العارية كان فرضا كما في النهاية والى انه ان فصل عنه لا يصدق ان دبعة لانه
ح يكون كالراجح عا او فيه فلا حاجة الى قوله وان فصل لا يصدق وعندي ومعنى مثلي في كسبه
او صند وفي اوسقي اقرارا لانه بالعين اولى من الدين وقوله للمدعي اللان عليه انزها امر
معناه اوخذ بالوزن اللان الواجب لك على او قضيتها ونحوها مثل استغنى بها او ائخذ فاقبضها
او ابرأتني منها او تصدقت بها على اقرار الا اذا تصادقا انه بخير لان الاصل اعادة ما في السؤال
فالضمير للان الواجب فلور كره لم يكن اقرارا في الاختيار والكافي ونحوها لكن في الصريح في ضمتك
اقرار وعنى الى يوسف انه ابرأتني منها ليس باقرار ومائة درهمهم او درهمان او صلح من البر وغيره
مما يكثر في الذمة او مائة وثلاثة اوقاب او افراس وغيره مما يقبل في الذمة درهمهم في الاول لان
التقدير مائة درهمهم ودرهم وانا الكفوابة لانه مما يكثر وجوبه في الذمة من الموزون والمكيل و
المعد والمتقارب وشاب في الثاني لانهم ذكروا بعد عدلين ما يفسر كالثلاثة وعشرين ثوباً
فالدرهم والنياب خبران للسندين مرتين واو بمعنى الواو بقرينة الاتي وانما عدل صورة ليل
يتوهم كون الحكم انما يكون عند اجتماع من الظن الواو احسن واعلم ان الاصل في الباب ان الجوين
ثم ثبتت في الذمة ولو عتينا وغيرهما من الموزون والمكيل والمعد والمتقارب يصلح ثمانية اصب
فيثبت في الذمة الا اذا عتينا واما نحو الحيوان والثوب فلم يصلح ثمانية اصب في الذمة
الا اذا لم يكن بمقابلته مال كما في النكاح والعنق والسلم والديارات فيثبت في الذمة كما في النهاية
وغيره وفي مائة وثوب او مائة وثوبان او فرس او فرسان او غيرهما مما يقبل في الذمة ثوب وثوبان
ويفسر للآية المهمة اذا العطف لم يوضع للبيان كما في الكافي لكن في قصه لو قال الف وثوب او شاة
او دبر او فرس او الف ثياب او الشياه او الابعرة او الافراس والافراد بآية اي بغصب دابة كائنة
في اصطلح اي بيت الدابة وهو من اصلية اذا الراية لم يكن في اول نبات الاربعة الا اذا جرى على الفعل
يلزمها اي يلزم الافراد على المقول الدابة فقط فلا يلزم الا اصطبل عند ما خلافا لمحمد بناء على تحقق الغصب
في العقار وفيه اشعار بان لو اقر بثوب في منديل او حنطة ونحو ذلك لزمها بما خلافا كما انشأه في النهاية
وسيف اي الاقرار بسيف يارم حنطة وحاجله اذا السيف لم يكن النصلي الحد يد والجفن يفتح الجيم
وسكون الغاما لغلاقة والحاجل بالفتح جمع الحالة بالكسر ما يشد به السيف على الحامض من قطعة حلاطية

وقال الاصمعي انها جمع لا واحد من لفظه وكان مختار المص والألف المناسبات المرد وفيه اشعار بأنه لو
أقر بختام لزمه الحقة والفض لأن الاسم ينطوي على الكل كما في الهداية ووجه اقراره بالحمل أي حل شاة
أو جارية بأن أوجه سورث زيد بحمل جاريته لرجل فوره ثم أقر بحملها للرجل وهما علان بالوجبة
فلو لم يعلم بهما لم يحمل الأقرار والأخذ بحمة الكذب كما في الكرمات ووجه الأقرار له أن بين سبب الملك
صالحا لتعحيح الأقرار لبيان قال لما في بطن فلانة على ألف درهم من جهة دين كان لبيه مات وانتقل
اليه أو ميراث ورثته أو وصية له من غريم فاسم لكتهما فان بين سبب ان يصلح بان قال إنه باع من
هذه الدار بكذا أو اقترضه أو وهب مني كذا لا يلزمه شيء إذا لا يتصور شيء من الجحش وإن لم
يبين سببا أصلا لا يصح عند أبي يوسف خلافا لمحمد كما في الهداية فان ولدت أم الحمل لأقل من نصف
الحمل من حين تحقق سبب الملك كوت الموصى والمورث فله الحمل ما أقر به من المال وإن كان غلاما
وجارية فللأب بينهما في الوجبة واقلنا في الأثر وإن كان ميتا فهو لورث الموصى والمورث وفي ثمة
أن إن الأم لو كانت معتقة فولدت لأقل من سنتين من موت لحدتها استحق الولد ما أقر لأنه كان في
البطن وإلى أنها لو لم تكن معتقة فولدت لأكثر من سنتين لم يستحق كاشا إليه الهداية وغيره وإن أقر
بتراض أو غصبا أو بدعة أو عارية قايمه أو استهلكه بشرط الخيار ثلثة أيام نحو فلان على كذا على أن
بالخيار ثلثة أيام صح أقراره بذلك فلم يرد المال لوجود الصيغة المأثرة على أو عندي وبطل
شرط أي شرط الخيار فإنه للفسخ الذي لا يكون إلا في الإنشاء والأقرار إخبار ولذا لو أقر المدعي عليه شيء
فأدعى أنه كذب لم يحلف المدعي المقر له ليس بكاذب فيه عند الطرفين خلافا لأبي يوسف وعليه
الفتوى كذا ذكره للم وغيره واستند كيلى ووزني وعددي متقارب من دراهم صح ذلك الاستد
استحضار القيمة فيصح الاستثناء عن الجنس أي من حيث التسمية فلو قال له على ماية درهم الأديتار أو
قير حنطة أو خمسين جولا لزمه ماية الأقيمة الديتار أو الحنطة أو الجوز وقال محمد لم يلزمه شيء لأنه
لم يصح الاستثناء لعدم الدخول وفيما أشار إلى أنه لا يصح الاستثناء عن خلاف الجنس أي من حيث أنه
لم يصح ثمنه فلو قال له على ماية درهم الأثياب أو شاة لم يلزمه شيء عندهم لأنه لم يدخل في المشتة منه وإلى أنه
يصح استثناء الكل من الكل وهذا إذا اختلف اللفظ ولذا قال نسائي طو الق الأمانة وفلانة وفلانة
لم يطلق واحدة منهن كما في الكهانة لكن خلاف ما ذكره في التوضيح وعن أبي يوسف لو قال له الف درهم
الأخمائة لم يصح كما في النخبة وإلى أنه لو قال له على ماية درهم أن أكرضه لا يصح استثناء التابع للمشته
منه لأنه ليس بدخل فيه مقصود فأنه لو وصف الموصو كالبناء التابع للدار والفض القائم والفحل

للبستان فلا يتناول صفة الكلام فيكون الكل للمقر له الا اذا قام القرينة على ذلك كما في قضم وغيره والمتبادر
 انه لو اقر بنباء دار دخل ما حقه من الارض وكذا لو اقر بالنخل فقبل بمقدار ما يكون فيه لعرف لا يبقا
 لذلك الخلل بدونها وقيل بمقدار ما ياخذ ظلمة كبد السماء وقيل بمقدار غلظة وقت الاقرار كما في
 الظهيرة ودين صحته اي الدين في صحته ومن الظن انه من قبيل حب ربك مطلقا اي غير مقيد
 باحد له دينان المعروف السبب والمعلوم بالاقرار ودينه مرضه اي الذي غلب على الظن انه مات فيه
 حال كونه مقيدا بحسب ما في اي المرض وقد علم ذلك السبب بالاقرار بل بالمشاهدة ويقبل المعروف
 السبب كما اذا اشترى شيئا وقبض المبيع وقد اده القاض او الناس او استوفى شيئا وقبضه كذلك او
 استاجر شيئا واستهلكه ما لا لانسان او تروى امره بمثلها كذلك سواء جاز الدينان اي مستويان في
 الدرجة فلا يرجح احدهما في القضاء على الآخر وقدما اي دين الصحة ودين المرض المعروف السبب عاين
 ثالث ما اقر به ولو عين في دينه في مرضه لانه سبب له بالاقرارى فالأقرى وقم الكل اي كل من دين الصحة
 ودين المرض المعروف السبب والمعلوم بالاقرارى فالأقرى فانه أكثر استعلاء على الاثر فان حق
 الورثة لا يتعلق بالتركة الا بعد الفراغ عما يحتاج اليه وان شمل الكل اي كل منهما ماله فحق الظن ان تكبر
 الكل نسب بقوله وان شمل وفيه اشعار بما مر ان الاقرار ليس بتعليك والام يحل الا بقدر الثلث الا بصديق
 الورثة ولا يصح ان يخفى اي يميز الذي يرضى باختياره غير ما اي ادين من الدينين الاولين من غير مقتضاه
 دينه اي دين ذلك الغريم لان فيه ابطال حق الغير من الظن ان الظن تركه الظير وفيه ومنه الى ان لا يرضى
 الصحيح غير ما بذلك يصح ونما في حق الهناية ولا يصح اقراره بدين او عين لو اقره عند اقراره فلو
 اقر له بدين لم يلزمه لكن في العادى وغيره انه لو اقر بدين مسلم لانه الكافر واسم قبل موته لم يصح ولو اقر
 لامر له بدين المهر صح وفيه اشار الى ان لو اقر لو اقره ولا يجنب لم يصح وقال محمد ان اقراره لا يجنب بقدر
 نصيبه صح والى انه يصح اقراره لو اقره وسياتي وذكره الجواهر انه لو حكم حاكم بجهة الاقرار لو اقر لم
 بطلانه ولم يصح ان الاقرار يصدق البقية اي يرضى بقية الغرماء بذلك التخصيص وبقية الورثة
 بذلك الاقرار فيكون الاستثناء متعلقا بالمستأين على ما ذكره المص ومن الظن ان لفظ التصديق
 يروى فان باب المجاز مفتوح كما ذكرنا لكنه يشك ما ذكره في التوجيه ان الاستثناء اذا تعقب الحل المعطوف
 ينصرف الى الكل عند الشافعي والى الاخير عندنا وهو المذهب عند محقق البصرة كما في الرض وفيما
 ذكره اشعار بان التصديق المعبر ما يكون قبل الموت واليه اشار بتعليل صاحب الهناية حيث قال لانه
 يتعلق حق الورثة بما لم يرضه وهكذا اجاب ابنه نظام الدين وحافه عماد الدين كما في وصية الظهير

عن اقواله فان خرج لبيت المال كما في المضمرات ومن اقواله لم يلجؤ ميت شريكه الى شريكه الموقوف الارث
الموقوف سواء كان معه وارث آخر ولا يلجؤ باقواه فيها خلا للموقوف نصف ما قبض المقر من الزكاة
بلا يتوقف نسب كما مر وما ذكره رد الماروي عن ابي يوسف ان ثبت نسب من الميت اذا كان هو الارث
لا غير كما في المضمرات ولو اقر احد بني ميت لداي للميت على احد دين الف درهم مثلاً مبتدأ ما قبله
خبره وهو الجملة صفت لميت يقبض ابيه نصفه اي اقر يقبضه نصف الدين خمسية وكذلك
ابن اخ فلا شيء له اي المقر من الدين لان الاقرار يقبض اقرار بالدين على الميت وهو ^{موقوف}
والنصف الباقي خمسية للآخر من الابنين وفيه شارة الى اقر يقبض الكل وكذلك لابن الآخر
فان خلف كان له ان يرجع الى المديون بالنصف ثم المديون الى المقر به اذا ترك ابوهما العاقبة
والى انه لو اقر احدهما بدين على ابها اخذ الدين بصفه من نصيبه وهذا عند الفقهاء في ^{الث}
وقال غير اخذ الكل من نصيبه كما في الخلاصة ولا يخفى ما في ذكر اخر في رعاية حسن الاختتام والله
اعلم بالصواب كتاب الدعوى اخرها عن الاقرار وضعا لا بما تكون موثوق عنه طبعاً
واحدة الدعوى بفتح الواو وكسرهما كما في اول الحقايق غير مبنية لان الفها للتأنيث اسم من الادعاء
مصدر ادعى زيد على عمر وما لا ي طلبه لاخذ العين كما في اكر ما في زيد المدعى وعمر المدعى عليه ولا
المدعى والمدعى لغو كما في المغرب وقال شيخ الاسلام وغيره انها اضافة الشيء الى نفسه حال الساقية
والمنازعة كما في المنازعة فهي مشتركة بين معينين كل منهما اعم من المغير الشري وهو اجازة عند الفقهاء
او الحكم فانه شرط كما في الاختيار بحق معلوم فانه شرط وفي شهر الدعوى المنفعة خفاء والاطلاق في ^{ضعف}
لا يخرج عن شيء له على غيره اي للمخبر على غير المخبر بحضورهما باق وبن الظن انه متعوض بدعوى التوكيل
والوجه لما مر في الاقرار ولما كان مدار الباب على المدعى والمدعى عليه فشرها مع الاشارة الى الحكم فقال
والمدعى شرها من لا يجبر اي يكره على هذه الخصوصية اي الخاصة وطلب الحق فلا يشكل ما كان فيه محاصراً
من وجب ان كان اذ قال قضيت الدين بعد الدعوى فانه لا يجبر على هذه الخصوصية اذا تركها والمدعى عليه
من يجبر على هذه الخصوصية والجواب فلا يشكل بوجوبية التيم فانه مدعى عليه معنى فيما اذا اجبروا القلف
على الخصوصية للتيم وانما فهمما بذلك وعدل عما يقض التعريف اشارة الى اختلاف المشايخ فيها فقبل
المدعى من لا يجبر بحق له على غير المدعى عليه من يجبر بان لاحق لغو عليه والمدعى من يلزم خلاف
الظن والمدعى عليه من يمسك بالظن وهي انما تقع فيه اشعار بان الدعوى كما تكون صحيحة تكون فاسدة
فالصحيحة ما يتعلق به احضار الخصم وجوب الحضور والمطالبة بالجواب وجوب الجواب اذا انكر

والاثبات بالبينة ولزوم احضار المدعى والمفاسدة بخلاف ذلك بان لا يكون معرفة لشئ على الخصم
اذا ثبت كمن ادعى على غيره انه وكيل او يكون المدعى مجهولا في نفسه كملوك الكفتاية بذكر شئ اى قوله
دين او عين علم جنسه اى جنس ذلك الدين وقدم بان يقار عشرة مثاقيل من الذهب او
مكائيل من الحنطة وفيه اشارة الى انه لو كتب صورة دعوى بلا عجز عن تقديرها لم يسمع كما اثر
اليه الخزانة والى انه لا يشترط بيان النوع كاربعة والصفة كالجيد والسبك كالبيع والقرض كما
يشعر بظاهر الهلالية الا انها شرط كما في الدخيرة وغيرها وذكر في مدانيات البينة ان بيان قدر الكاغذ
وصفه ومقدار المال شرط في دعوى قبالة في يد الدائن ولا يشترط عدد الخطوط ويدكر انه اى
الشيء المعين بقضية قوله في يد المدعى عليه اى في تصرفه بحيث ينتفع به من عينه من الظن ان تسلم
في البيان حيث شرط لجهة الدعوى مطلقا ذكر الجنس والقدر وهو مخفى بالدين وفي الاصل
اشارة الى انه لو احدث يد عاقل في يد غير هذا ذاب ولا لو علم به القاضى امر بالتسليم
اليه والى انه لو اخذ سياس رجلا على ان ملكه ثم ادعى واقام بينه على ذلك تقبل لانه الخارج بالحقيقة
كما في العاردي وفي دعوى المنقول يند على ما ذكر من الجنس والقدر وانه في يد المدعى عليه قوله
بغير حق لاحتمال ان يكون محبوسا بمثل الثمن على ما قالوا كما في الهلالية وفيه اشعار بان يزيد في العقار
وايضا عند بعض المشايخ كما في قرض والخزانة وهو المختار عند كثير من اهل الشروط وفي الكلام رمز الى
انهم لو شهدوا ان ملك المدعى بلا ذكره في يده بغير حق لم تقبل كما في خزانة المقتنين وفي دعوى العقار
لا يثبت ليد اى يد المدعى عليه الا بيمينه اى بيمينه ثامة فلو ادعى انه ملكه بلا ذكره في يده لم يسمع وان
اقر به ذوا اليد وقيل ان اليد يسمع بالاقرار كما في الهلالية فيحصل على الملك فلو اقر به اربطك التوف
لكى لا تقبل البينة على الملك بدون اثبات اليد بالبينة وفيه اشارة الى ان هذا الحكم جار فيهما اذا
ادعى العقار بسبب وقدم هذه الدعوى بالاقرار باليد والى ان في المنقول ثبت ليد بالاقرار والى ان
لو شهد انه في يد المدعى عليه لم يقبل فظاهر الرواية وعن محمد انها تقبل واعلم انه اذا شهد وانه
في يده يسالم القاضى انهم شهدوا عن سماع او معاينة لانهم ربما سمعوا اقراره انه في يده وهذا لا يخفى
به فانهم لو شهدوا على البيع مثلا يسالم عن ذلك فانها شهادة بالملك للبايع والملك لا يثبت
بالاقرار الكل في العاردي او علم القاضى باليد فانه بمنزلة حجة الا في بعض الاحكام كما في الطولات
والمطالبة اعمان تصح بطلان المدعى المدعى عليه بالمدعى عينا كان او دينا منقول او عقار لان
فاية الدعوى اجبار القاضى المدعى عليه على ابقاء حق المدعى وذلك يجوز للقاضى الا اذا طالبه بالتسليم

كما في الاختيار فلو قال لي عليه عشرة دراهم ولم يرد علي ذلك لم يصح دعواه ما لم يقل للقاضي من حق عطية
 وقيل يصح وهو الصحيح عما قاله البوصري في الخلاصة وغيره واحضاره اي باحضار المدعي
 عليه ما يفي بحكم الحكم اذا ثبت ليد كما اذا شهدوا ان فيه قبل هذا بسنة فانما تقبل لان الثابت لا يزول
 بالشك ان امكن احضاره بان لا يكون له حمل ومونة كالسك والنفقة ان فان لم يكن بان يكون له حمل
 بان لا يكون مجال الحمل انفسان الى مجلس القاض الا بالاجرة او لا يمكن رفعه بيد واحدة او يختلف
 سعم في البلدان على الخلاف لم يجز على الاحضار فان كان صيرة او قطيعا او رحي فللقاض ان يحضر
 بنفسه او يبعث امينا يسمع الدعوى والبيد ويقض ثم ان كان خارج المصالح بمحضه كما في القاض
 وذكر في الخزانة انه لو شهدوا بشي معيب عن المجلس قبلت وان امكن احضاره بخلاف ما قال بعض
 الجاهل انه لا تقبل للشبهة اليه المدعي عند الدعوى والمشهد عند ادائها والخالف اي المدعي عليه
 عند الاستئناف لانه شرط الاعلام باقضية ما يمكن وذكر في القاعدي الاحتياط ان يجمع الحالف بين الاشارة
 بالاصح وبين اسم الاشارة والمشار اليه فيقول كمراد بين محمد بلدين جنة كدعوى يسكنه جنة وادنى
 كيملا دعوى بالاشارة فانه يكون صادقا في بيته كاذبا في الكان وذكر قيمته اي انما يصح بذكر قيمة مال
 ان تغدر احضاره بالهالك فلو لم يذكرها لم يصح الدعوى باتفاق الروايات كما في بين قضاة الخلاصة
 وفيه اشارة الى انه لو كان قايما يصح وهو الاصح كما في محاضر الخلاصة والى انه لا يشترط ذكر اللون والذكورة
 والانوثة والسرقة المداية وفيه خلاف كما في العادي وقال السيد ابو القاسم ان هذه التعريفات
 للمدعي لازمة اذا اراد اخذ عينه او مثله في المتلى واما ان اراد اخذ قيمته في القبي فيجب ان يكتب
 بذكر القيمة كما في محاضرة الخلاصة وذكر الحد وجمع الحد وهو يميز عقار به عن غير ما لا يميز كالحد
 والارض فالسور والطريق والبر لا يصلح احدا لانه يزيد وينقص ويحرب وهذا عنده خلافا لما هو المتعار
 عند شمس الاسلام الاربعة او الثلاثة عند الثلاثة لوجود الاكثر على ان الطول يعرف بذكر الحدين و
 العين باحدهما وقد يكون مثلثة وعن ابي يوسف يكفي الاثنان وقيل الواحد في دعوى العقار
 لانه عرف بها وفيه ريز الى انه يبدل بما شاء منها وعند النخعيين بالمغرب ثم المشرق ثم الشمال والى
 انه يحد ولو مشهور وهذا عنده خلافا لما فلول لم يحد وقض بصفته ذلك فقد والى ان ذكر المص والقر
 والمحلة لا يلزم كما قال بعضهم وذكر المصنف ان لو سمع قاض يصح هذه الدعوى والاحسن ان يبدا
 بالاعم دار في بلد كذا في محلة كذا في سكة كذا الكل في العادي واما ان شرط ذكرهما اذا انكر المدعي عليه
 واما اذا اقر بعد الدعوى فالقاضي يأمره بالتسليم لان الجاهل لا تقدر الاقرار كما في القاعدي وبذكر اسماء

اصحابها الى الحد ودوا سماء تسهم اى ابناء الاصحاب الى ابناء الجبل اى اجداد الاصحاب والاحسن اسماء
 اصحابها الى اجدادهم فيقول في حديثه الى الملك فلان بن فلان بن فلان وقال ابو يوسف لم يذكر
 ذكر الحد والير ذهب بعضهم والاول الصحيح فلو قضي بالثاني نفذ والعبرة لا ارتفاع الاشراك
 فلو اشتهر رجل للبحث الى ذكر النسب وفي اضافة الاصحاب اشعار بانما ذكر المالك فيقول
 لريق الارض المملكة في يد الفلان ولواكتفى باليد يصح على المختار ولزيت ارض وقف على مسجد
 في يد الفلان ولزيت ارض من تركة الفلان لارض ورتبة فلان للجهالة كما في العمادى واداحت
 الدعوى بما ذكر سال القاضى الخصم اى المدعى عليه عنها اى عن حقيقة هذه الدعوى للفرق بين
 القضاء بالاقرار والبيينة والحاصل ان القاضى امر المدعى بالسكوت واستنطق المدعى عليه بلا التمس
 المدعى وهذا صحيح ما اخاره بعض لقضاء انه قال القاضى للمدعى اخبرتنى بغير فاذا اصنع فان
 التمس السؤال عن جوابه سال عنه وفيه من الى انها اذا فسدت قاله قم فصيح ودعواك وانما تارة معاملة
 القاضى مع الخصمين قبل اظهار الدعوى اشار الى ان شاء سكت خبيثا المدعى بالكلام
 او تكلم او قال ما لك فان حشمة القضاء قد يمنعها عن ذلك وهذا صحيح ما اخاره بعض لقضاء
 من السكوت لان التمس تهيج الفتنة كما في قضاء البسوط فان اقر الخصم بما يدعيه المدعى اقر اذ
 بالعبارة او الكتبة فانها احدى اللسانين وذلك كما اذا برى من المرض ولم يقدر على التكلم ^{بضعف}
 فكتب اقره او انكر انكارا صريحا او غير صريح كما اذا قال لا اقر ولا انكر فانه انكار عندهم وما روى
 اقر او غير ظاهري فحسب حتى يقر فغلط على ما اشر اليه المنيته وسال القاضى المدعى في صورة انما
 بيينة على ما ادعاه فان اقام قضي في الصورة بين عليه الى الخصم وفيه توسع فان القضاء بالاقرار
 الزام للخروج عن موجب ما اقر به لانه حجة بنفسه والبيينة جعلها حجة لتوقف حجتها على القضاء
 والكلام مشير الى ان المدعى عليه لو سكت فاقام المدعى بيينة لم يقض عليه وفي رواية قضي كما في المنيته الى
 انه لو انكر واقام وافر قضي عليه بالبيينة كما قال بعض المشايخ والاقرار في الصواب ان يقضي بالاول
 على ما قال اخرون كما في العمادى وان لم يقر المدعى البيينة بان يقول لاشهد في اوهم غيب او في حلقه
 اى الخصم وفيه اشارة الى انه انما يترتب التحليف على صحة الدعوى فيحلف فيما لا يشترط فيه للدعوى
 من حواله كالطلاق والعنف والايلاء والظهار وحرمة المصاهرة والوقف وغيرها وتامة في
 العمادى والى انه لو حلف المدعى لم يعتبر وان كان في مجلس القاضى فيحلفه القاضى كما في شهادات المنيته
 وينبغي ان يقيد التحليف فانه انما وسعه ان يحلف اذا ظن ان المدعى مبطل في دعواه واما اذا ظن انه

صادق فلا يحلف بل يدفع المال اليه وكذا اذا شك انه صادق لا ينبغي ان يحلف كافي قنم ان طلب
 التحليف خصمه هو مشترك عرفا بين المدعي عليه والمدعي وهو الراد فهو احسن فلو احتلف المدعي
 بعد ما حلفه القاضي بلا طلبه حلف ثانيا فلا يحلف قبل طلبه وهذا عند الطرفين وكذا عند البيهقي
 الا في قلايد منها تحليف الشفيع انه ما بطل شفعته وتامة في العاردي وينبغي ان يستثنى من كان لم
 دين على الميت فانه يحلف قبل طلب الوعد والوارث بالاجماع انه لم تستوف دينك من الميت بوجه
 كما في الخلاصة وغيرها فان كل اى امتنع عن الحلف مرة او سكت عنه بلا اقامة من حرض او طرش او غير
 وقضى له عليه من المال بالنكول اى بسبب الامتناع عنه صح ذلك القضاء ونفذ عنه ائمة المشايخ وهو
 الصحيح لانه بمنزلة الاقرار فلو قال بعد القضاء انا احلف لم يلتفت اليه وفي الروايات وفيهم ومن
 دون الغامض ان لا يشترط القضاء على قول النكول فيحوز ان يهلك يومين او ثلثة ايام ولو بعد
 عرض اليه ان قال الخصاص وقال غيره انه يشترط وفيه اشعار بان لا بد ان يكون في مجلس القضاء
 دون غيره كما في العاردي وقوله بالنكول اشارة الى ان السكوت يسمى بالنكول ايضا لكنه حكم وهو الحقيقة
 في الحكم على الصحيح كما في الهداية والكافي فمن الظن انه مستند له بل هو مذهب كالاخيه ولا بعد ان يكون
 قوله بكل شامل للمدعي النكول وقوله سكت معناه سكت عن جواب المدعي عما ذكرنا من الروايات ومن
 اليه من المدعي عليه صورة النكول ثلثان المرات بان يقول الى اعرض عليك اليهين ثلثان
 فان حلفت والا قضيت عليك با ادعاه ثم يقول احلف بالله ما هلك عليك هذا المال الذي يملك
 وهو كذا وكذا ولا شيء منه فان الى ان يحلف يقول كذالك كذالك ثم وثم القضاء عليه بدعي
 المدعي احوط واولى فهو ليس بامر لازم في نظم الرواية وعندها ان العرض ثلثان لان فلو قضى بعد
 العرض مرة لم يصح واليه ذهب الحكم كما في قضاء الملتية ولا يرد اليه من مدعي عليه على مدعي وان
 كان له شاهد واحد وكل خصمه للحدث المشهور الكاين كالمثواتر البينة على المدعي واليهين على
 من انكر او المدعي عليه وفيه اشعار بانها لا اصطلاح ان يحلف المدعي ويضمن المدعي عليه المال كان
 الصلح باطلا والمدعي على ادعواه كما في النهاية ولا يحلف المنكر عند خلافها كما في تسعة امور صورة
 واكثر من غير من ينكح اى نفس النكاح او الرضا به او لامر به فلو ادعى من الزوجين بلا بينة ثلثا
 على اخر وهو منكره لم يحلف عند بل يتعلق بوجه البينة لها ودفعه تحليف انها ان كانت ام تلك فهو
 طالق ويحلف عند ما فعند البيهقي وبالله كذا ويراد انكره وعند محمد وبالله كذا روى زب توفيت
 درين حال وهو احوط كما في القاعلى ورجع بان يدعى احدا الزوجين بعد العدة على الاخر ^{جمعا}

ووطى بعدا لعامة فان ادعى الرجعة في العدة ثبت بقوله في الحال وفي في ايلاء اى في الزوج
 في مدة ايلاء بان يدعى احدها على الآخر بعد مدة ايلاء انه فاء وجمع اليها في مدته فان
 اختلفا قبل المدة ثبت لغير بقوله واستلادى طلب ولد بان يدعى احدهما الامة والمولى ^{او الزوج}
 والزوج انها ولدت منه ولا حيا او ميتا كما في قسم لكن في المشاهير ان دعوى الزوج والمولى
 لم يتصور لان النسب ثبت باقراره ولا عبرة بالكراهة وان كان ان يقع ان يحجب الظلم يدع النسب
 كما دل عليه قصصهم ورق بان يدعى احدهما المعروف والنسب والمجهول النسب على الآخر انه
 عبده والمراد بالنسب النسبة والحال كما اثير اليه العارضى وانما اعتبر جهالة النسب لانه لو كان متروكا
 الحال فاحرز او عبدا بغيره فلم يصح هذه الدعوى كما لا يخفى على واقف الفن فمن البطلان
 الظ انه لم يظن وجهه ونسب ثبت باقرار المنكر بان يدعى احدهما المعروف والمجهول انه ولد
 فلوا دعى انه اخوه او اخته او جده لم يستخلف بل اختلف كما في الكافي وولاه اى ولده العتاقة
 او ولده المولاة بان يدعى احدهما المعروف والمجهول على الآخر انه معتقه او مولاه فلا يحلف عند
 الجحيفة في هذه الامور لان المقصود من الاختلاف القضاء بالنكول جعله بدلا واباحة صيانة عن
 الكذب الحرام والبدل لا يجري في هذه الامور ويحلف عندها لانها جعلت النكول اقرارا لصيانة
 عن اليمين الكاذبة والاقرار يجري في هذه الامور فيحلف عاصمة النكول المنكر لا عار دعى المدعى
 فيقول بالله ما بينكما نكاح قائم والفتوى على قولها كما في الكافي والمنفعة وهكذا في الاختيار معللا
 بعوم البلوى وذكره الهذلي قال المتأخرون ان المدعى اذا كان متعتقا ياخذ العتاقه بقولها ^{مظن}
 بقوله ولا يحلف عندهم في حد هو خالص حتى الله تم كحد الزنا والشرب والسرقة او يغلب حقه تع
 كحد القذف فان حق العبد فيه مغلوب فلوا دعى على احد قذفه بالزنا لم يحلف وكذا في لعان
 بان ادعته على الزوج بالقذف لانه كالحديد يندري بالشبهة والاكتفاء مشعر بان يحلف في غير ما ذكر
 وفي النظم وقص انه لا يحلف في اكثر من غير صور سواها ثم استثنى من الامور التسعة فقال الا اذا
 ادعى على المجهول اى لا يحلف منكر وقتا في شيء منها الا وقت ادعاء مدعى في ضمن واحد من المذكورات
 مثل النكاح والرجعة وفي ايلاء والنسب والاستيلاد والمولاه والرق مال فانه يحلف فيه بلا خلاف
 لانه محض حق العبد ولا يحلف في دعوى العتق والتعزير كما هو محجل في ادعاءها النكاح او الرجوعين
 ونفقة في الادعاءين او ادعاء كونه ولد او ام ولد او معتقا او عبدا الموارث في ادعاء الزوجية
 او القرابة بين الميت والما احتج الباقي من المشتبهات الى تفصيل اثاره اليه فقال وحلف بالافتقار

السارق عند اذاعة اخذ المال وختم بالتشديد ان تكل ولم يقطع يدك لان المال ثبت بالتكليف الذي
 فيه شبهة بخلاف القطع وبما ذكرنا من تفسير كلامه يظهر انه لو لم يمس قال ان تسامح في الاستئذان والحق
 ان يقول الا في النكاح والنسب دعي فيها مال ولا حسن ان يعلم الحد والعان على الصور المختلفة
 ونحو النكاح والنسب فيقول الا اذا ادعى فيها مال كما لا يخفى انتهى والمجرى الكلام الى ما حلف فيه بلا
 خلاف ذكر بعض اخر منها على طريق الاستيناف فقال وحلف الريح بالاتفاق اذا ادعت طلاقا ثلاثا^{سنة}
 لها عليه فيثبت ان تكل الريح نصف امر قبل الدخول او كله بعد وكذا حلف بالاتفاق منكر القود
 في النفس او الاطراف فان تكل في دعوى النفس جسد حتى يقر فيقبض منه او حتى يحلف فيطلق
 عن الحبس ولا يجلس ابدان تكل فيما دونها اي النفس يقتصر لان الطرف كالمال في وقاية^{نفس}
 ويجرى البذل في المال بقاياه قطع الخصومة فيجوز في الطرف ولا يرد قطع السارق بالتكليف كما
 ظن لان الخصومة شرطية فلا يكون البذل الذي هو ترك الخصومة سببا كما اساء اليه الكرماني
 وقال ان التكل اقرار فيه شبهة فيلزم الدية في الصورتين وان قال المدعي في بيعة حاضرة في
 المصارف في المجلس وطلب حلف الخصم لا يحلف الخصم عنده ويحلف عند البيوع في الصورتين و
 قول محمد مضطرب والاول الصحيح كما في الزاد وفيه شارة الى ان حلف اذا قال انهم غيب مسافة السفر
 كما في الزهدى فلو حضر واقبلت شهادتهم وان شرط عند التحليف ان لا يسمع بعده كما في شهادات
 النية والى ان لو كان له بيعة عادلة حاضرة ولم يقل بذلك كان لم ان يحلف كما قال سيف اليمية لكن
 قال في اليمية هذا اذا ظن انه يكل واما اذا ظن انه يحلف كما في العلم بعد في التحليف كما في قضاء النية
 ويكفل من التكفل بنفسه اي يؤخذ من المدعي عليه كفييل نفسه وان يطالب وكذا بالخصومة ووجه
 ان يكون الواحد كفيلا او كيلا وان اعطاه فله ان يطالبه بالكفيل نفس الوكيل وان كان الكفيل
 منقولا فله ان يطالبه مع ذلك كفيلا بالعين ليخضها كما في الكفاية واطلاقه مبني على ان القاض
 يكفله ولو لم يطلب المدعي وهذا اذا كان المدعي جاهلا بالخصومة واما اذا كان عالما فلا يكفله
 القاض بل اطالبه كما في الام والى انه كفله ولو كان الخصم معروفا والمدعي حقيقا وعن محمد لا يجبر
 عليه اذا كان معروفا لا يخفى نفسه والمدعي حقيقا لا يخفى بذلك القدر كما في الكرماني ثلثة ايام
 مروية عن ابى حنيفة ويكفل الى جلوس القاض في مجلس اخر ولو سبقه ايام وهذا رفق للناس كما في الكرماني
 الا ان هذا في الزمن الاول واما في زماننا فالاول رفق لانه يجلس كل يوم كما في النهاية وهو الصحيح
 كما في الهملاية فان ابي اعطاه الكفيل لا زماى بالمدعي او امين مع الخصم ثلثة ايام جثما دارا

الا اذا دخل داره فاني يجلس على الباب ولا يمنع عن الوضوء والغسل والغذاء والعشاء ولا عن
 العمل الا اذا ادى مونه ولد ان يلزمه بولك واجرا فان الراى الى المدعى على الصحيح كافي
 قضي وغيره ويستثنى منه المدعي فانه لا يلزمها الا ائتمت بما في الهداية ومن القضاة المتأخرين من
 اوجب حبس الخصم لان المدعى يحتاج الى طلب الشهود وغيره كافي النخبة وقائمة الكفاية ويلاحظ
 المدعى الخصم الغريب المسافر قد يجلس الحكم لا يغير فان اقام بينة ولا يحلف او يدعي في حقه يعطى
 على قوله يكفل لانه معطوف على النصيب لانه كما ظن المص لان غريب يقبلان الغريب يلزم وكفل
 ان ابي غريم عن التكفل ولا يكفل الغريب لانه اول المجلس الى اخر المجلس اذ الزيادة ضرر بالمسافر ولكن
 في قضي انه لا يكفل بل يوجب الى اخر المجلس وفي الخزانة يكفل يوما وعند الاختلاف القول المنكر الاقامة
 لانها اصل والحلف الذي يقضي بالتكفل عنه يكون بالله دون غيره فلو حلف القاضي به فكل فقضية لم
 كافي الكفاية وغيره ويستثنى اصحاب الاعذار وكذا لا يحلف الاخرس الابان يقول القاضى عليك عهد
 الله ان كان له عليك هذا فيشر بنعم او لا كافي السابعة وغيره لا يحلف بالطلاق والعقاق ونحوها فانه
 حرام فان الح والى بالغ الخصم على التحليف قيل صح ذلك التحليف بهما في زمانا لكثرة التحليف بالله فان
 لم يصح فقد ذهب دمامهم واحوالهم وفيه شعاريان اكثرهم لم يحلفوا بهما والراى الى القاضى والا ولا يظ
 الرواية فلا يميل القاضى الى غيره على الصحيح كافي قضي وغيره ولهذا لو كان المدعى حلفه بالطلاق
 اختلفوا في كونه كافي فير المضمرة وقامه في الايمان ويغلف جواز للقاضى بصفاته بلا عاطف والا
 لعدم اليقين فيقال على المشهور وقلة كره المص بالله الطالب لغالب المدعى الملك الى الذي لا
 يثبت ابدل لكن في المتوسطات تردد فان الاسماء توقيفية وفي الخلاصة والذخيرة وغيرها لا يغلف
 عند اكثر المشايخ وفي قضي انه لا يغلف بان يقول بالله الرحمن الرحيم وقيل لا يغلف الصالح وينبغي
 للقاضى ان يعرض حمة اليقين او لا يتلو عليه ان الذين يشترطون بعد الله وايمانهم متناقض لا الية
 كافي الاختيار ولا يغلف وجوبا بالزمان اى في الوقت الشريف كالجمعة واخرها وليست القدر لان فيه
 فاجر المدعى ولا المكان الشريف كبين الركن والمقام بين الروضة والمنبر من الجامع والمسجد ومن
 ابيوسف انه يوضع المصحف في حرم ويقرأ الآية المذكورة ثم يحلف في مكان منها كافي المضمرات ويغلف
 غير السلم بما اعتقده في حلفه اليهودى بالله الذي انزل التوراة على موسى وحلف النصراني بالله
 الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوسى بالله الذي خلق النار وقال الشيطان المجوسى حلف بالله لا
 غير وعنه انه لا يحلف الفرق الثلث الا بالله كافي الكافي وفيه شعاريان بان يحلف بالله وحده لان النقل

زيادة تأكيد كما في الاختيار والوثني وغير من الشركين بالله وحده لانهم قالوا ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله
 زلفا فلا يغلب بالصنم وغيره كما في الكرماني ولا يحلف احد من الفرق الاربعه في معابدهم وكان عبادنا
 للمذبي عن تعظيمه ويحلف على الحاصل من سبب هو فعل يرتفع كبيع او غضب يرتفع بالاقالة او ^{شهادة} اولا
 وسيأتي نحو بالله ما ثبت بينكما بيع قائم في الحال اذا ادعى انه اشترى او ما بينكما نكاح قائم في الحال اذا
 ادعت النفقة فلو ادعت النكاح كان المثال على مذهبهما في التحليف كما هو وباللغة ما هو بين منك الله
 اذا ادعت الطلاق المبين فلو ادعت رجعا تحلف على السبب لكن خلاف الظن الرواية فانه يحلف على
 الحاصل وفي الظن وفيه اشعار بان سبب الحاصل كما يتحقق في ضمن فعل العقد يتحقق في ضمن فعل
 آخر من افعال الحسية لا يحلف على السبب في الفعل المرتفع فلا يحلف بالله ما بعته منه ونحوه سلبا
 ما ملكتها وما طلقته ما بانا لانه قد يجري عليه الاقالة والخلع والنكاح في يتضرر المدعى عليه وهذا كله
 عند الطرفين وما عنده فيحلف على السبب الا اذا قال المنكر للخاصة لا تخلف على السبب فان الانسان
 قد يبيع ثم يقبل فانه يحلف على الحاصل كما في الهدية لكن ذكر في الذخيرة وغيره انه لا يحلف الا على الحاصل
 في ظن الرواية وعن اصحابنا وعن ابي يوسف انه لا يحلف الا على السبب وعنده انه يحلف على ما اتفق من
 الحاصل والسبب وهذا احسن الا قال ويل عند الحلواني وعليه اكثر القضاة وقال فخر الاسلام ان القضاة
 يحلف على ما يراه من الحاصل او السبب الا ان يتضرر المدعى من راي المدعى عليه الموجب لخلفه على الحاصل
 فيحلف على السبب بخلاف نظره كدعوى شفعة بلجواز فان المشتري المدعى عليه اذا كان شافعا
 حلف على الحاصل ما قبله شفعة لانه لا يرى ذلك فيتضرر بالشفيع الخ فيحلف على السبب ما تضرر
 ومن الظن ان المدعى عليه قد يتضرر بسلطان الشفعة بناخير الطلب لانه لا بد للمنافس من الاضرار بها
 والا ترى به المدعى عليه لانه متمسك بعارض السقوط والمدعى بالاصل حيث ثبت حقه بالسبب
 الموجب لمن التزمه وكذا يحلف على السبب بخلاف في دعوى سبب اى فعل لا يتكرر ولا يرتفع
 برفع لانه ليس ما يتضرر به الاحسن ان يقول الا ان يتضرر المدعى ولا يتكرر السبب كعبه سمي يدعى
 على سيده عتقه فانه يحلف ما اعتقه لانه لا يعود فيضا يتكرر الاعتاق والمرد لا يسرق بل يقتل او
 الهرب الى دار الحرب ثم اليسر نادر الا انه رواية عن ابي يوسف وفي ظن الرواية انه لا يحلف على الحاصل
 كما في الذخيرة ويخل في الكاف ما اذا نفي على جانيه غير ارجى من ابا على سطحه او رمى ترابا في ارضه او
 في ارضه ما فانه لا يتكرر فيحلف على السبب كما في الاختيار وفي الامة ولو سلمته والعبد الكافر اذا ادعى
 عتقه ما يحلف سيدها في ظن الرواية على الحاصل ما هي اوجه في الحال لان الرق يتكرر عليها بالردة والحق

والبر وعليه بنقض العهد والحق والبر وعن ابي يوسف انه يحلف على السبب وتامة الذخيرة
ويحلف على العلم اي علم المدعي عليه بالمدعي من ورث شيئا من عين علم ذلك بعلم القاضي او قرا
او بينة المدعي عليه فادعاه اخر فقال له القاضي بالله ما تعلم ان هذا العين له وفيه ايهام الى انه
لا يحلف وارث الذين قبل وصوله اليه خلافا للحضاف والاول المختار عند الفقيه وقاضيان كما
في الم والى انه لو لم يتحقق كونه ميراثا حلف على التبتات اعتبر انه اقوى من العلم ولو نكل عنه قضى
عليه لكن في هذا التفرع اشكال كما في العادي ويحلف على التبتات بالتحفيف اي قطع ما ادعى من
المدعي ان وهب شيء له اي المدعي عليه واشتراه المدعي عليه بلا بينة ثم ادعاه المدعي بلا بينة انه
له المشتري يحلف بالله ليس هذا ملكا للمدعي وفيه رفر الى انه لو وقع الدعوى على فعل المدعي عليه من
على فعل غيره من وجب كما في العقود خلف على التبتات وهذا مشكل لان اعتبار فعل الغير موجب للتحفيف
على العلم واعتبار فعل نفسه على التبتات الا ان يرجح جانب البينة لزيادة الترجيح ويستثنى من هذا
الاصل الرد بالغيبة فانه لو اشترى عبدا ثم ادعى الرقة في يده البائع حلف على التبتات مع انه فعل
الغير وقيل للتحفيف على فعل الغير انما يكون على العلم اذا قال المدعي عليه لا علم لي به فيحلف على
التبتات الا ترى انه لو اقر الوكيل بالبيع ان الموكل قبض الثمن وانك الموكل حلف الوكيل على التبتات بال
لقد قبضه الموكل الكل في الذخيرة والى ان في كل موضع يجب اليقين على التبتات فيحلف القاضي على العلم
لا يعتبر ولذا لو نكل لم يعتبر نكله كما في العادي وجمع فداء الحلف والصحة عن اي عن الحلف كما اذا ترجمه
حلف على المدعي عليه فاعطى مثل المدعي او اقل وصالحه عن دعوى الحلف على اقل من المدعي فانه يبيع^{لك}
وسقط ولاية الاختلاف بعد ذلك وانما يبيع صيانة لهرضه قال عليه السلام ذلوا عن اعراضكم باموالكم
وقدرى ان عثمان افتدى بيمينه فقبل ذلك فقال اخاف ان يصيب الناس بلاء فيقال
انه بسبب يمينه الكاذب كما في النهاية وشعاره بانه لا يجوز ان يبيع اليمين لانهما لم تكن مالا
فلم ان يستخلفه بعد ذلك كما في الكرماني **فصل** في التحالف ولو اختلفا في المتبايعان مثلا
والاول للاستيناف في قدر الثمن والمبيع فقال البائع ان الثمن القان او عبد وقال المشتري
الف او عبدان حكم القاضي بوجهين اي اقام البرهان والبينة على ما ادعاه فان الكل مدعى و
البينة مخرجة وان اختلفا فيه وروى احكام لثبت الزيادة اي لبائع اثبت زيادة الثمن وشي
المبيع لان ثبت الاقل ساكت ولا ينفى الزيادة فصدا بخلاف ثبت الاكثر فلا يعارض وان ا
فيها اي في قدر الثمن وقدر المبيع فقال البائع انها القان وعبد وقال المشتري الف وعبدان

ومما فحج البائع في الثمن أو في ثمنها مثبتة الزيادة وحجة المشتري في البيع أو في حقيق
 بالقبول فإن هذا الوزن مشترك بين أصل الخبز والزيادة كما في طلاق الدهانية والكرمان وغيرهما
 فلما يروى يدل على جواز قبول حجة الأقل ولم يقبل أصلا وإن اختلفا في أحدهما وعليهما وعجز عن
 إقامة الحجة حتى وأحد وكل منهما إذا قيل له إن لم ترض فسخ البيع بزيادة عيبي الآخر والضمير المنصوب
 للزيادة فإنه مصدر ولا يرض واحد منهما مخالفاً أي اشترك البائع والمشتري في الحلف بالله ما باع
 بالف وما اشتراه بالفين فيكتفى بالثمن كما في الأصل وذكره الزيادة أن حلف بالله ما باع
 ولقد باعه بالفين واشتراه بالفين ولقد اشتراه بالفين فبعض الأثبات إلى التمسك بالثمن الصحيح
 هو الأول لأن الأيمان وضعت على ذلك لأنها متعلقة بالمنكر وفيه إشارة إلى أن المتخالف بيع قبل
 قبض المبيع وهذا الحسنان فإن المشتري يدعي وجوب تسليمه والقياس أن لا يبيع لأنه ملك
 المبيع وإلى أنه لا يبيع بعد قبضه قياساً واستحساناً كما في المضرت وحلف المشتري أولاً في الصورة
 على الصحيح لأنه المنكر المطالب بالثمن أو لا وعن أبي يوسف أن البائع حلف أولاً وقيل يقرع بينهما
 كما في الكافي وفيه إيحاء إلى أنها لو اختلفا في المبيع فقد حلف البائع أولاً واختلفا في الثمن حلف أولاً
 من يدعي وإن ادعى ما حلف من يشاء وإن شاء أقرع بينهما وإلى أنها لو اختلفا في جنس
 العقد فقال أحدهما بالبائع والآخر بالهبة أو جنس الثمن فقال أحدهما أنه درهم والآخر أنه
 دينار لم يتخالفا وهذا عند الشيخين والمختار أن يتخالفا كما قال محمد والمتبادر من البيع هو بيع
 العاين بالثمن فلو كان بيع بعين أو ثمن بثمن حلف فيهما سواء استويا في الأثبات ورفع بطلب
 أحدهما القاضى البيع بعد الحلف فإن لم يطلبه تركه حتى يصلح على شيء وفيه إشعار بأنه لم يفسخ بغير
 المتخالف وقيل يفسخ الأول الصحيح كما في الكافي ومن نكل منهما عن الحلف لم يدعى الآخر منها
 لأن النكول حجة في دعوى الأموال ولا يتخالفا أحداً إذا اختلفا في غير المعقود وعليه وبه كما إذا اختلفا
 في الأجل أي في جنسه أو قدره لأنه راجع إلى وصف الثمن وتخالفا عنه فوكما إذا اختلفا في شرط
 أي في جنسه وقدره من ثلاثة أيام أو أقل وكما إذا اختلفا في قبض بعض الثمن أو كله ولم يذكر أنه يفسخ
 عنه باعتبار أنه صار بمنزلة سائر الدعاوى وفيه إشعار بأنها لو اختلفا في قبض المبيع حلفا وهما لا يفسخان
 وكما إذا اختلفا في الخط والبراء ويكون دفع المسلم فيه كما في الكافي وحلف منهما المنكر أي منكر الأجل
 وشرط الخيار وقبض بعض الثمن ولا يتخالفا بعد الاختلاف ففقد الثمن بعد هذا كل البيع في يد
 المشتري على الصحيح لأنه يتخالف بعد القبض ويتخالفان عند محمد ويفسخ العقد على قيمة الباطل

يوم القبض وملكه شامل لوجوه من ملك المشتري او زيادته زيادة متصلة متولدة او غير متولدة
 او منفصلة متولدة فانه لا يتخالفان عند فسخ على العين في المتصلة المتولدة من الاصل
 كالسمن وعلى العين او القيمة في متصلة غير متولدة منه كالصبي وعلى القيمة في المنفصلة المتولدة
 كالتمر واما في منفصلة غير متولدة منه كالكسب فيتخالفان ويفسخ على العين بالاجماع كما في المبسوط
 وسيأتي كلامه دال على انه لو كان الثمن عيناً لمخالفاً لان المبيع موجود في احد الجانبين كما في الهبة
 وحلف المشتري في هذه الصورة لانه سكر لزيادة الثمن ولا بعد هلاك بعضها لا يتخالفان اذا اختلفا
 في قدر الثمن غير المقبوض بعد هلاك بعض المبيع في يد المشتري وحلف المشتري في هذه الصورة
 ايضاً كما دل عليه لعطف الا ان يرخص البائع بترك حصته الهالك منه اصلاً فيصير كأن العقد وقع
 على القائم فقط فانه يتخالفان ويفسخ على القائم فيصرف الاستثناء الى الخالف عما قال عامة
 المشايخ ولا يجعلان يعرف الخليفة المشتري المراد في كلامه اي حلف المشتري الا ان يأخذ البائع
 القائم صلحاً ولا يأخذ شيئاً اخر او يترك حصته الهالك عند البائع فيأخذ منها ما اقرب به المشتري مع
 القائم فانه لا يجعلان المشتري في هاتين الصورتين عما قال بعض المشايخ في تخرج قوله وقال
 محمد انهما يتخالفان على القائم وقيمة الهالك فيردان وقال ابو يوسف يتخالفان على القائم والقول قول
 المشتري في قيمة الهالك مع اليمين وقائمة الهلاية وانما قلنا في يد المشتري لانه لو هلك في يد البائع
 تخالفان على القائم عندهم كما في المضرات ولو اختلفا في المجر والمستاجر قبل قبض المنفعة لما ياتي في
 بدل الاجارة درهمين او درهم او المنفعة شهرين او شهرين او فيها ما عابان قال المجر اجرتك الدار
 شهرين او درهمين وقال المستاجر استاجرتها شهرين او درهم فان لم يتم بيته تخالفان فيفسخ الاجارة
 لاحقاً لا فسخ بلا قبض المنفعة كما في البيع فان كانا معا عقداً معاوضة والمنفعة كالبيع والاجارة
 كالشئ خلف المجر او لا ان اختلفا في المنفعة والمستاجر ان اختلفا في الاجرة ويمنع كل في فضل
 بل غير ان اختلفا فيها كما في الهلاية وفي التشبيه شعار بانه يحلف الاول ان يدعي ان اختلفا
 فيها وان ادعى ما يحلف من شأوان شاء اقرع بينهما كما في البيع ولو اختلفا في بدل الاجارة
 بعد قبضها اي المنفعة لا يتخالفان بالاجماع وهذا ظاهراً عندهما واما عند محمد فلان المنفعة لا يقسم
 الا بالعدد وقد ارتفع بالتخالف والفسخ ولو اختلفا في بدل الاجارة او المنفعة بعد قبض
 بعضها اي المنفعة تخالفان فيما يقع اعتبار البعض بالكل وفسخ الاجارة فيما يقع المنافع كما
 الفسخ وهذا لا ينافي ما مر ان ملك بعض العقود عليه يمنع التخلف عند الجحيفة لان الاجارة

تتعد ساعة فساعة على حسب حد وثا المنفعة فكان كل جزء من المنفعة بمنزلة معقود عليه فيما بقي
المنفعة كعقود عليه غير مقبوض فختلفا في حقه بخلاف ثم فان الكل المعقود عليه والقول المستخرج
اليامين فيما يخص اى في المنافع المقبوضة كلا او بعضا فهذا قيد المستلزم كما في الزاهدى والمعتزلات
وغيرها واذا اختلف الزوجان ولو صغيرين او ملوكين حال بقاء النكاح او بعده في منافع اهل البيت
اى فيما ينتفع به من نفسه او ما حصل منه كالعقار وغيره وادعى كل انه له بلائنه فلها بخلاف مع
اليامين ما يصلح لها اى ما يخص بالنساء عادة كالاسورة والدرع والخمار والمائة الا اذا كان
صانعا او بايعا له كذلك ما يصلح له كالعامة والغلسوق والقيصر والسيف والكتاب الا اذا كان
صانعا او بايعا له عند الطرفين مع اليامين ما يصلح لها معا كالنقود والاولاد والفرش والموشى
والمنازك والكروم والمزارع لان الاموال في يده حقيقة واما عنده فلها منه قدر جهاز مثلها ولد ابنا
مع اليامين وفيه من خفي الى ان الزوج لو كان حرا فابول وان كانت تطبخ والى الزوجة لو كانت مملوكة
فابولها وان كان يعينها والى ان لا التقط سنبلة او خيشا كان بينهما كما في الخلاصة وان مات احد
اى الزوجين لم يختلف الورثة مع الحية في المنافع فالتشكل اى ما يصلح لها للحى مع اليامين عند حية
لان اليد له وقال محمد انه للرجل او لوارثه وقال ابو يوسف ان ما خبره مثلها فلها او لوارثها والابنة
له او لوارثه وفي الاكتفاء اشعار بان ما يصلح له اولها فابول او لوارثه اولها او لوارثها بخلاف كما
الكفاية وعن زفر والشافعي ان التشكل بينهما وعندها ان المنافع كله كذلك واليه ذهب مالك وقال ابن
ليب ان التشكل للزوج حي او لورثته ميتا وقال ابن شيراز ان المنافع كله الاما على المراء من الثياب
وقال الحسن البصري ان المنافع لصاحب البيت الاعلى الرجل من الثياب فلهذه مضمنة كتاب الدعوى
او مسبعة واعلم ان الاب لو ادعى بعد موت ابنته ان الجهاز كان عارية لها والزوج انه كان ملكا
للأب على المختار الا اذا استقر العرف برفع الجهاز لك في الزانية وان كان احدهما ملكا والاخر حرا فالكل
للزوجة اذا اختلفا في الحيوة منهما والكل للحى اذا اختلفا بعد الموت منهما كما في عامة شرح الجامع
وذكر الشيخ انه سهل للصواب انه للرجل مطلقا وهذا عنده واما عندها فالكاتب والمادون والكر
لان لها يلا معبرة كما في النهاية وقوله الكل ميراثى ان الخلاف فيما اذا اختلفا في مطلق المنافع عما
ذكره في الاسلام كما في المصنف لكن في الحقائق ان الخلاف فيما اذا اختلفا في الامتعة المشككة وسقط
عند ابي حنيفة دعوى الملك المطلق اى غير المقيد بالسبب بان يقول هو ملك لى غصب فلان اخذت من
العلاء او غصبته فلان واحترز بها اذا قال غصبته منى او اودعتك او اشتريت منك فان لم يسقط كما

في الخلاصة وفيه إيهام إلى أنها تسقط ولو كان المدعى عليه معروفا بالحيل خلافاً لابن يوسف كما في الهداية
 وإن برهن ذواليد فإن لم يبرهن لم يسقط خلافاً لابن أبي ليلى وقال ابن شبرمة إنها لم تسقط
 بالبرهان وفيه إشعار بأنها تسقط إذا علم القاضي أو المدعى أو برهن على اقترابه بالوديعة
 مثلاً كما في الخلاصة أن المدعى بالغتق واللام للعبد أي مدعى قايماً فإن هلك لم تسقط لأنه صار
 محلاً للذمة فيتصبخصه كما في النهاية وديعة ولو حكم كما إذا برهن أنه وكله بالمحفظ كما في النهاية
 أو صل منه كما في الأقضية وفيه إيهام إلى أنه لو قال نصف الدار في نصفها وديعة وبرهن يسقط هذا
 النصف كما قال في قضاة أو عارية أو رهن أو مخرج أو موصوب ولو حكم كما إذا برهن أنه أنزعه أو رقبه
 منه كما في الخلاصة من زيد أحتران عما إذا لم يعرف المدعى بالاسم والنسب فإنها لم يسقط وإن عرفه
 اليهودية لكنهم لو لم يعرفوا الأبوجه تسقط عند الخفيف خلافاً للمحمد كما في الهداية وغيره في ذكره
 وهذه المسئلة ليس بجسمة كتاب لدعوى للاشتغال على قول الخفيف وابن يوسف وابن أبي ليلى وإن
 شبرمة ومحمد كما ترى وحجة الخارج عن التصرف وغير ذل لا يد في دعوى الملك المطلق أي ملك
 العين أو ملك المرأة بل ذكر السبب كالشراء والتمليك كما يأتي الحق أي حقيق عندهم لأنها أكثر اتفاقاً
 بتجاوزة من محمد ذل لا يد أي المتصرف في الملك بثبوت الملك له وفيها ذكرنا إشعاراً به لو ادعى كل
 منهما امرأة وهي في يدهما فالحارج الحق قياساً على ملك العين وقيل ذواليد أولى على
 كل حال ليقض سبب هو التزوج وتام في العمدى وإن وقت أحدهما فقط أي حال كون الخارج
 أو ذى اليد عتي وقت ملكه وهذا عند الطرفين ولما عنده فالموقت الحق كما في العمدى واليوت
 يتحد بذلك الأوقات والوقت في الماضي أكثر استعمالاً كما في التاموس ولو برهن خارجاً قضى
 لها أي لو أقام برهانين أثناء على دعوى عين في يد ثالث ملكاً مطلقاً قضى القاضي بينهما
 وكذلك إن وقت أحدهما فقط بقرينة العطف وقال أبو يوسف إن برهان الموقت الحق وقال محمد
 إن الحق برهان المطلق كما في الكافي وفي النكاح أي في دعوى جدين نكاح امرأة ليست في يدهما
 وبرهان عليهما سقط أي برهانان ولم يقض لواحد منهما لتعذر الترجيح والاشراك وهي أي المرأة لمن
 صدقته أي أقرت أنها زوجة دون الآخر إن النكاح ثبت بالتصادق وإن أخطأ بالتشديد ويجوز
 التخفيف كما يأتي والمعنى إن وقت الخارج وذاليداً والخارجان أو الزوجان في الملك المطلق أو
 بالسبب واحد هما سابق فالسابق الحق كما إذا دخل أحدهما بها كانت في يده وفيه إشعار بأن مجرد
 دعوى سبق يكفي كما قال بعض المشايخ وفيه خبرون إلى أنه لا بد من بيان نحو أن الأول فيجب

والثاني في شعبان وتامة في العادي وذكر في الحزاة لو وقت احدهما شهر والاخر ساعة فالساعة
اولى وان كان الكتاب وان خذ ودرج اي وقتة كما في القاموس وقيل التاج قلب التاج وقيل
معرب ماه ورواها اصطلاحا تعريف وقت الشئ بان يسند الى وقت حدوث امر شائع كظهور
ملة او ذلة او غيرهم كطوفان وذلالة لينسب الى ذلك الوقت الزمان الاتي وقيل هو يوم معلوم
نسب اليه ذلك الزمان وقيل هو مدة معلومة بين حدثين ام ظاهره بين اوقات حوادث اخرى
كما في نهاية الادراك وان اقرت تلك المرأة بالنكاح لمن لا جهة له اي احدين من عيدين خارجين
لا بينة لاحد منهما فلي للتصادق فان برهن الاخر بعد الاقرار للملا ولي قضاء اي للبرهن فقوة البرهان
فان برهنا بعد الاقرار واخر فالسابق اولى وان لم يورخا فالعدل وان لم يعدل احد قضى للمقر
على الاقنس كما في العادي وان برهن احدهما اي تفرق احدا خارجين بالدعوى واقامة البرهان
على امة جهات النكاح وقضى له انهم برهن على النكاح الاخر الذي لم يدع لم يقض له الا ان يبرهن منتهى
القضاء بمثل الا اذا ثبت لك الاخر بالبينة سبقه اي سبق هذا النكاح فانه يقض له لانه ظهر خطأ
الاول وفي تخصيص الخارجين اشعار بان لو ادعى الخارج نكاحا فبرهن وقضى له بالنكاح ثم برهن
ذو اليد قضاء له وقال بعضهم انه لم يقض له كما في العادي كما يقض بحجة الخارج على ذي اليد بظاهر النكاح
اي لو ادعى نكاحا فبرهن ثم برهن يقض له ثم ادعى الخارج نكاحا لم يقض له الا اذا ثبت الخارج سبقه
بالبينة فانه يقض له وان برهنا على شئ تمام شئ من ذي اليد فكل نصف بنصف الشئ وتركه اذ قد
يرغب في تلك الكلا لا النصف واطلاقه مشعر بان لو ادعى اهل على السواء ولم يورخا كان له الخيار
تاريخ احدهما سبق فالسابق اذا ادعى احدهما فالمورخ وقول من ذي اليد بشر الى ان الشئ يكون في
يد البائع فلو كان في يد احد المشتريين كان ذوا اليد اولى وان ادعى غيرهما ادعىا تلقى الملك
من جهة واحدة فلو تلقياه من جهتين قضى بينهما عند والمورخ عند يوسف وغير المورخ عند
محمد كما ذكر شيخ الاسلام وقال الشئ ان بينهما عند لكل والى انهما خارجان فلو كان احدهما ذوا يد فان
تلقيا من جهة فلي ذوا اليد والا فلي الخارج الا اذا سبق تاريخ الكل في العادي ولو ترك احدهما الشئ بعد
ما قضى له لم يأخذ الاخر كله لان بالقضاء انفسه العقد كله النصف وفيه اشعار بان لو رخص احد
ياخذ الكل بكل الشئ قبل القضاء كان له اخذ الكل والشئ ما حق من هبة مع قبض وصدقة مع قبض
ورهن مع قبض فلو اجتمع الشراء وواحد من هذه الثلثة في دعوى عين منها عادي يد فالشراء
اولى من غير لانه لا يحتاج الى القبض الا اذا ادعى احدهما فانه اولى فلو كان العين في يد احدهما فاذ

اليد اولى ولو كان في يديهما فهو بينهما الا اذا كان احدهما ينجس اسبق والنكاح كالشراء مع كل
 وفيه اشارة الى ان الثانيين لواجتهتا فكان الشريكين والى انها لواجتهتا مع ارضي فهو اولى
 لانه من قبيل الترتي الى الاعلى وتامة العاوي وسبع الوفاء حق من المبات كما في الجفيس والشراء
 والمهر سواء فلو ادعى ان هذا العين اشتراه من ذي يد وادعت ان ذاك اليد زوجها على هذا العين
 فهو بينهما كما ذهب اليه ابو يوسف والشراء حق عند محمد ولها عليه قيمة العين كما في الهداية وكذا
 العصب والوديعة سواء فهو بينهما اذا ادعى غصبه من ذي يد والاخر وديعته ولا ترجيح لدعوى
 على اخرى كقصة الشهود فدعوى لها شاهدان متساوية لما للثلاثة او اكثر من الشهود لان كل واحد على
 ثلثة بنفسها ولذا لا ترجح لقياس بقياس وحديث بحديث واية بآية ولو ادعى احد خارجين نصف
 دار وادعى الاخر منها كلها فالربع للاول على مذهب اعتبار المنازعة فانه لا مسانعة الا في النصف
 وقال الثلث للاول والباقي من الثلثين للثاني اعتبار اللعول فان فيه نصفها وكلا فيعول
 من اثنين الى ثلثة وان كانت الدار المدعاة معها وفي ايديهما فكل واحد من الاثنين على الكل
 نصف منها وهو ما في يد الاول بالقضاء لان الثاني خارج ونصف منها لاي اى بالقضاء لانه
 في يد الثاني بل لا مانع مما لا امر المسلم على الصلاح وفيه شعار بان القضاء على نوعين قضاء ترك
 وقضاء الزام ويسمى بقضاء الملك ولا تحققا فيهم والفرق من وجهين احدهما انه لو صار احد مقتضا
 عليه حادثة بهذا القضاء لم يصرفها مقتضيا له ابدل بخلاف قضاء الترك فانه يصير المقتضى عليه مقتضيا
 بعد اقامته البينة والثاني انه لو ادعى ثالث واقام بينة قبلت في هذا القضاء واما في قضاء الاول
 فلم يقبل الا اذا ادعى تلقى الملك من جهة المقتضى كما في احياء الموات من الكفاية والكرمان ولو ادعى
 خارجان على شئ دابة ومتوجها اى اقام كل منهما بينة على روية الولد عقيب امه ولا يشترط الشا
 عار روية انفصاله عن امه كما في المضمرات والنهاية والكرمان لكن في المغرب ان قوله لو اقام بينة
 انها تجت عنه اى ولدت ووضعت والنتاج بالكسر وضع بهيمة ولذا لم يسم به المنتوج والرخا
 فضلى وافق تاريخه سنها اى حول نتاج الدابة فانه شاهد البينة وان اشكل سنها بان لم يعلم فلها
 مناصفة لسقوط التوقيت وفيه اشارة الى ان السن لو وافق الثانيين فهو بينهما وكذا اذا خالفها
 وقبلتها تارت البينتان ويقضى ليدل قضاء ترك واما قال خارجان لانه ان برهن خارج وذو
 اليد فبرهان من وفق السن وان اشكل فبرهان ذي اليد وان خالفتها تارت عند عامة المشايخ
 وترك في يد ذي اليد كما في النهاية واما قال نتاج دابة لانه لو برهن انه ابنه فهو ابن من اسبق

تأويها عنده وقال انه ابناهما كما في المضمرات ولما فرغ مما قرى في ابيات الملك من البيت شرع فيما ضعف
 من اليد فقال وزوال اليد الشيء المستعمل النقص فيه الدال على ان مالك له فهو احق بالدعوى كمن ليق
 اى اتخذ من الطين ما يبنى به في ارض فانه ذوبيل لها من جهة الاستعمال فيكون احق بتلك الارض من غيره
 كما لو حفر فيها او غرس او بنى ومثل اللابس لثوب فانه مستعمل له احق باللبوس لا مثل اخذ اكم وغيره من
 الاطراف لنقصان الاستعمال بالنسبة الى اللابس ومثل الراكب فانه احق بالركوب للاستعمال الا
 مثل اخذ الحمام بالكسر وهو احق من اخذ الذب ومثل من ركب في السرج فانه المستعمل للركوب
 ولو كان الراكب اثنين فينبههما لا بد ليعلم انه غير مالك كما في المشايير وقال الشيخ جلي انه رواية
 عن ابي يوسف والظ ان الدابة بين الراكب والوديف ومثل من هو ذو حمل عار دابة فانه المستعمل
 لاس علق عليها كونه لنقصان النصف والحاصل ان كل شئ من الحق من متغير فانه المستعمل
 ومثل من اتصل الحائط المتنازع فيه بنائيا اتصالا تربع بان يكون انصاف لبنات الحائط المتنازع فيه
 متلاخطة في انصاف لبنات الحائط غير المتنازع ان كان من نحو الحجر او يكون ساجدة احدهما بالحجم مرتبة
 في الاخرى ان كان من الخشب كما في الكافي او بان يكون الحائط المتنازع فيه من الجانبين متصلا ^{مطابقا} لاجل
 لاجلها والحائطان متصلان بحائط لم يقابل الحائط المتنازع عما قال الكرخي وبان يكون الحائط
 المتنازع فيه متصلا جانبا بحائطين واتصالهما بحائط آخر لم يعتبر عما روى عن ابي يوسف وعليه
 اكثر الشايخ كافي الكرماني وقول الكرخي ان نسب بمعى التربع جهار سوكون وفيه اشارة الى انه ان لم
 يكن متصلا بيناهما فهو بينهما سواء كان في ايديهما او لم يكن والى ان اتصال بينهما فهو بينهما سواء كان
 اتصال تربع او ملازقة وقال اتصال جوارز ايضا والى ان كان احدهما اتصالا تربع والاخر اتصالا
 ملازقة فهو لصاحب اتصال التربع لانه المستعمل للحائط المتنازع فيه والى ان كان لهما احدهما
 اتصال والاخر اتصال بطر في المتنازع فيه او يطر منه فهو بينهما وليس كذلك فان صاحب الاتصال اول
 الكل في الدخلة او من وضع عليه اى الحائط الجذوع فانه المستعمل فان كان عليه جذوع ولاخر اتصال
 ملازقة فالحائط لصاحب الجذوع وفيه اشارة الى ان كان عليه جذوع واحد ولاخر لورى او لا
 شئ عليه فهو لصاحب الجذوع وان كان اقل من الثلاثة ولاخر ثلثة فهو لاوله وان كان لكل عليه جذوع فكل
 بقدرها وناسه في العاد والجذوع ما شئ من الغصن منصوب على المنعولية ولا اعتبار في التراجع لوضع
 ثلث او اكثر من خشبات صغيرة او قصات على الجذوع عليه اى الحائط فان كان احدهما عليه خشبات
 بلا شئ والاخر فالحائط بينهما وحال البساط والتعلق به سواء لان يجرد الجالس لم يصح غالبا فيقضي له

كما اذا جلسا معا عليه كن معه وفي ذلك لئلا يوجه اليه اللبس وظرفه مع اخر فانه بقضي لهما و
 بيت واحد من دار كذا بيوت منها في حق استعمال ساحتها من المرو و وضع الامتعة و صبا لوضو
 وكسر الحطب وغيرهما كما اذا بيت في حق الطريق لانه لا يخرج بكثرة العلة كما في الساحة فضاء بين
 الدار **فصل** مبيعة اي جارية لا تباع الامرة كما هو المتبادر ولدت في يد المشتري لاقبل من ضعف
 حول منذ بيعت فادعى البائع اي بايع المبيعة ولو اكثر من واحد ولدت بت بالاتفاق لنسبه اي
 الولد منه اي البائع ليقض العلق قبل البيع في ملكه مع دعوى ان يتصل بالبائع وما ذكرنا في الصل
 ظهوره زيادة ما ظن انه واجب عليه ان يقول منذ بيعت وقد ملكها سنتين احرازها اذا بيعت
 مرتين فولدت لاقبل من ستة اشهر فانه لم يقض ان العلق في ملك البائع الاول والثاني وانما
 مشعر بانه لو ادعى قبل الولادة لم يثبت نسبه منه بل هو موقوف فان ولدت حيا ثبتت والا فلا كما في
 الاختيار وفيه ان البائع اشارة الى ان الجارية لو كانت بين جماعة فاشترى منهم واحد منهم ثم ولدت فاد
 جميعا ثبت نسبه منهم عند المجتهد وحسنه فرف وقال ان كانت بين اثنين ثبت النسب والا فلا كما
 في النظم والاطلاق مشعر بان المشتري لو لم يصدق البائع وقال لم يكن العلق عندك كان القول ب
 البائع اذا لظ شاهد فان بهن احدهما فينة وان برهن فينة المشتري عند البيوسف لانها ثبتت
 صحة البيع وبنته البائع عند لانها ثبتت حرية الولد كما في النية وثبتت اميتها اي كون المبيعة ام ولد
 لنسب والنسب ونسخ البيع بطلان بيع ام الولد اتفاقا ويرد البائع الثمن على المشتري ولو
 ادعاه اي البائع الولد بعد عتقها اي اعتناق المشتري المبيعة ولو عتقا حكيما كما اذا ادبرها ثبت
 نسبه من البائع ويرد البائع الى المشتري حصة اي حصة الولد لا حصة الام حال كونها من الثمن بان
 الثمن على قيمتها فما اصاب الولد يرد اليه وما اصاب الام بمسكه لانه سلمها الى المشتري وهذا عندها وما
 عنده في جميع الحصريين اليه لان البائع لما ادعى الولد اقر بكونها ام ولد فاحذر باقران نريد
 الجميع اليه وهو الصحيح من مذهبه كما في الكرمان ولا يعبر بدعوى ذلك المشتري للولد اي اذا ادعاه
 البائع قبله او معه فان دعوى اولى للاستناد الى العلق وفيه شعاع بانه لو ادعاه المشتري قبل
 دعوى البائع ثبت نسبه وحمل على النكاح ولا يعبر بدعوى البائع بعد موت الولد فلا يثبت نسبه
 ولا اميتها وفيه اشارة الى انه يعبر بدعوى بعد موت المبيعة ويرد الثمن كله عنده وحصة الولد عندها
 على ان ام الولد تنقوت امرا او بعد عتقها اي اعتناق المشتري الولد اذا لم يصدق البائع في دعواه
 كما في المبسوط وغيره فلو صدق المشتري في دعواه اعتبر بعك وكذا لا يعبر بدعوى البائع لو ولدت

الأكثر من اقل من نصف حوله من حيث في شمل ما اذا ولدت لنصف حول كافي الخاصة وغيره واقل
 من سنتين لاحتمال ان لا يكون العلق في ملكه الا اذا صدقه المشتري فانه ثبت النسب منه والامية
 ويفسخ البيع وقال محمد انه ثبت النسب بلا تصديقه كما في النظم وفيه إشارة الى انه لو ادعيه
 اعتبر دعوى المشتري لقيام الملك المحمل للعلق كافي الاختيار ومبيعة ولدت بعد سنتين
 او اكثر هي ام ولد اعى البائع نكاحا حلالا امره على السداد ان صدقه المشتري في التصديق لم يبيعه ام
 ولد ولم يعق الولد ولم يفسخ البيع فلم يعلم وقت البيع لم يعبه دعوى البائع الا اذا صدقه
 المشتري لوقوع المشكل في العلق وقد صح دعوى المشتري ولو ادعيه لم يعقد دعوى احدهما للشك
 والمسلم والذي والحرم المكاتب فيرسله كافي الاختيار ولا يخفى ما في تصديق المشتري في اخر
 الكلام من الايماء الى السكوت المناسب للاختتام كتاب الصلح عقب بالدعوى لوقوعه بعد
 غالبها ولغة اسم بمعنى الصالحة والصلح خلاف الخاصة والخاص كافي المغرب وغيره واصدق
 الصلح وهو استقامة الحال على ما يدعى اليه العقل والصلح المستقيم المحال في نفسه كافي الذكران
 واما ذكر الصغير لكونه ما يذكر ويثبت كافي الصلح وشريعة عقد مشعر بان الصلح لم يتحقق الا
 بالاجاب والقبول فلو قال الدعا عليه صالح عن كذا فقال المدعي فعلت لم يتم الصلح الا ان
 المدعي قبلت نعم قد تم الصلح به فيما اذا كان المصلح عنه وعليه ما لا يتعين بالتعيين كالدارم او
 الدنيا لانه اسقاط عن بعض الحق والاستقاط قد تم بالمسقط كافي النهاية برقع الترخيص بالبدلين
 اى المصلح عنه وعليه النزاع اى نزاع المدعي عليه يقال ما زعمته اى جاذيته في الخصومة كما في الجمل
 ويخرج سائر العقود كهيئة الدين من عليه لدين والبدل شرط له كالدعوى الصحيحة وفيه من الخانة
 يصح بعد الدعوى الفاسدة قال بعض المشايخ لو كان المدعي مجهولا يصح الصلح لانه انما يصح بعد الخصومة
 وذا يتحقق في الفاسدة وقال بعضهم انه لا يصح لانه انما يصح لاقتلله اليقين المرتبة الصحيحة وتلك في
 قضاء الكفالة وذكر في الزايدى انهم قالوا الصلح صحيح بعد الفاسدة وهو ما يمكن تصحيحه بخلاف
 الباطلة كما اذا ادعى على احد ما ليس عليه فصالح على بدل معلوم ولذا لا يقع حق الاسترداد كافي
 الخاصة وغيره والى انه امر مندوب مفوض الى متوسطين ولا يبيع للقاضي ان يباشر بنفسه الا اذا
 كان وجه القضاء غير مستبين او وقعت الخصومة بين بلدتيين او قبيلتين او عجميين فان وقعت
 بين اجنبيين قض بينهما كافي النخبة وصح الصلح وثبت الملك للمدعيين في البلدين وقد
 ثبت غير الملك للمدعا عليه كوقوع البراءة عن القصاص باقراره كما اذا ادعى عليه ما لا يقرب له الملك

ثم صلح عنه على شيء من المال والمنفعة فانه قد صح ذلك بالاتفاق والظرف مستقرا
 لغرض الصلح ومع سكوت ما اذا ادعى عليه ذلك فسكت عن الاقرار والابتكار فصلح ومع انكار
 كما اذا ادعى ذلك فانكر المدعى عليه وبقائه فصلح فانه قد صح عندنا حتى قال الاقام البوخنفه ان
 هذا الصلح اجوز كما في النظم وعن ابي منصور لما تردى ان الشيطان لم يعمل في ابقاء العداوة
 والبغضاء في بني آدم مثل ما عمل من ابطال الصلح عن الانكار كما في النهاية فالاولى الصلح باقرار
 كبيع ان وقع الصلح عن مال بماله حصة اعتبر فيه ما اعتبر في البيع ففيه اى في الاول الشفعة اذا كان احد
 البدلين عقارا فان كان ما وقع عليه صلح مثليا اخذه الشفع بمنزلة من ذى اليد وان كان فيما
 اخذه بقيمة بخلاف ما اذا كان البدلان عقارا فانه لا شفعة في واحد منهما لانها ملك المدعى بالاقرار
 كما في شرح الطحاوى وفيه الخيارات فكل من المصلحين خيارا للشرط والروية والعيب في احد
 البدلين ويفسد كالباع جهالة البدل الى المصلح عليه وفيه اشعار بجهة الصلح على ما لم يعلم ولو
 عن مجهول ويعلم حصة على مجهول ولو عن معلوم فلا بد من بيان المصلح عليه بذلك مقدرا ومخسبا
 فيما اذا صلح على درهم او دينار او فلولس لان معاملات الناس يقع عن اثبات الصفة فيقع على
 النقل للعالم ويذكر مع الصفة فيما اذا صلح على الشيء من كيل او موزون ما لم يذكرها
 مع مكان التسليم فيما لم يذكر الصفة والذرع والاجل فيما اذا صلح على ثوب وبلاشارة والتعبد
 فيما اذا صلح على حيوان كما في العمدى لكن في قضا ان المصلح عليه وعنه اذا كان مجهولا واجتبه فيه
 التسليم يفسد الجهالة والافلا فلو ادعى حقا مجهولا من دار فصلح على حقه مجهول من ارض مجهول ولو
 صلح على ان يترك كل منهما دعواه جاز ولو ادعى حقا مجهولا من دار فصلح على مال معلوم ليسلم
 المدعى عليه المدعى المجهول ووصلح عليه ليرك المدعى دعواه ولو ادعى حقا معلوما فصلح على
 مجهول كان على هذا التفصيل وما استحق بيمينته من بعض المدعى في يد المدعى عليه والمدعى عليه
 حصته اى حصته ما استحق من بعض العوض اى البدل في الكلام ايمانا الى انه لو استحق كل المدعى رد المدعى
 كل العوض والانه لو دفع المدعى شيئا الى ذى اليد واخذ المدعى منه ثم استحق لم يرجع المدعى الى المدعى
 بما دفع اليه لانه لم يرضه واخذ حقه وما دفع اليه لدفع الخصومة كما في العمدى وما استحق منه اى من
 بعض العوض في يد المدعى وفي بعض النسخ من البدل جمع الى المدعى عليه بخصته من المدعى ولله
 ان يرد الباقي وجمع بكل المدعى كما لو استحق كل العوض وهذا اذا كان المستحق المجهول الصلح فان لم
 وسلم العوض للمدعى جمع المستحق بقيمة على المدعى عليه كما في شرح الطحاوى والاول كاجابة ان وقع

الصلح عن مال بمنفعة لوجود معنى الاجارة من تملك المنافع بعض فشرط التوقيت اى تعيين مدة ^{منفعة} الا
 فيه افعى هو كاجارة من الصلح فلو ادعى دارا فصالحة على خدنة عبك او ركوب دابة لو سكنه داره او
 لبس ثوبه او زراعتا راضة كل ذلك سنة جاز الصلح لجواز عقد الاجارة على هذه الاشياء وفيه اشارة
 الى انه لو صالحه على سكنى بيت معين ابلا او حتى يموت بطل الصلح كما فى النهاية والى ان اشترط التوقيت
 انما هو فيما يحتاج الى التوقيت كما ذكرنا واما اذا لم يحتج اليه فلم يشترط كما لو وقع الصلح عن مال على
 نقل هذا الشيء من ههنا الى ثمة وبطل اى فبطل الصلح عن مال بمنفعة يموت احدهما اى المدعى والمدعى عليه
 فى المدة التى وقت بها فلو كان المدعى لم يستوف شيئا من المنفعة رجع على داره وان استوفى بعضا
 منها سلم حصته من المتنازع فيه للمدعى عليه والباقي شتره بينهما وهذا كله عند العمل وعند استوفى
 فلا يبطل يموت احدهما فلو مات المدعى عليه استوفى المدعى جميع المنفعة كما فى حيوانه ولو مات المدعى
 قام الوارث مقامه فى الانتفاع به وفيه اشعار بان له ملك محل المنفعة بطل الصلح بالطريق الاول
 وذال خلاف كما لو مات احدهما وقد وقع الصلح على ركوب دابة ولبس ثوب اذ الناس
 يتفاوتون فيه فلا يقيم الوارث مقامه كما فى المضارب وانما قيد القسمين من الاخرين بالصلح
 عن مال لانه لو صالح عن منفعة بمال كان الاكثار كالاقرار فلو ادعى مورا دارا وسيلما على سطح او ثوبا
 فى نهرا فانه يترك صالحا على شئ معلوم جاز كما فى الشف والآخر ان اى الصلح بالسكوت والصلح بالاعتراف
 معاوضة فى حق المدعى فانه زاعم انه اخذ العوض حقه فلا يعين اى اقراره بين هو والمدعى عليه
 وقطع نزاع فى حق الاخر اى المدعى عليه فانه زاعم انه اخذ حق المدعى فلو ادعى حقه الشف او ^{الغير} التقرير
 او حق الشرب فانكر الاخر فافندى بمنزلة ما حل له ذلك لئلا وفيه اختلاف المشايخ ولو ادعى الاخذ
 قاض فانكر فصولح بينهما بشئ يصح الصلح عندهم لان المهرين يدل عن المدعى فاذا حلف فقد ^{شتر}
 البذل ويصح عنده بعض المتأخرين وفى رواية عنه كما فى المينة ويستثنى منه ما لا بين عنده لما اذا ذكر
 نكاح امرأة متكررة فصالحته على مال فان هذا الصلح جائز بالاتفاق كما فى قضاء الكفاية فلا تنفع
 للشريك وغيره على المدعى عليه فى صلح عن دار لانه زاعم انه على اصل حقه ولا يلزم زعم المدعى لان الدار
 لا يواخذ الا زعمه الا ان الشفع نايب عن المدعى فلو اقام الشفع بينه على المدعى عليه ان الدار ^{لكل}
 او حلف فكل كان له الشفعة فى تلك الدار كما فى شرح الطحاوى بل اى هو الشفعة على المدعى على الصلح
 على دار عن دار او غيرها فانها معاوضة فيزعم المدعى وان كذبه المدعى عليه وما استحق من الدار
 فى الاخرين فكما مر فى الاول انه يرد المدعى حصته من العوض وان استحق كل المدعى يرد كل العوض ويرجع

بالخصومة الى المستحق لاننا علم انه نائب عن المدعى عليه وما استحق من العوض فيها رجع المدعى الى
 الدعوى اى دعوى حصته من العوض وان استحق الكل يرجع الى الكل لان المبدل هو الدعوى وهذا
 البدل قبل التسليم لا يستحق في الاقرار والاكثار والكلام يشير الى ان الرجوع الى الدعوى العوض انما يكون
 في حجر الصلح فلو ادعى دار الفصاحه على ثوب مثلا فقال المدعى عليه بعت منك هذا الثوب بعت
 الدار ثم استحق الثوب رجع الى دعوى المدعى كما في الهداية ولو صلح بالاقرار واخويه على بعض دار
 او متاع او غيرها من اعيان يدعيها لم يصح هذا الصلح في رواية ابن سماعة عن محمد لان المدعى بهذا
 الصلح استوفى حقه وارباعه الباقي والابرار عن الاعيان باطل فلو وجد بينه ان الكل له حازله
 اخذ الباقي وبه افتى شيخ الاسلام والامام ظهير الدين لكن في ظاهر الرواية انه يصح فلا يصح دعوى
 الباقي وقولهم ان ابرار عن الاعيان باطل بعناه بطل ابرار عن دعوى الاعيان ولم يصح ملك الله
 عليه وكذا لو ظفر بتلك الاعيان حلها لكن لا يسمع دعوى الحصة الحكم وفي اضافة البعض الى
 الدار اشعار بان لو صلح على بعض الدين صح وارباعه الباقي وهذا في الحكم واما ديانة فلم
 يبر ولو ظفر به اخذ وفيه دليل على ان يدعى الصلح لو كان بيتان دار اخرى صح الصلح و
 ليس له دعوى الباقي بالتفريق لروايات كافي النخبة والمحيط وغيرها وجيلة اى حيلة صحة الصلح ان
 يريد المدعى عليه البدل شيئا اخر من مال يكون عوضا عن باقي الدار او بغير المدعى عن دعوى ثوب
 ويقول بربتها اى عن حصصى فيها او عن هذه الدار فانه لو وجد بينه بعد ذلك لم تقبل اذ بذلك
 سقط حقه وعن ابن سماعة عن محمد ان لو قال بعت براك عنه او عن خصوصى فيه كان باطلا ولو ان
 يخاضع الا ترى انه لو قال لرجل في يد عبك براك عنه لم يسمع منه دعواه ولو قال لراك منه كان له
 ذلك وانا ابرار عن ضمانه كافي المحيط والنخبة وما فرغ عن شروط الصلح واقسامه شرع فيما يجوز
 منه ولا يجوز فقال وجع الصلح بالاقرار واخويه عن دعوى المال سواء كان مغصوبا او ودعيعة
 او عارية او هذا او اخذ ذلك على بدل من خلاف جنسه كما اذا صلح على ثوب مغصوب مستهلك على
 اكثر من قيمته فانه جائز عندنا واما عند هاهنا فلا يجوز اكثر مما يتغابن فيه ولو كان البدل من جنس لم يجز
 ان يكن اكثر من قيمته وقامه في المحيط وعن دعوى المنفعة المعهودة فلو اوجده بسكنى دار لرجل
 ثم مات فادعى الموجه له السكنى فصالحه من السكنى على سكنى دار اخرى او درهم سمائة جاز كما لو اوجده
 بخلاصة عبك منه وهو خارج من الثلث فصالحه الوارث عن الخلاصة على درهم او على خدنة اخرى او على
 ركوب دابة او ليس ثوب شهر او ناقلا با لعمد لانه لو ادعى استيجار عين والمالك يتكر ثم تصالحا

لم يجر كما في المضرت والبسوط وعن دعوى الجناية في النفس من القتل وقبضها وتأمين خروج اليد
 وقطع اليد عمل كانت الجناية أو خطأ إلا أنه لو صالح في العمد على أكثر من الدية جاز بخلاف الخطأ
 وهذا إذا صالح على واحد من المقادير الثلاثة فإنه لو صالح على أسكيل أو موزون جاز بالغة ما بلغت
 وكل ما يصلح من الصلح بدل الصلح عن دم العمد فلو صالح على آخر أو خبز بسقط القصاص بلا شبهة
 وفي الخطأ وجب الدية ولو صالحه بغيره عن دم آخر جاز كما في الاختيار وعن دعوى الرق كما إذا
 ادعى على مجرور النسب أنه عنده ثم تصالحا على شيء معين كما في الكرماني وعن دعوى الزوج النكاح
 على امرأة وكان الصلح في الأول عنقبال فإن صالحه باقرار العبد ثبت لولا أنه لا يثبت إلا بالبيعة
 على أنه عبده وكان في دعوى الثاني خلعا موجبا للعدة إلا إذا كان الصلح بالكفار فلو كان مبطلا
 في دعواه لم يحل البذل ديانة وهو المختار وهذا علم في جميع أنواع الصلح كما في النهاية وغيره وفي
 تخصيص الرق إشارة إلى أنه لا يصح الصلح فيما إذا ادعى العبدان المولى اعتقه فصالحه على مال
 أنه يبرأ من هذه الدعوى كما في المحيط وفي تخصيص الزوج أن الصلح لا يصح عن دعوى الزوجة النكاح
 بما بعده مستغنى عنه وإن المرأة لم تكن ذات زوج آخر وذلك لأنه لو كانت ذات زوج لم يصح الصلح
 ليس عليها العدة ولا تجديلا لنكاح مع زوجها كما في العارضي ولم يجر الصلح عن دعوى النكاح على
 ولو بعض مهرها والأثر اعطاء الرشوة والعوض منه الفرقة وقيل يجر الصلح عن هذه الأمور
 بأن اعتبر المبدل ما جعل زائدا على المهر إذا اعتزل المهر ساقطا فلم يجر أن يعبر بعض المهر بدل الصلح
 كما ظن والاول أصح كما في الاختيار وفيه شعار بأنه لو ادعت الطلاق عليه فصالحها على مال
 على أن تكذب نفسها أو قهرت أو أسقطت الدعوى بطل الصلح كما في المحيط ولا يجوز الصلح عن دعوى جحد
 من الجحد ودفعوا خذنا نيا أو سارقا أو شاربا الخ أو سكران وإراد أن يرفعها إلى الحاكم فصالحه على مال
 أن لا يرفعها إليه بطل الصلح ويرد عليه كما في الكرماني وكذا إذا أخذ قاذف المحض أو المحصة فصالحها
 إلا أن حده سقط بالصلح الواقع قبل الرفع إلى الحاكم بخلاف سائر الحدود وما جعل الرفع فلا يسقط
 أصلا وفيه إيما إلى أن الأمل أو القاض إذا صالح سائر الخمر على مال وعنف عنده لم يصح ويرد المال إليه
 كما في قضاة وإلى أن الصلح يجوز عن دعوى التغير وفيه اختلاف السابق كما في الصلح عن حد القذف
 وقدم وإلى أنه لا يصح واحد عن حقي العامة كما إذا صالح عما نهى عن الطريق نعم للإمام ذلك إذا كان
 فيه صلاح المسلمين ويضع ذلك في بيت المال وتامة النجيم وبدل صلح كان هو ذلك الصلح كبيع
 فإنه يسلو ملكه ملك مع اقراض الوكيل إذا لم يرجع حقوق العقد وهذه المسئلة قد ذكرها في الوكاله

وبدل ما ليس من صلح ببيع في انه ليس مبادلة ملك بملك كالصلح اي كبد صلح عن دم عبد قد ذكر
 في الوكالة كما ذكر ان بدل صلح بالثمن على الموكل او على بعض دين يدعيه اي ذلك البعض على الموكل
 لانه اسقاط محض فكان الوكيل سفير محض فلا عليه الا ان ضمنه في اخذ بعقد الضمان وان صلح
 مدعيما رجل فضولي بغير المدعي عليه وضمن البديك وقال للمدعي صلح فلانا على اني ضامن او صلح
 واحذف الفضولي للصلح الى الماه حقيقة كما قال له صلح فلانا على الف من مالي او صلحك على الف
 او عبدك او حمارك كما قال صلح من دعواك على فلان على كذا او اشار الى نقد من الذهب والفضة
 او عرض سوامه وقال على هذه الف او العبد او اطلق الصلح على القيدين وقال صلحك على
 عبد ونقد اي سلم البدل مع الصلح في هذه الصلح الخمس بلا حاجة المدعي عليه والبديك الكل على الفضولي
 بلا جوع على المدعا عليه واطلاقه مشير الى ان اقرا المدعا عليه وان كان سواء في الكل وليس كذلك فان
 صورة الضمان ان كان المدعا عليه مقر بوقف على اجازته والى ان المدعي ان كان عينا او دينافسوا ما لا
 ان كان مقر والمدعي عينا فنقد الصلح على المصالح وصار مشترعا من المدعي وفي قيد الفضولي اشعار بانه
 لو صلح بامر من نقد الصلح على المدعي عليه وعليه البدل الا ان صورة الضمان البدل على المصلح عند
 الامام الحلواني وذكر شيخ الاسلام انه عليه وعلى المدعي عليه فيطالب المدعي براهما شاء الكل في المحظ
 وان اطلق ولم ينقد البدل ان اجازته اي الصلح المدعا عليه بلا فاء الجراء لانه شعر بانهم يقصدان
 النسخة جلاء للاول كما تقر له البديك المدعا عليه كما قال بعضهم وقيل مع الصلح على الفضولي ولم
 يتوقف الا اذا لم يذكر البدل كما في الكفاية ولا يجوز المدعي عليه الصلح وتوقف سواء كان المدعا عليه
 مقر او لا والبدل عينا او دينافسوا المدعي على جملته اي جملته المدعي على المدعا عليه
 بالبيع او الاجارة او القرض او الغصب او غيرها ولا يخفى ان الصلح على جنس الحق صلح على بعض الدين منه
 فليس فيه تسامح كما نحن اخذ بعض حقه وحط اي اسقاط واره لباقيته من الحق فلو قال المدعي للمدعي
 المنكوص تحتك عمامة من الف عليك كان اخذها بما تروا برأه عن تسعائة وهذا قضاء لا ديانة الا اذا لا
 ابرائك ولو غصب الف واخفاها فضاء للمالك على خمسة مائة فاعطاه العاصب من تلك الف الف
 جاز الصلح قضاء وعليه رد الباقي ديانة وان اظهرها وان جمل الغصب ثم صلح فكذلك لكن لو وجد
 بعد بينة عليه قبلت ولا كان مقر فعليه رد الباقي وان ابرأ عنه فضمن الصلح لانه ابرأ عن العاين
 كما في الظبية لا معاوضة لا فضاية الى الربوا وفيه اشعار بانه لو صلح على خلاف جنسه كان معاو^{ضة}
 فلو صلح من الدار على الدار وام واقر قاقيل القبض صح سواء كان عن اقرار او انكار ولو صلح عن كسفة

على عشرة دراهم ونحوه فاقبله لم يصح لانه اقتراق عن دين بلدين بخلاف الاول فانه اقتراق عن عين بلد
او دفع مال الاسقاط اليه بل ولا يشترط فيه القبض كما في الذخيرة ثم فرج على الاصل المذكور ثلث مسائل
وقال في المصالح عن الف حال عماية حاله فانه اخذ عماية واسقاط لتسوية ولو كان معاوضة لم
لكان الربوا او عن الف حال على الف موجه فانه اسقاط لصفة الحلول ولو كان معاوضة لم يربع الدرهم
بالدراهم نسبة وفيه اشعار بان لم يصح عماية موجهة وفي وصف الظهيرة لو كان المستقر حاصلا للدين
فالمائة الى الاجل او عن الف حيا على مائة فيوف فانه اسقاط لبعض الاصل ولو وصف الجدة بلا معا
ثم ابتدأ بكلام تقريبه عطف على ص كائن وايده كلام النهاية بعده فقال ولو يصلح المصالح عن درهم
حالة على دنايه موجهة لا يربع درهم بالدنايه نسبة ولا عن الف موجهة على نصفه حاله فان المتأخرين
النسبة او عن الف سوداى درهم مضروبة من نفقة سوداى مغلوثة الغش على نصفه ايضا لانه ربا فاصح
عن الف ببعض على نصفه سوداى ص لانه اذا كان الذي يستوفيه اذن من حقه فهو اسقاط واذا كان
اخذ قدر او وصفا معاوضة كما في النهاية ومن اراد المديون الذي امر دايته باء نصف دين عليه
اي الماس والدين غلاظون الاداء على اي شرط انه يرى مما زاد على نصفه ان قبل الماس وذلك ان
يرى من النصف الاخر في الحال فان وفي باء ذلك النصف غلاظتها وان لم يف به فادعته
كما كان عند مالانه امر مقيد بالشرط ولا يعود عند يوسف لانه ابراء مطلق وعلى المعاوضة وانما
قيد الامر بالادلة لانه لو قال ابراءك عن نصفه على ان تعطيه ذلك النصف غلاظته برأيتهم وان لم
يعطه لاطلاق ابراءك في الزانة وغيره ولعل فيه خلافا في الظهيرة لو قال حطت عند النصف
على ان تنقل الباقي اليوم فقبل يرى عندها خلافا لا يبيوسف وانما قيد بغدا لانه لو قال اذا انصفته
على انك يرى مما زاد فقبل يرى عندهم وان لم يورد النصف لانه ابراء مطلق ولو علق ابراء بالشرط
صرحوا احترازا عن التعليق مع كماله كان او اذا اومتى ادبت الكذا نصفنا مثلا من دينه فانت يرى من
الباقي لا يصح ابراء وان اداه اذ في ابراء معنى عليك يتاخر لتعلق كالتوفيه اشعار بان لو قدم
الجزء صح في الظهيرة لو قال حطت عند النصف ان نقدت الى نصفه فانه حط عندهم وان لم
ينقد ولو صالح احد بني ديني احد الشريكين في الدين عن نصفه المختص به على ثوب او عرض اخر
اتبع شريكه عن المصالح غريمه اي مديونه بنصفه المختص به وضمير المصنفين للاحد والشريك واللائين
او احد شريكه نصف الثوب من شريكه اي المصالح وجم المصالح المصالح ان يتبع الغريم بربع الدين ولو
ضمن المصالح بربعه ليس له الخيار كما في الكرماني واما قال صالح لانه لو اشترى ثوبا كان له ان يتبعه بنصفه

ويأخذ ربع الدين من شريكه وليس له على الشريك سبيل لأنه ملكه بالعقد وإنما قال أحد من ديني
 اشارة الى اشتراك الدين وهو ان يلزم بسبب نقل مثل من البيع اذا كان الصفة واحدة وهما متساويان
 في قدر الثمن وضعفته فلو كان البيع عديدين نصيب حصة أكثر وقبض أحدهما منه شيئا لم يكن للآخر
 يشترك ومثل الثمن المورث بان باع رجل عينا ومات قبل قبض الثمن وله وارثان ومثل قيمة المستهلك
 بان غصب رجل عرضا مشتركا بين رجلين ثم استهلكه وإلى انهما لو اشتركا في عين كالدار المورثة
 فصالح أحدهما على شيء لم يشتركه الآخر فيه سواء كان المصالح مفرا او متكررا لان المصالح بايع لنفسه
 وإنما قال الشريك لأنه لو صالح على جنس حقه من الدراهم او الدنانير كان لشريكه ان يشترك فيها
 بخلاف ما اذا صالح على عرض فإنه لمصالح خيار اعطاء النصف او ربع الدين والكلام مشير إلى أنه
 لو استوفى أحدهما نصيبه من الدين كان للآخر ان يشتركه في القبض إلا أنه اذا وهب لغريم لم مقدار حصته
 فقبض ثم ابرأ الغريم حصته من الدين كما قال نصير او باع من الدين كذا نصيبا بمقدار حصته من الدين
 وسلم اليه الدين ثم ابرأ الغريم من حصته وطالب به من الدين كما قال ابو بكر الكلبي النهاية وفي
 الحتم على الشريك المقتضى لغيرك أثر رعاية المقتضى المقام **كتاب الحد وعقوبته** بالصلح
 ان اشتمل على رفع النزاع لان حق العبد اقدم واللام للعهد اى بيان حد الزنا والقذف والشرب
 والتعزير تغليبا دون صور حد الرقة وقطع الطريق بقرينة الاتي والحد المنع والحاجز بين الشين
 وتاديب المذنب كما في القاموس بين حد شرعا فقال الحد بلام الجنس بقرينة مقام التعزير فيمثل
 الحد والحجة وقتل المرتد دون التعزير وهذا باعث لظاهر عقوبة اى جرائه بالضرب والقطع
 حواجز او القتل او التبادر ان لا يشتمل على العبادة في الظن انه شامل للخروج والكفارة وغيرها
 مما فيه مخد العبادة والعقوبة معا وانما سمى بالعقوبة لانها شتوا للذنب من عقبه بعقبة اذا
 تبعه مقدرة مبنية في الكتاب والسنة او الاجماع تجب اى تفرض على الجاني حق الله تعالى وعظيم
 وامتنان الامم تع فان الحق المقرر لثابت الباقي خلاف الباطل المذهب المتلاشى والمضاد
 ما اختص به الغير وما طلب منه رعاية جانبه على وجه يليق به فحق الله امتثال امره واستغفار
 مرضاته وحق الانسان كونه نافع له ودافعا للضرر عنه كما في الكرمان وذكره الاصول ان حق الله
 ما يتعلق به النفع العام كحرمة الزنا فانه يتعلق بها سلامة الانسان وصيانة الفريش وغيرها خلا
 حق العبد كحرمة ماله فانه يتعلق بها صيانة له ولغيره باحتمال اختلاف الزنا ويدخل فيه ما هو
 خالص لغير الله كحد الزنا والشرب والرقة وقطع الطريق وما عدا ذلك من حق الله كحد القذف

نفع عام ولما لا يجري فيه الادرث والعفو وفي المينة قال عيسى الائمة ان حق العبد فيه غالب لان
الامام يستوفيه والاول اظهر كافي الهداية فلما تعبر بجنائز ولا قصاص لنفس او طرف حد اما
الاول فلانه مقدر ولا يجب حقالله الا اذا ارتكب منك غير جنائز على الانسان ولا موجب للحد
كافي القينة واما الثاني فلانه لا يجب حقالله لخلية حق العبد فيه وكذا يجري فيه الادرث و
العفو كافي المشاهر وذكر في الحقائق ان من الحدود والقصاص وقتل المرتد والقصاص من نوع
حمله على المحل ويجوز بالغت على ما ذكره الرضا ومن الظن جواز النصب حمله على اللفظ لان رسم
الخط رده والرف باللفظ يكتب بالياء والزنا بالمد لغته بفتح والاول جارية وخطي المحر للثاني
من الادب بلا عقد وملك كوطي الاجنية ولغة وشرا ووطي المحر لعينه وهو موجب للحد واليه
اشار فقال ووطي اى غيبة او اكثر من الرجل في قبل اى فرج انثى فلولم يدخل الحشفة لم يجد لانه
ملاسة ولذا لو وطى خط او مجنون باجنبية لان الاصل لم يجد فكذا التبع كافي النظر به واما لو
وطى رجل صبية فحد لا غير ولو لوطى بغلام او اجنبية لم يجد عنده خلافا لما والاول الصحيح كافي
المضمرات ولو لوطى بغلام او امته او سكو حتم لم يجد بلا خلاف كافي المحيط حال ذلك الوطى عن
الملك اى ملك النكاح واليمين احتراز عن ووطى جارية بشركة وسكو حنة نكاحا فاسلافان اكر
المترتب على عقد لم يكن زنى شرعا ولغة كافي النهاية وشبهته اى الملك كوطى معتقة البايين و
جارية الابن والاب وسباى قامة واعلم ان الحدان ثابتة طامها الرضا فلو وقع باكره لم يجد
وعليه الفتوى كافي المضمرات والاكره الى وقت لا يلاج كافي الخزانة ومنها كون الموطوع حية بان
يوطى الميتة بعذر ومنها النكاح والاسلام ودار الاسلام والتكليف وغيرها ما سيفصل ويثبت ان
عند الحاكم بشهادة اربعة من الرجال بعد ووطى مجلس واحد فلو شهد واحد واحد واثنان او ثلثة لم
يقبل وحد حدا لقتل كالى شهد واحد بعد واحد في اربعة مجالس وكذا لو شهد الفساق
لانه تع امر بالتوقف في خبر الفاسق وانه مانع عن العمل به كافي التخيير بالزنى دون الوطى والجماع
او غير ولا لم يجد الشاهد ولا المشهود عليه كافي النهاية فيسألهم بعد الشهادة الانام اى السلف
او نايه او القاطن وفيه شعار بوجوب السؤال كافي شرح الطحاوى وقال قاضيخان ينبغي ان يسأل
ما هو الزنا احترازا عن زنا العيان واليد والرجل فانه يطلق عليه توسعا وكيف هو احترازا عن
زنا الابط والفخذ والذبر كافي المضمرات او عن تماس الرجلين لا غير وقيل عن الاكره والاول اصح فانه
مختار المبسوط كافي النهاية فان قلت ان السؤال عن اللاهية يفهم عن ذلك فالاحسن صورة والا

كما ظن قلت الغرض من هذه الاسئلة هو الاستقصاء وكما الالتماس في الجهد في الاحتياط في الحد قال عليه السلام
 ادر واحد وما استطعتم كافي الكافي وغير من المشاهير فالاحسن الاحتراز عن الكل فلو شهد واحد
 بالاكراه والباقي من المطاوعة لم يجز للشهيد عليه ولا الشاهد وقال يجزى الرجل والشهود كما في المحيط
 وابن زني احتراز عن الواجب في دار الحرب او البغي ولان اتحاد المكان شرط الا ترى انه لو شهد انه
 وطبها في هذه الدار واثنان في اخرى لم يقبل بخلاف ما اذا شهد انه في مقدم البيت واخران في مؤخره فان
 يقبل لامكان التوفيق كما في المحيط ومتى زني احتراز عن التقدم ايضاً لو شهد اثنان انه في ساعتي
 النهار واثنان في اخرى لم يقبل وقالوا هذه اذا كان التوفيق لم يكن والاقبل كما اذا امتد الساعة الى
 الثانية كما في المحيط وبين زني احتراز عن وطى يكون احدهما احرص او الميتة او الواطى ستمائة
 وايضاً لو شهد في امرأة لم يعرفوها لم يجز لغيره لواق انه لم يعرفها حد كما في المحيط وغيره في الظن
 ان السؤال عن الماهية يعني عنه فقد خطا فان بينوا كلها وقالوا بعد السؤال عن الماهية فحين
 تسامح رايته اي رايته ذكر في فرجهما متى كان اليه اشار فاضحان كالميل الى الخشب الذي يتخل به
 في الكحلة بضم الميم والحاء التي مخصوصة للكل وعد لو ابضم العيون اي اخبر الناس عن عدائهم كما
 في المضرات سر وعلمنا فلا يكتفى بظن العدل له عند حكم به اي يجزى الزنا وهو الزم في المحسن والجلد
 في غيره ولاكتفاء شعريان الشهود عليه لم يقرب الزنا بعد شهادتهم فلو اقر به بعد هامة سقط الحق
 اذا الشهادة اما يقيم على الجاهد فاذا اقر بعد الحكم بذلك كما في الزنا وقض وتثبت الزنا فاقرا
 اي الزاني وفيه اشارة الى انه يشترط في الاقرار ما يشترط في البينة من الاختيار والتكلم والعقل والبلغ
 وغيرها وفي الاختيار لواق الذي لو طوى لذمته حد واعلم انه لو تاب الى الله من ذلك لا يعلم الامام به
 لاقامة الحد عليه اذا التزمه وبكافي الكبرى وغير اربعين المرات كما في قصة ما عرض في اربعة
 مجالس من مجالس المقر ثم يذهب حتى يتوارى عن بصر الامام ثم يجي ويقرب قيل من مجالس الامام
 والاول روى عنه وهو الصحيح فلو اقر اربعاً في مجلس كان كاقرا واحد والاطلاق مشير الى انه لو اقر
 اربعاً في اربعة ايام او اربعة اشهر ثبت به الزني كما في المضرات رده الامام وقال ابك داء وجنون
 او غير كل مرة الا المرة الرابعة وفيه تسامح كما صح به المصرو كما انه لم يطالع عليه حين الاختصار وفي الكلام
 ايماء الى ان الاقرار لم يعبر عنه غير الامام حتى لو شهدوا بذلك لم يقبل لانه ان كان منكراً فقد جمع
 عن الاقرار ولا فلا عبرة بالشهادة كما في الخفة والى ان الرد واجب وفي الظاهر ينبغي ان يطرد
 في كل مرة وفي المحيط قالوا ينبغي للامام ان ينزع عن الاقرار ويظهر الكراهة ويأمر بتجنيته فيسأل عن

الامور الخمسة كما وقيل لا يسلمه عن الزمان لان التقادم مانع الشهادة لا الاقرار والاول اصح لجواز ان
 زنى في حباه كما في الكافي وفيه اشعار بجواب السؤال كما ورد في الترجمة ينبغي ان يسالم فان باين
 ما مر حجب اى يحب تلقينه اى الامام رجوعه اى المقر بلعلك لمست ونجم من قبلت او نظرت او
 باشرت او تزوجت فان رجع المقر عن اقراره قبل حله اى قبل الحكم بالحل او بعده قبل الشرع فيه او
 بعده في سطر او بعده قبل الموت على سبيله لاحتمال صدقه كما في التحفة ولا يرجع حله لامام او
 المقر على بناء الفاعل او المفعول وفي الاكتفاء اشعار بان لو اقر احدهما فدعى الآخر النكاح لم يحل حله
 منها وعليه لو ادعت قبل الحد وكذا لو كذب احدهما الاخر في الزنا لم يحل عنده وحله المقر عند كل حال
 المحيط وغيره وهو اى الحد الثابت بالبينة والاقراء خيم ما بعده من قولهم وبه يتعلق الحصن كسر
 الصاد وفتحها قال المطرزي احصنها زجها اى عقها بنى محصنة بالفتح واحصنت فرجها اى محصنة
 بالكسر والاحصان في الاصل المنع وكلام الكرماني يدل على الكسر حيث قال ان من احصن اى دخل في الحصن
 كما يقال اعرق اذا دخل في العراق والانسان يصير اخلا في الحصن عند وجود الصفات الخمس المذكورة
 شرعا اى لم يكلف اى عاقل بالغ مسلم فلا يرجع بالوطى عبدا ومجنونا او جبهة او كافرا ولو حرم له حله كذا
 وعن ابي يوسف انه يرجع المصح الثيب الزاني وعنه يرجع الكتابي وطى امراة ينكح صحيح حتى لو وطى
 ينكح فاسدا وملك يمين لم يرجع بالاجماع وعن محمد لو خلا بامرأته ثم طلقها وقال بوطيها وامراة منكورة
 لكان محصنا وعن ابي يوسف لو تزوج امراة بلا وطى ودخل بها لم يصير احدهما محصنا كما في المحيط وغيره
 وهما بصفة الاحصان فيه لسامع فان المراد يكون حراما كلفا مسلما والمعنى والحال ان كلا من الزوجين
 قبيل الوطى يكون حراما كلفا مسلما ولو تزوج الحر المذكور بامرأة او صبية او مجنونة او كافرة ودخل بها
 لم يصير محصنا كما لو كانت الزوجة محصنة والزواج غير محصن الا اذا دخل بها بعد الاسلام والعقود ^{التكليف}
 فتح يصير محصنا بهذا الدخول وعن ابي يوسف انه لا يشترط الدخول على صفة الاحصان وعنده اذا دخل
 بها قبل العتق ثم اعتقا صار محصنين كما في الاختيار وانما لم يذكر المحصنة لان الاحصان من ^{حكم}
 المشتركة وهذا الكلام كلام غرمد اعطى اشراط بقاء الثلاثة الاول عند الحد ضرورة لا حاجة فلا ريب
 فخلوا الكتب عنه سوى المبسوط وهم واعلم ان شروط الاحصان على الصحيح الاسلام والدخول
 بالنكاح الصحيح بامرأة هي مثله واما التكليف فشرط العقوبة كما في الكفاية وغيره اى رجوعه الى المحرم
 بالحجارة في فضاء اى ارض فارغة واسعة حتى يموت متعلق برجمه لحديث ما غرض ان قال ما نزل
 الله اية الرجم الشيخ والشيخ اذا نيا فارجوها البتة نكاحا من الله ورسوله والله عز وجل حكيم وهذا

مما قالوا نسخ لفظه وبقي معناه وعليه اجماع العلماء كما في الاختيار واريد بالشخصين عامي في المضرت
 الشيب من الرجال والنساء وفي الغاية من ان لا يشرع في رجوعه فمهرت ببعده وهذا اذا ثبت بالبيعة
 واما اذا ثبت بالافراق فلا يتبعه فانه رجوع بخلاف الاول لانه لا يصح الرجوع فيه كما في شرح الطحاوي
 والى ان لا يباس لكل من رجم ان يتعد مقتله لانه واجب القتل الا ان يكون ذارح منه فان الاولى ان لا
 يتعمد لانه نوع من قطيعة الرحم كما في الاختيار وسبلا به شهوة اي يجب بداءة الشهود بالرجع لانهم يتجاسرون
 على الاداء وفيه ضرب احتمال المدعي كما في المحيط فان ابوا الى الشهود كلا او بعضا عن الرجم او عاينوا او
 ما تواتر وجبوا او قد فوا او فسقوا كلا او بعضا او عمو او خرسوا او ارتدوا سقط الرجم عنه وعن ابويه
 لو ابوا كلا او بعضا او عاينوا ولم ينتظروهم وعن محمد لو كانوا مرضى او مقطوعا ايديهم بدل بالادام كما
 الاختيار ثم يرحم الامام او القاضي ثم الناس المؤمنون الذين عاينوا اداء الشهادة او اذ لم يلقوا
 بالرجع وعن محمد لم يسمعهم ان يرحموا اذا لم يصابوا اداء الشهادة وذكر الطحاوي انهم اصطفوا من جفا
 كالصوفى فكلمهم قوم انصفوا وتقدم غيرهم ورجعوا كما في المضرت وانما ان الناس على الانسان اشارة
 الى ان يجب ان يشهد عليها طائفة يتفاوتون عن الواحد والاثنتين لان الغرض التمهيد كما في
 المدارك وغيره وفي شرح التاويلات ان الغرض اما ذلك او دفع المهمة عن الحاكم ومنع المجاورة عن
 حدود او امتحان من يشهد وفي التجسس ان محمدا فسر الطائفة في الآية الكريمة بالواحد وقال ان يشهد
 مستحب عانة للامام واهانة للحدود وعظا للناس وفي المقريء الامام اي يرحم في حق المقر خاصة الامام
 حال كونه مبتدأ فهو قضين شايع ليس فيه تسامح كما ظن ثم الناس وغسل الرجوع بعد موته وكفى و
 صل عليه وكيف لا قال صل الله عليه وسلم في ما عرفت له يرحم في انهار الجنة الا غير من اثبات الفضائل
 وهو اي الحد لغير الحسن اي لاني فقد سائر الشرط الخمس جلده بالفتح اي لضرب على جلده بالكسر والفتح
 يقال جلده اي ضربه بالسوط كما في القاموس مائة من جلده وان كانت الزنية ملكة جلدها سوطا اي سوطا
 بين الموم في الغاية وغير الموم وفي المضرت ضربا موطا غير قاتل ولا جراح لان المقصود الانذار بسوط
 ذكره بعد بضم الفعل للوصف لاني وهو جلده غتول يضرب به قبل اصل الخلط سم به لكونه مغلول
 الطافات بعضها ببعض كما في المفردات لا تمة له اي لا عقدة في طرفه كما في الاساس والصالح وغيرها ولا
 ذنب له كما في المغرب قال المطري وابن الاثير بالفارسية جبرته اول شوك له كما في التبايع والاول هو
 المشهور والثاني اصح كما في النهاية والكل مجازين حمل الشجر واعلم ان الحد في زمن عمر رضي السوط باجماع
 الصحابة كما في المستصفى واما قبل فتارة باليد وتارة بالثوب وتارة بالنعل وتارة بالعصا وتارة

بالجود الطيبة كما في حديث الشكوة ينزع ثيابه أي يجر الرجل عنها الجسد زيادة الأمانة جرد والجلد مستأثمة
 إلا الأزارق فإنه لا ينزع لكشف العورة ويفرق على جميع بدنه ويعطى كل من عضو خط من الضرب لانه
 قال الله الأراسه اعلى راسه فان الوجه داخل فيه وقال أبو يوسف يضرب الرأس وعنه يضرب سوطا
 واحدا كما في المضرب والأوجه وفي وجهه خوف الهلاك وفي المضرب لا يفرق الأعلى عضو مقبل وهو البطن
 والصدر والوجه والفرج حال كون الجلود قائما في كل جلد من الحد ولانه يحسب الجلود اقتران على النوب
 جلدا بجلد السوط في العضو بعد الضرب وبلا مد لليد حال دفع السوط حتى جاوز الرأس وبلا مد
 للمضرب في الأرض لان الكل غير جائز على اختلاف المشايخ كما في المحيط والقول الأخير يهوى وتأكيد لقوله تعالى
 على ان المفهوم ليس يقطع فلم يكن مغنيا عنه كما ظن والاكتفاء مشعر بأنه لا يمسك ولا يشد لان الأمان يزيد
 إلا ان يعجزهم فيشد كما في الذخيرة وهو للعبد قنا كان أو مدبرا أو كاتباً أو مستعياً بصفته وهو محسوب
 جلده ولا يكسب جلد المستع لانه مملوك والقنة والندبة ولم الولد كالعبد وان كان الرقيق حراً والاولى
 ترك هذا الكلام لانه سيذكره قبيل بحث التغر ولا يحل سيد عبده وامته بل لا إذن الامام أو نائبه لانه منهم
 بأذنه لنقصان ماله ولا ينزع ثيابها أي ثياب المرأة لانها عورة وهذا يصح بما علم للاستئذان لا الغرض
 اللباس الذي من جلود الغنم وغيرها والخشوى الثوب الملوّن القطن أو الصوف أو غيره فانما ينزع عن
 الأذن لم يكن لها غير ذلك وتحت المرأة جلسته في كل جلد كما علم لانه استر وجازة انهم المعز إلى المسرة أو
 لها لانه ما تضرب فيكشف العورة وفيه شعار بان كلام من الحفرة تركه حسن كما في المحيط وذكر في
 الهلابة ان الحفر احسن لا يحفر لانه ينافي التشهير وهذا يصح بما علم ولا يجمع بين جلد ورجم في الحصن
 وعند اصحاب الظاهر وغيرهم بجلد ثم يرمي ولا بين جلد ونفي أي اخرج من بلد في غير الحصن وقال
 الشافعي بجلد مائة وبنع سنة ولما ان الجلد في الابتداء بالامار باللسان ثم نزع بالحس في البيوت
 ثم نزع بجلد مائة وتلقا لكرأي في حد في رجل لم يترجم بامارة لم يترجم وجلد ورجم في النيب بالشيب
 ثم نزع بجلد مائة في كل ذلك ثم نزع واستقر الحكم بالرجم في الحصن والجلد في غير كافي الكافي السياسة
 أي مصلحة المسلمين وتقره لاحد لانه يجوز سياسة الجمع بين الجلد والتعذيب لانه فقط لانه ففي عرف
 نضر بن الحجاج من المدينة إلى البصرة وهو غلام جميع الوجها فتقتل به النساء والحسن لا يوجب التعذيب
 فعلة سياسة فانه قال ما ذنبى يا امير المؤمنين فقال لا ذنب لك ولما الذنب لي حيث لا اظلم دار البرق
 عنك كما في الكشف وغيره وفيه إشارة الى ان السياسة لا تقتضى بالزنا بل تجوز في كل حادثة والراي في
 الامام على ما في الكافي يقتل مستدع يتوهم استشار بدعته وان لم يحكم بكفره كما في التمهيد والسياسة بعد

ساس الى الوالى الرعية اى امرهم وفهامهم كما فى القاموس وغيره فالسياسة استصلاح الخلق باورشادهم
 الى الطريق النجى في الدنيا والاخرة فنحن الانبياء على الخاصة والعامة في ظاهريهم وباطنيهم ومن السلا^{طين}
 والملوك على كل منهم في ظاهريهم لا غير ومن العلماء وربة الانبياء على الخاصة وباطنيهم لا غير كما في المفردا
 وغيرها ويرجم المريض المحسن في الحال ولا يجلد غير المحسن الا بعد البراء اى الصحة فان يحبس المريض
 حتى يبرأ فيجلد وفيه اشارة الى انه اذا كان مريضاً وقع الياس عن بره ويقام الحد عليه قطراً كما في المحيط
 والى انه لا يجلد في الحال الشديد الخوف التلذذ كما في شرح الطحاوى والى انه لو كان ضعيف الخلقة
 وخيف عليه الهلاك حد حلاً خفيفاً مقدراً بما يتحمل كما في الظهيرية وذكر في شرح التاويلات انه حرام
 في حد الزنا ونحوه ان يجمع الاسواط فيضرب مرة واحدة بحيث اصابه كل واحد منها ويرجم الحامل بعد الوضع
 اى وضع الولدان كان له رمي ولا بعد الاستغناء عنها صيانة عن الهلاك وفيه شعار بان لا يحبس
 الحامل وهذا اذا ثبت بالافرار فان ثبت بالبينه يحبس مخافة الهرب فان قالت بالحمل فان قالت
 النساء بذلك حست ثم رجعت كما في الاختيار ويجلد بعد النفاس سواء كان ساعة او اكثر لا يهاضه
 ولذا نفذ تصرفها من الثلث كرامة الطهارة فلما كتبه بالمريض جاز والحائض كالصبيحة حتى لا
 خروجها عن الحيض كما في المحيط ويدل اى يرفع الحد عن الواطى بالشبهة اى بسبب الشبهة اسم من الاشتباه
 وهي ما بين الزمان والحلال والخطأ والصواب كما في خزنة الادب ويشعر ما في الكلام من انها ما يشبه
 الثابت وليس ثابت والا وفق لما في القاموس وغيره انها الاشتباه وهي انواع منها
 شبهة العقد كما اذا تزوج المرأة بلاشئ ودونه بغير اذن مولاه وامة عاهرة ومجوسية وخمسة في عقد
 او جمع بين اثنين او تزوج بحاربه او تزوج العبد امة بغير اذن مولاه او خطبه امة لاحد في هذه
 الشبهة عندك وان علم بالجمعة لصوت العقد لكنه بعدد وما عندك فلكذلك اذا علم بالحرمية والطهارة
 كما في المضار وفي موضع منه اذا تزوج بجمعة يحد عندها وعليه للفتوى وذكر في الذخيرة ان بعض
 المشايخ ظن ان نكاح المحارم باطل عنده وسقوط الحد لشبهة الاشتباه وبعضهم انه فاسد والسقوط
 لشبهة العقد ومحمد قد بطل العقد لاول وصح الثاني ومنها شبهة في الفعل اى الوطى لما في المحل فانه
 حرام عند الفاعل ويصح بشبهة الاشتباه اى شبهة التشبه المعبر عنه لا غير ثم فسره هذه الشبهة فاعمال
 اى بسبب في غير الدليل على احوال الفعل ليدل عليه كامة ابوية اى ابيه وجده او امة زوجته و
 المطلقة قلنا او على مال في العدة وام ولد بعد لعنته في العدة وجارية مولاه فان خطبها شبهة وظنا
 محل الانتفاع اذ له نوع حق في هذه الحال فلا يجد الواطى ان ظن بالضم وعلم انها اى الموطورة في هذه الصور

تحمل هذه الشبهة لكن يجب العقر ولا يثبت النسب وإن ادعاه لأنه زلف ونفس الأمر وفيه إشارة إلى أنه لو
 أحدهما أني ظننت أنه حلال لم يجد أحد أن الفعل خرج عن الزنا بهذه الشبهة فالزنا في ما يظن كل منهما بالحد
 كما في الاختيار ومنها شبهة في المحل أي الموطوءة وتسمى شبهة ملك وشبهة حلية أي قيام دليل ناف للحمة وإن
 أي بسبب وجود دليل ينفذ الحمة وتثبت المحل مع قطع النظر عن المانع كلمة أي كدليل أنه
 وابن ابنه وإن سفل فإنه صلى الله عليه وسلم أضاف مال الولد إلى الأب بلام التملك أنت وبالك
 لا يثبت حقيقة الملك فيثبت شبهة علم يعرف للام بقوله لا يمكن مثل معتدة الكتابات
 والمبيعة بيعا صحيحا قبل التسليم والمبيعة بيعا فاسدا قبل التسليم وبيعها والمبيعة بشرط الخيار
 المهر وقيل التسليم والمهرونة في رواية وأما عبدة المأذون المديون ومكاتبه وأما المتكررة فلا يجد
 الواطئ وإن أقر بالحمة وقال علمت أنها حرام على قيام الدليل في الحمة كما لا يخفى وحد الواطئ يوطئ
 أمة أخيه أو غيره من محرمي غيرة الولادة والمستأجرة والمستعارة سواء ظن أنها حلال أو حرام عليه لعدم
 الدليل وأعلم أنه لو تزيف بامته وقتلها كان عليه الحد بالزنا والقيمة بالقتل عندها وأما عند أبي يوسف
 فعليه القيمة لا الحد لأنه لم يبق زنا حيث اتصل بالموت كما في المحيط ووطئ أجنبية وجدوها في زنا
 واطئ أنها امرأته لعدم الشبهة وإن كان الواطئ هو أمه لا مكان نفيه إلا إذا ادعى أنها فانت ^{حكت} ^{أنا} زنا
 لأنه اعتمد على دليل هو أخبارها ولو أجابته ولم يقل أنا فلأنه حد لأنها يمين بالنفس كما في الاختيار لا يجد
 ويجب المهر ^{في} أجنبية أن زفت أي بعثت إليه وقلن أي النساء هي زوجته لأنه اعتمد على اجابته
 ولا يجد شيء من حد الزنا والشرب والرققة والقذف الخليفة أي الإمام الأعظم الذي ليس فوقه إمام
 إذا لم يكن من جولد إلا أن محمدا لم يذكر ما إذا قذف أنسا أو قالوا ينبغي أن لا يجب إذا المغلب فيه
 بحق الله تعالى كما في الظهرة واليه أشار كلام الهذلي وغيره فإطلاق المص لا يخلو عن شيء وينتقض الخليفة
 في القتل ويؤخذ بالمال المتلف لأن الزنا فيه وإلى الحق وفيه إشعار بأنه لا يثبت القضاة باستبعاد
 القصاص والأموال إلا إذا أنكر المال كما في أقرار الخلاصة وسير النهاية **فصل** من قذف أي ثبت
 بأقراره أو بشهادة رجلين قذف أي نسبت إلى الزنا في نفسه والتحقيق في اللعان محصنا أو محصنة أي
 حرا أو أقرار القاذف أو بينة المقذوف مكلفا عاقلا بالغاً مسلماً عفيفاً عن الزنا الشرعي فيجد قاذف
 واطئ المجوسية والحايض والمظاهر عنها والمحرمات باليمين والمعنة عن غيره والاختلاف بين المؤمنين و
 المشركين شرار فاسد لأن هذا الواطئ ليس بالزنا فكان محصنا ولا يجد قاذف واطئ المتكوبة كما حاقا فاسدا
 والأب لو اطح جارية ابنه والمكر على الزنا وغيرهم لأنه حرام لعينه وإن لم يأنه للجهل والتكليف فلم يكن ^{محصنا}

في الاختيار وفيه اشارة الى انه لو قذف محبوبا او مرققا لم يجد بخلاف ما لو قذف عفيفا او خصيا
 وعند التصور الزنى كافي المحيط والى انه لا يلزم ان يكون المشهود عدلا كما في التجسس وغيره والى
 ان الوطى بالجماع ليس بشرط والى انه لو قال رجل لآخر قل لعنان يا زاني فقال ان فلانا يقول يا زاني
 يجد لانها لم يقذفها بنفسها كما في النظم بصحبة اي قذف بصريح الزنى كزيت او انت ذن او يانا
 ياروني او يا جلب وكذا لو قال للمرأة يا زاني لانه تخيم وما لو قال للرجل يا زانية فلم يجد عند
 الشيخين وعند محمد لاحتمال كون الناء للبالغة وكذا قال ياراني بالهنة وان اراد الصعود على
 ي وفيه اشارة الى انه لو قال لها وحيك فلان وحيها حراما او جامعك جماعة حراما او نيت قبل
 فخلع وتولدي او زنت بيدك او جلك لم يجد والى انه يصل العقاف باي لسان عربيا او فارسيا
 غيره كما في المحيط والى انه لو قال بالوطى لم يجد عنده خلافا لما كما في قزم واعلم ان الزاني هو الرجل
 لمرئته المرأة وسميت بالزانية كادراضية بمعنى المرضية محاذ كما في الهداية وهذا القول للتأكيد ولا
 يتغنى عنه بقوله قاف او قذفه بلسان اي تحولت لايك اي ولد لايك الذي خلقت من مائه
 تيقنة ونحوه لست لاب كافي الظهيرة وفي ترك التقييد بحالة الغضب ههنا والتقييد في الشعر
 خلاف الروايتين في الاختيار فانما حد بانه صريح في القذف كيانا فالتقييد لغو وفي قزم عن
 يوسف قذف ولو في حالة الرضا لم يقيده في المشاهر ولا في الهداية والكافي فن ظن انه صريح
 ما يترك من سهو لما صح به او لست بآب فلان وهو اي الفلان ابوع في حالة الغضب لانه ناف
 سته من ابير فكانه قال لك ولدا فاصير فاذا قال له في شرط ان يكون امه محصنة لا غير وانما قال وهو
 قال لست بآب فلان واراد به الحد لانه صادق فيه وانما قلنا في حالة الغضب لانه لو قال في غير ذلك
 لم يجد لاحتمال المعاتبة دون القذف بمعنى انك لانتسب اباك في محاسن الاخلاق كما في الهداية
 وفي ترك التقييد تسامح حداي يجب عليه القذف بهذه الالفاظ فهو جزاء الشرط او جمل المتكلم
 به اشعار بان شرط كون العقاف عاقلا بالغافلا جمل المجنون والجبل لانها ليس اس من اهل العقوة
 في الحر والبعين في العبد سوطا على الوجه الذي مر في فرق على اعضائه وينزع عنه الحشوة والفرق
 بحد من الثياب لان سبيحير مقطوع به فلا يقيم على الشدة بخلاف حد الزنا كما في الهداية كحد
 بآي المشروب من الخمر مقدار ما وصل الى جوفه ومن غير ما يسكر فانه ثمانون سوطا على الوجه السابق
 بعد التجريد في المشهور ومن محله لا يجد اظهارا للتخفيف فانه لم يرد به نص لانه باجماع الصحابة
 لهداية لكن في قزم انه يجد للحد في سواويل وحد كذا في حد الشرب في ظن الرواية ولاكتفاء مشعر بان

القربة لا يذبح على المحمد والنبي والشايب وهذا في الحكم واماد ياتر فلا زنة كما في الجواهر والطلب اي
 طلب استيفاء الحد بقذف الميت للوالد ووالدة وان علما وكذا اللام الا انه لم يذكر الا في ذلك وفيه رخص
 الى ان حد القذف لا يقيم الا بطلب المقدوف وفعلا للعارضه وعن الواوثة والى انه لو قذف حيائهم
 مات بعد ما قذف بالحد سقط الحد عن القذف وليس ولاية المطالبة به وكذا لو مات المقدوف بعد
 اقيم عليه بعض الحد سقط الباقي كما في المحيط والولد من الذكر والانثى وولد من ابن الابن وان
 سفل وفي الكلام اشارة الى انه لا يطلب به ابو الام وام الام وولدا بنت والاخ والاخت والعلم وفيهم
 كما في المحيط والنجفة والمغرة وفيه نسخة ان ولدا لابن وولدا لبنت فيه سواء في الرواية في الهبة
 وغيره ان الطلب لولدا لبنت عند الشيخين خلافا للمحمد والى انه لو عفي احد منهم كان للباقي الطلب
 والى ان الاقرب والا بعد في ذلك سواء كما في المشايخ ولو كان الطالب محروما عن الميراث كما اذا قتل
 ابن اباه او بالعكس او كان الطالب كافرا فان لم يطلب بالقذف وكذا اذا كان عبدا لا يطلب بالحد
 من العبد والولد سيد ولا اباه بقذفه اي يقذف السيد والاب لم هذا الاحد لان لم يعاقب السيد
 والاب بالسب والعبد والولد وفيه اشارة الى انها لا يطلبان السيد والاب يقذف نفسه بها ولا اصولا
 بقذف الزوج والى ان الابن لا يطلب به الجد وان علما وام وان علت كما في الزهدي وليس فيه
 اي حد القذف اريد عن المقدوف سواء مات قبل الشروع في حد القذف او بعده ولا عفو للقذف
 عن القاذف فيحد بعد العفو الا ان يمنع الامام عن التصومته كما في الخبره وانما يحسن الامام ان
 يقول قبل الاثبات اعرض عن هذا كما في القاعدى ولا عفى له عنه فلو صرح عن مال رد الامام المال
 وحده وفي قوله لا خير يا زاني فقال الاخر لا زاني بل انت ذلك حكاية القائلان به ان كلامهما قريب
 صاحبه وفي قوله العرسه يا زاني او يا زانية فقالت لا بل انت حدثت عرسه لانهما قذفته ولا لعان وان
 قد فعل لانهما حدثت لم يتق اهل الشهادة هي شرط اللعان وان قالت العرس فاجاب قول الزوج لها يا
 زاني او يا زانية زنت انا بك هذه اللى سقط الحد واللعان عنهما لان هذا الجواب يحتمل التصديق
 وانما خصت العرس لانه لو وقع بين رجل واجنبية لم يجد هو بل هو لانها صدقت كما في المحيط من اخذ
 ببيع اي حال كونه ببيع الخمر ولو من قبيل منها فلو قام حرا وسكر منها او شرب حذبت خطه الا اذا اختلطت بالبيع
 غالب عليها بحيث زال طعمها ويبيعها لم يجد الا اذا سكر كما في النخبة او حال كونه سكران وهو عنده
 ذليل العقل بالكلية بمشربه وغيره فممن لم يعرف الرجل من المارة لما روى عن ابن عباس انه قال من
 بات سكران بات عروسا للشياطين فعلى من يغفل اذا اصبح وهذا ميسر الى ان السكران من اللبس بشيء

كما في الظهيرة وعند هاهنا لا يعرف رداءه من غير عند الاكثرين او من كان اكثر كلامه هذا بالآخر
 المشهور وعليه الفتوى وعن ابن مقاتل من لا يعرف ما يقول والتفق ايمتج انه يستقر أسورة وعن
 ابي يوسف يستقر أسورة الكافون فان منهم من سكر وقراها في صلوة المغرب فترك اللات منها فميت
 كما في اللام وغيره واختلف ان السكر سر وتلد غفلة عارضة للانسان غالبية على العقل بمباشرة بعض اسبابه
 كما في الكشف بنسبته اي يشرب حاصل من تمر او زبيب او عسل او فانيد او زقبات او حنطة او شعير
 او ذرة او غيرها من الفواكه والحلاوات والحبوب وقيل لا يجد الا بالسكر بما سوى التمر والزبيب والكر
 موى عن جميع اصحابنا وهو كافي العادى واذا سكر بما يتخذ من الحلاوات والحبوب لا رواية فيه
 فقول الجدل وفي الكفاءة اشارة الى انه لا يجد بسكر اللبن كلبان الرماك وقيل يجد ولا رواية فيه
 كما في التمر تاشي والى انه لا يجد بسكر البني عند الشيخين خلا فالجد كما في الخزانة والاول الصحيح كما في فخر
 والثاني يفتي بفساد الزمان كما في النهاية وقد تنبه في الاثر والى انه لا يجد بما حصل من نحو الاقيون
 وهو ليعى اليه اشارة في مق البروى واختلف انه مسكر ام لا وقد اقر الماخوذ به اي يشرب الخمر او
 البندقة واحدة عندها ويرتد في مجلس عند ابي يوسف والاول الصحيح كما في المضرب صاحبها
 اي عاقلان لو اقرب له سكران لم يجد ذلك وجد منه ربح الخمر لانه بطل اقرار السكران بالحد ودخالة
 لله تع لعدم استقراره على كلام كافي فخر وغيره واما ترك في الوقاية هذا القيد لان في التهمة وغيره ان
 السكران كالصاحي في اقراره وفعاله الا في الردة فانه لو ارتد لم تبين امراته او شهد به بشرب الخمر
 والبندقة السكران حلال فلو شهد به المتكلم لم يجد كمار وفيه ايماء الى انه لو شهد احدى بالسكرين
 الخمر والاخر بالسكرين البندقة او احدى بالسكر والاخر بالافران لم يجد ثم اذا شهد ايسالما القاض
 عن ماهية الخمر فان كل مسكر يصح بها مجازاتهم عن كيفية الشرب ثم عن زمانه ثم عن مكانه لاحتمال الاكراه
 والتقاعد وكونه في دار الحرب فاذا بينا ذلك جلس اي الشارب حتى يسأل عن عدلتهما كما في فخر وعلم
 من كل في صورة الافران والشهادة شرية مضاف الى الفاعل والمفعول اي شرب ذلك الخمر والبندقة
 طوعا اي شرب طوع فلو شرب بالاكراه او العطش المهلك مقدار ما يرويه فسكر لم يجد لان ذلك السكر
 باهر مباح وقالوا لو شرب مقدار ونزاد لم يسكر حد كما في حالة الاختيار ثم الاكراه لم يثبت لا بحجة
 فلو شهد عليه بالشرب فقال اكرهت عليه لم يرتفع الحد عنه كما في فخر يجلد الماخوذ بالريح والسكر
 مع الاقرار ومع الشهادة فيسقط الريح او السكر مع كل منهما عند الشيخين واما عند محمد فلا يشترط
 الريح اصلا والاول الصحيح كما في المضرب وفيه اشارة الى انه لا يجد الماخوذ بالريح مع السكر بلا شهادة

بالشرب كما سيدكر وفي الحرة انه يجد والى ان من اقرب الشرب وشهدا عليه بلم يجد بلدا رايته كما اشار
 اليه قضاة واما بنى الفعل للجهول للتعظيم فيشير الى الحد والمخالصة لله للامام والولاية والقضاء
 من عنده كما في المحيط فلا يجد فاضا الرستاق وحقه والمتفقه وائمة الساجد عما قال في اربعة للا
 كما في المنية واطلاقه يشير الى انه لو شرب الحلال ثم دخل الحرم حدث لكن لو التجأ الى الحرم لم يجد لانه قد عظم خطا
 ما اذا شرب الحرم فانه قد استغفاه كما في العادى ويستثنى منه الاخرس فانه لم يجد سواء شهدا عليه واشاره
 بانشاره بعبودية تكون اقربا وكذا الذي فانه لا يجد الاحل القذف عندهما ويحد عند ابي يوسف الاحل
 الشرب والسكر وكذا لم يرد فانه لو وجب عليه قبل ارتداده اقيم عليه الاحل الشرب كما لو شرب في حالة
 كما في قضاة صاحبنا فلو شهدا على السكران لم يجد فيجس حتى زال سكره تحصيل الغرض لا يخرج الا بعد
 يجد في الراجح بل لا يقر ولا شهادة فان من استكر اكل السفجل والتفاح يوجد منه راحة الخمر ويجوز التفتيش
 فانه قد يشرب لاعتن طوع او مجور السكر لانه قد يسكر من المباح وفيه تنبيه علانه لا يجد مجرور الاقربا
 او السكر كما في قضاة ولا يجد الشهادة لكن يعذر مجرور الراجح عما قال علماء النجاشي كما في المنية ويجوز
 السكر لثمة الفسق كما في قضاة المحيط ومجور الاقربا كما في المحيط ومجور الشهادة عما قال ابو يوسف
 الصغير النجاشي وقال نجم الايمه لو اخذ سكران يوجد منه الرأية لم يوجد لكنه يعذر ولا يخر النجاشي ان
 السكر كما في القنية ولو شرب لبنيد بلا سكر عنده كما في قضاة ولا يجد ان رجع عن الاقربا الشرب لصحة الراجح
 عن حقوق الله تع من شهد بجلاى بسبب شيء متقدم من وجب الحد وهو متقدم هو لغة
 بمقتضى القديم كما في الصحاح وشعره ما سياتى قريبا من اما هو ذلك الشاهد جمل وغيره والاسناد مجاز
 عقلا مبالغة فلا حاجة الى حذف مضاف كما ظن وفيه اشعار بان التأخير للستر مانع القبول للامية
 من ثمة الفسق بالتأخير كما قال قريبا من امامه لانه لو كان بعيدا منه بان كان في موضع لا يكون فيه
 قاض لو كان لم يرض او مانع آخر لم يرد وكما يمنع التقدم قبول الشهادة ويمنع اتمام الحد بان يعزب بعد
 اقامته بعض الحد ثم اخذ بعد التقدم كما في النخبة الا في حذف فانه لم يرد لانه يمكن من الشهادة
 الابعاد لدعوى فيعذر بالتأخير وفي الاكفاء اشعار بان التقدم مانع لقبول الشهادة في حد
 الشرب والزنا وكذا في الرقة قال للشاهد ان يشهد قبل الدعوى لاجل حبس السارق الى ان يجز
 المروق منه في التأخير ثمة الا انها معتبره الضمان فيفضيه لابل القطع كما قال رضي بن الضمان او
 التضمن الرقة بالنصب والرفع الى المروق وان اقرب اى يجد متقدم ولو قريبا من امامه حد ولو
 حقا لله تعالى فان الثمة في الاقربا غير معتبر اذ الانسان لا يعادى نفسه وهو التقدم للشرب بطل الراجح

هذا هو الوجه في قوله
 لا يجد في الاقربا

عند الشيخين ومضى شهر عند محمد اعتبارا بسائر الحد وكما في المضرب وذكر قضا أنه بمضى شهر من وقت
 الشرب في ظاهر الرواية وإنما اعتبر الزوال لأن الزالة بالمعالجة غير مانعة للحد كما في النخبة وغيره أي
 الشرب كالزنا والقذف والسرقة بمضى شهر إذا لم يكن بينه وبين القاض هذه المسافة على ما روي عن
 الأئمة الثلاثة وعنه بمضى شهر وعنه موقوف إلى رأى الإمام كما في المضرب وعنه سنة وعنه أيام كما في
 الخزانة وعن محمد ثلثة أيام كما في المحيط وذكر في النظم أن التقادم قدر عشرين يوما من وقت الوجوب
 إلى وقت الامضاء والاولى كذا في المضرب وإن شهد بونا أي شهدا بونا أربعة بونا وإن شهدا بونا
 غائبة حلا لرواى ولم ينظر حضور الزانية كما في العكس لعدم اشتراط الدعوى لنبوت الزنا وقيل شعار
 بانه لو اقربنا وفي غائبة حلا كما في المحيط وإن شهد بسرقة من غائب لا يجزى بالقطع لأن الشهادة
 على السرقة شهادة بملك المروق للمروق منه وإلم تقبل بلا دعوى وفيه إيهام إلى أنه لو اقرب سرقة
 من غائب قطع وهذا استحسان وفي القذف روى أنه ينظر حضور المروق منه والطلب بها عند
 خلافا لا يبيح كذا في المحيط ونصف حد العبد أي حله للزنا والقذف والشرب فلا يردن إلا
 من القطع والقتل للسرقة وقطع الطريق وكف حد واحد لجنايات كثيرة التحريم جنسها كما إذا روى
 مراد أو شرب مراد أو سرق مراد أو قذف واحد أو أكثر بكلمة واحدة أو أكثر مراد فانه يحد حدا واحدا
 لكل نوع لحصول المترجاة ولذلك لو اقيم على القاذف تسعون وتسعون سوطا فقتل آخر لم يرب
 الأسوط واحد للتداخل وظهور الكذب فإذا اختلف جنسها كما إذا روى وقذف وشرب وسرق يجب
 لكل حد فلو اجتمع ذلك مع قتل بلاء بعد القذف ثم قتل وسقط الباقي كما في الاختيار وعن محمد إذا
 ضرب بعض الحد الخمر والزنا ثم شرب أو زنى بأخرى لم يضرب حد مستقل كما في المحيط وأكثر التعذيب
 الذي هو بالسوط فانه قد يكون بغير كفاية وهو في الأصل المنع ولم يتعرض للمنع الشرع المراد اعتقاده
 عما علم من تعريف الحد أن التعذيب عقوبة غير مقدرة حق الله أو العبد وسببه ما ليس فيه حد من
 المعاصي أما فعله كما بين بعضه السواقي متوقفا وما قول بعضه مبين ههنا تسعة وثلاثون سوطا
 أي ضربا بالسوط عنده وأما عند أبي يوسف فتنة وسبعون وفي رواية تسعة وسبعون وهي أصح وقول محمد
 مضطرب وعند أبي يوسف لوراء القاض تعذيب مائة أخذ بالثر وإن ضرب أكثر من مائة جاز وعنه أن التعذيب
 عاقد عظيم الحجم كما في المحيط والنخبة وغيرها وأقله ثلثة من الضربات كما في الكافي أو واحدة كما في
 الخزانة أو مائة الإمام كلامه وضحية على ما ذكره مشايخنا كما في الهداية والأصل أنه إن كان مما يجب
 بالحد فلا أكثر ولا ينقص إلى رأى القاض كما في قضا وغيره وصح للإمام جسد أي جسد من عليه التعذيب

مع الضرب لان الجس من التعزير فله ضم مع الضرب وفيه تنبيه على ان اللام الحار وفي التعزير غير الضرب
كاللطم والتعريك والكلام العنيف والشتم غير القذف والنظر بوجه عبوس والاعراض وعن ابي يوسف
انه يجوز باخذ المال الا يرد الى المصاحب ان تاب ولا يصف الى ما يرى امام وفي شكل الاثم واخذ المال
صار ينسوخا وقيل ان التعزير مثل العلماء والعلوية باعلام بان يقول بلغك انك تفعل كذا وتقر كذا
والله ادين به وبالجم الى باب القاض وتعزير السوء ونحوهم بهما وبالجس وتعزير الاخسة يعقن وباب
كافي الزاهد وغيره الكرماني اذا كان طريقا لادامه وجه اول مرة لم يعزف فاذا فعل من الاعراف
لم يكن طريقا فاذا تعفف عن محارم وبه اذا ذلك يدعي في الامام طريقا وضربه اى ضرب السوط للتعزير
فليس الضم للتعزير والاحتياج ما يعاد الى تحلف كائن اشد من ضربه للحد من حيث صفة الضرب
عند البعض ومن حيث الجمع على عضو واحد عند اخرين كافي شرح الطحاوي وقيل ليس في السلسلة ^{بنيان}
فان التوقيف في اكثر التعزير والجمع في اقله كافي المحيط وكيفيته ان يجوز عن ثابته الا السراويل وفي موضع
اخر لا يجوز الا عن الذوق والحشو يضرب قايما على كل عضو مضروب في الحد بل امد كافي في ضم ثمة ضربه للثابته
اشد لان جنايته اعظم وجرمته اكبر ثم ضربه للشرب اسد لان جنايته يعقيلية ثم ضربه للقذف اسد
اوشديد والاول اوفق لفظا ولا بأس به معنى فان افعال مشتركة او عار عن مستعلاتة وقوم غير مرة
والاكتماء مشعر بان التعزير لا يتقدم وجاز عقوه من جانب المحن عليه عند الطحاوي ومن جابت الام عند
غيره ووقف بان الاول في حق العبد والثاني في حق الله تعالى كافي المنية وهو اى التعزير يجب بتعذير
او محن غير المحض فيكون القذف مجازا مرسلا او تغليباً بقرينة يافاسق وغيره ويجوز ان يكون حقيقة
والمعطوفات من قبيل الاستغناء مثل مملوك عبد وامته او كافر زنا ولو صحرا مثل يانك وهو ليس بان
وكذا يافاجر يا ابن الفاجر يا ابن المحبة التي هتما بالخروج وكذا حرمان زاده فانه قذف للام كافي القيمة
وفي الجرائم ان حد على الصحيح والاطلاق مشعر بان الصبر لو وقف بامر او ياتي فقد عذر كما قال
الرخصة وعن الترمذي لو عذر ووقف فانه عذر في حق العبد ولم يغفر في حق الله تعالى كافي القذف
وبقذف مسلم صلبا فاسق يا ابن الفاسق يا مجرم يا شارب الخمر وكذا القول يا مباحي يا عوان
فان العوان في العرف هو الساعي والظلم كافي الجرائم يا كافر يا كافر يا كافر بالله احذر انما قال ^{بعضهم}
انه لو قال يا كافر لم يجب عليه التعزير لانه تعزير للمؤمن كافي بالطاغوت لم يجب عليه التعزير كافي
المضمرات وهل يكفر قابله فيه خلاف والمختار انه لو اعتقد هذا الخطاب شتما لم يكفر ولو اعتقد هذا ^ط
كافر لانه اعتقلا الاسلام كذا كافي العارضي وما في المراقف انه لم يكفر بالجماع ارتكبه اجماع المسلمين

يا سارق يا لص يا خائن يا خنث يا ديوث يا جيفة يا قذر يا بليد يا قبطان كما في الخزانة تكن
 في الخنيس لم يعز يا قبطان الراحم فجور محاربه والمقدف لا يخلو عن ايماء الى انه لو قال يا ناكس
 يا ابله يا لاشي لم يجب عليه شيء كما في قضم وهل يجوز ان يجب المحاطب المتكلم مثل ما قال في الخنيس
 ان كان كلمة لا توجب المحذور كما اذا قال له يا خبيث لان التجاوز افضل وامثاله اي امثاله ما ذكر
 من العاطف والتهمة افعال اختيارية مخيرة تعدل عار المنسوبة اليه من لم يتصف بها واخر بعضها من افعال
 خلقية كقبح الصورة والسرقة وعمالا يجرم ولو عار كدانة المهمة وعمالا يعدل عار الكلب لانه ولو قال
 لكيس وطيب وصالح يا حمار او يا حمار يا مقام لم يعز كما اشار اليه المص وصرح بقض وغيره الاشمل
 الاضبط ما في شرح الطحاوي من انك سكر او اذى مسلما او معاملة بغير حق يفعل او قوله وجب عليه
 التعزير الا اذا ظهر كذبه فانه لم يجب عليه واليه اشار بقوله لا يعز ربا حمار يا خنزير يا كلب يا قرد يا
 ذئب يا بقر وقال الفقيه ابو جعفر انه في الاخسة اما في الاشراف والتعزير واليه اشار بقوله وقيل لا يعز
 يا حمار وامثاله الا اذا قال له عالما بالعلوم الدينية على وجه المراح فانه يعز ولو قال بطريق الحقارة كلف
 لان اهل العلم كلف على المختار كما اذا قال له اي ابله اي نادان اي ناكس كما في الفتاوى البدعية الا
 يشكل بما في الخلاصة وغيره ان سب الخنثين ليس بكفر او علوي اي منسوب الى علي رضي الله عنه
 او ولد فاطمة رضي الله عنهما ولعل المراد كلين والافاق لخصيص غرض عما ذكرنا عن الفقيه وفي التقييم
 وقيل اشعار بان الاول اصح كما في المظن وهو مروي عن محمد وهو الصحيح كما في قضم وغيره الا ان الاختار
 في شرح الثاني وهو مروي عن ابي يوسف وهو الصحيح كما في الفتاوى المضمومة الى الاختيار وقيل
 يعز به في حق كل فانه بعد ذلك سب كما في الاختيار ومن حد او عذر بالضم للتعظيم فانه من ذلك
 منه ويظهر منه لانه ملوم من الشرع فلا يتقيد بشرط السلامة وفيه اشعار بان اقامة التعزير للمام
 عند العلماء الكثر وقيل لكل احد وهذا انما يستقيم اذا اشتغل بالمجانية فانه متى سكرح واما بعد النزاع
 فلا يعذر الا باذن الجاني فلو عذر بلا اذنه فليحسب ان يعز المذنب ويكر الله كما في المسئلة وان عذر
 زوج لترك الصلوة او الغسل او الاجابة او الزينة او الخروج من البيت او غير عرسه فماتت يده
 دمه لانه مطلق فيه فيتقيد بشرط السلامة وفيه اشارة الى ان المولى يعز عبده ولو بالحب والى ان
 المعلم لو ضرب الصبي لم يهدمه الا ان ياذنه الاب لان يضرب ثلثا او اقل ولا يضرب بالخشب
 وان اذنه الاب وعليه ان يضربه اذا بلغ عشر سنين للصلوة باليد لا بالخشب الكل في المنقط والكلام
 دال على الاختتام والابتداء لانه مشعرا لسكوت والكلام كتاب السرة عقب به الحد ولان

منها مع الضمان هي اى الرقعة كالرق بالكسر مصدر سبق منه شيء بالفتح اى جاء مستترا الى خز فاحذر
مال غره والاسم الرقعة بالفتح والكسر كما فى القاموس وشريعة هو نوعان لانه اما ان يكون خروجا
بذلك المال او به بعلته المسلمين فالاول يسمى بالرقعة الصغرى والثانى بالكبرى بين حكمها
فى الاخر لانها اقل وقوعا واشتركا فى التعريف واكثر الربط فعرضا فقال اخذ مكلف بطريق ^{النظر}
كما هو المتبادر من هذه فاحذر به عن شيئين فلا يقطع الصيد والمجنون ولا غيرها اذا كان معارضا
وان كان الاخذ الغير وعند يوسف يقطع الغير ولا يقطع باخذ المحض والكتب وآت الله وكما يات
لاحتمال ان ياخذ للقراءة والتهى عن المنكر فى الظن بطلان التعريف منع اخفية بالضم والكسر فلا
يقطع بالاخذ مكابرة فانه غصب كما اذا دخل بها او بين العشائين فى دارها بها مفتوحا وليلا
من صاحب والسارق علم بالاخر فلو علم احدها قطع كما لو دخل بعد العتمة واخذ خفية او مكابرة
مع سلاح او لا والصاحب علم به او لا ولو كان به نهارا فنقب لبيت سرا واخذ غالبة لم يقطع قد عشرين
دراهم بوزن سبعة يوم الرقعة والقطع فلو انقص عن ذلك يوم القطع لنقصان العين قطع
لانه مضمون على السارق فكله قائم بخلاف ما انقص السمع فانه لا يقطع لانه غير مضمون عليه ومن محمد
انه يقطع وذكر الطحاوى ان المعبر يوم الاخذ وعن محمد لو اخذ نصف دينار قيمة عشرة قطع ولو اقل
لا والمتبادر ان يكون الاخذ بمرة فلو اخرج من الخزانة اقل من العشرة ثم دخل فيه واكمل لم يقطع مضوية
فلو اخذ ثبرا وبنه عشرة وفيه اقل لم يقطع فيقوم باعز نقد راجع بينهم ولا يقطع بالشك ولا بتقديم
واحد او بعض من المقتولين مملوكا فلا قطع باخذ غير المملوك اذا قطع مشروط بالذم على محرم زاي
ممنوعا عن وصول يدا الغير اليه وهو الاصل المجهول في الحر زاي موضع الحصول بلا شبهة شاذ في
مملوكا محرزا فلا قطع باخذ الا على مجمل بالغير ولا با لاخذ من السيد والقيمة وبيت المال بمكان الحبيب
موضع معد لحفظ الاموال كالدير والدكاكين والحانات والخيام والصدوق والمذهب او اخذ
كل شيء معبر محرزا مثله لا يقطع باخذ لؤلؤ من اصطنع بخلاف اخذ الدابة او حافظ اى بسبب شخص
يحفظه فلا قطع بالاخذ عن الصيد والمجنون ولا باخذ شاة او بقرة او غيرها من رعي معارضا ولا با
مال من نائم اذا جعل تحت راسه وجبهه اما اذا وضع بين يديه ثم نام فقبضه خلافه ومن شرط القطع
ان يكون المال متقوما وان لا يكون مباح الاصل وقاها ولا يتسارع اليه الفساد وان يكون يد السارق
منه صحيحة فلا قطع بالاخذ من السارق وسياتي الكل فى انشاء المسائل احاط المحيط بكل ما ذكرنا من
المسائل فان اقر المكلف بها اى الرقعة طارعا كما هو المتبادر فلو اقر مكرها كان باطلا ومن المتأخرين

من افعه بصره ويحل ضرب ليقر كما في الخزانة المفتحة وسئل الحسن عنه قال ما لم يقطع اللحم لا يظهر
العظم لكن في الوقفات لا يفتقر لانه خلاف الشرع وفي التجنيس عن عصام ان امير سالم عن سارق قال
بر هو سكر فقال عليه له من وعلم المدعي البينة فقال الامير سارق ويمن هاتوا بالسوط فاضربوه
عشرة حتى اقر فاق بالسرة فقال عصام سبحان الله ما رايت حولا تشبه بالعدل من هذام عندها
ومر تين عند ابي يوسف وعنه الرجوع اليها كما في الكافي او شهد بها جلان عدلان فلم يقبل شهادة النساء
ويقبل شهادة رجل وامرأتين وفي المال كالشهادة على الشهادة كما في المحيط وغيره وسألها اي وجب
على الامام او نايه ان يسأل المقر والشاهد ما هي اى السرة احتل زعن نحو الغصب والسرة الكبرى
وكيف هي لان الخذف قد يكون بلا قطع كما اذا دخل بك في الدار واخرج المتاع ومتى هي لان التقادم
مانع القطع اذا ثبت بالبينة دون الاقرار كما ذكره المصنف قبل ولذا اطلق هنا فدا عليه كما ظن واين
هي فانه لا قطع بالاخذ في دار الحرب والنجى ولم يرق لانه لا قطع بلا نصاب اذا كان السرقة غائبا
عن مجلس القضاء كما في المحيط فالاطلاق لا يخرج عن شئ ومن سرق احتل زاعن الاخذ من السارق
وفي رحم محرم ونحوه وينهاها اي بين المقر والشاهد جميع ما سأل قطع السارق يدك سواء كان مقرا
او غير ذلك لكسبه فان اقر بها لم يهر ب فانه يتبع في فور ولو اقر جلان بسرقة مائة ثم فقال احدهما
هو مالي لم يقطع واحدهما كما في المحيط ولان شاربه في الاخذ جمع اي ما فرق الواحد واصاب كلانهم
بالقسمة على السواء فدر نصاب من عشرة درهم مضروبة قطعو اي قطع الامام ذلك الجمع وان
اخذ بعضهم دون كام لوجود الاخذ من الكل هذه فانهم معا وتون فان اصاب كلان اقل من ذلك
لم يقطع وفيها ما الى انه لو سرق واحدة عشرة من عشرة نفس من حر واحد من كل درهم قطع لكلان النصاب
في حق السارق كما في الظهرة لا يقطع بتافه اي اخذ شئ حق خيس في اعيان الناس من التفرج حركه
الحساسة كما في القاموس يوجد مباهات في الاصل لما فيه من التركة العامة ولانه لا يجري فيه الشئ في دارنا
فقطع بما يوجد مباهات في دارهم كالساج والعاج والابنوس والعود والصندل واللؤلؤ والياقوت
فانه عزق في دارنا وعن محمد لا قطع في العاج والابنوس بلا عمل فيها وعنه لا قطع في اللؤلؤ والياقوت
كما في المحيط كتب غير معمول بالعمول كاخذ السرير والباب وحشيش ملوك فلا قطع بالكلاء
الربط بالطريق الاولى واختلف في القطع باخذ الوسمه والحناء كما في شرح الطحاوي وسئل
طري او قد يد وجسد ي ارجوى طرا كان او غير كاللجاج والبط والفهد وعن ابي يوسف انه
يقطع في كل شئ من المذكورات الا في الطين والتراب والبرقيز كما في الهداية وغيره اذ يما شئ به

يفسد سريعا لا يبقى سنة كما ان الزبيب في المضرات كلين واثرية غير مطبوخة وتزيد وخبز ولم طوى او قديد
 وقال شيئا لا يقطع باخذ الطعام في سنة المحط وان كان لا يفسد ويجزى وكذلك في الخصب اذا كان
 يفسد ولو جاز فان لم يفسد وكان محزوا يقطع كما في المحيط وفاكهة طرية ولو محزوة وفي الوراقات
 تكلموا في القم الرطب والمختار ان لا يقطع به وتراى لا يفاكهة يابست على شجر الجوز واللوز يعلم اللخذ
 وانما قيد بالشجرة لانه لو كان في الحزق قطع كما في المضرات لكن في النظم لورق تمر من الحزق قطع بخلاف
 غير من الثمار فانه لا يقطع لانه يفسد سريعا ويطلع لا يفسد سريعا كالقديد منه واما ما يفسد منه
 فلا يخل في المأكلة الرطبة فلم يدخل مطلق البطيخ في المأكلة الرطبة ولا في اليابسة على الشجر كما في
 وزرع لم يحصل وان كان له حائط مرتفع او حافظ وفيه شعابا لانه لو حصد وجمع في بيت قطع لانه
 صار محزوا ولهذا لو اخذ الحنطة من السبل لم يقطع كما في الوراقات واثرية مطبوخة اى مسكونة لانه لا قيمة له
 من السكرت عند بعض اصحابنا كما في اكثر ما في وفي التقييد شعابا لانه لو كانت خلا او دسا او عسلا
 او نحو قطع وعن محمد بن ابي يعقوب وعنه لو اخذ ماء فضة قيمته عشرة فيم يبيد لم يقطع تبعية ما فيه
 فالو كان فيه غسل قطع كما في المحيط واللات لهوكا لدف والمزمار والطنبور والندى والشرط وطول
 اللهب وكذا طبل الغزاة فانه لا يقطع باخذ على المختار كما في الوراقات وصيلب بالغ غي ثلث
 يتخذ النصارى قبلة ولا يماثلث ايذا نابا قالوا من ثالث ثلاثة وقيل خشبات يضم بعضها
 بعض زعموا ان عليه عليه السلام صلب على مثل قنبر كوابه كما في المغرب المهلة العين من ذهب او
 فضة سواء كان في معبدهم وفي بيت ام وهذا عندهما وكذلك سيوسف اذا كان في البيت فانه
 يقطع وفيه ابناء الى ان لا يقطع باخذ الضم ولون الحزين ويا ب مسجل الاولى باب دار فانه يقطع
 بالطريق الاولى ان لا يقطع به باب المسجل لانه يجوز باب الدار ما فيها بخلاف باب المسجل كما في الهندية
 ومصحف وصح وحر ولو كانا على عين اي منين بالذهب والفضة قد رثع وهذا عندهما لان الكا
 والجلد والحلية تبع ولا مالية للح ولا المكتوب وقطع عند بيوسف اذا بلغ الحلية تصابا وعبد الله
 الذي لا يعبر عن نفسه فانه يقطع به لتحقيق الرقة بخلاف الكبير فانه غصبا وخذاع ويقطع عند بيوسف
 ولو غير لا يعقل ولا يتكلم ودفتر بالغ وقد يكسر جماعة المصحف المضمومة كما في القاموس فيشمل
 المصحف وكتب العلوم الشرعية والادب ودواوين فيها حكمه دون دواوين فيها اشعار مكرهة
 وكتب العلوم الحكمة فانها داخلان في الات لهوكا الشا واليزاد وغيره الادفتر الحساب بضم الحاء
 وتشديد السين جمع حاسب اى دفتر فرغ حسابه فان القصصه المال كما في الكافي وغيره لكن في المحيط

ان يقطع به لانه لا يحتاج اليه اذ ليس فيه احكام الشرع ولا يتوصل اليها بخلاف المحقق وكذا الحديث
 والفقه والادب وقيل يقطع بكتب الادب لانه ليس احكامه وفيه اشعار بانه يقطع بكتب الشعر
 والدواوين مطلقا وكذلك الكتب الحكمة وفي الخزانة لا يقطع بكتب الحديث والشعر وعن ابي يوسف
 انه يقطع ولا يقطع بكتب الوقف ولا في كلب ونحوه فلهذا لانه مباح الاصل كما في الاول وان يذكر
 قبله لانه داخل في الصيد كما نص عليه المحيط وخيانة اي لا يقطع بخيانة في نحو ودعة في يد غير الغير
 لقصور الحرز ونهب اي غارة للمال لانه اخذ علانية ونش اي اخذ الكفن عن ميت في قبره سواء
 كان الكفن مسنونا او زائدا او اقل وسواء كان القبر في الهواء او البيت ولو مقفلا وقيل يقطع اذا
 كان مقفلا والا ولاحظ انه لا يقطع عندهم لاختلال الحرز بخبر القبر وعن ابي يوسف انه يقطع بالكفن
 المسنونا والاقل ولو كان القبر في الصحراء كما في الكشف في النفل ان الانسب الخوف والهرب
 لان المعنى لا يقطع باخذ ما خان ونهب ونش غريم بالاخذ ولا يخفى انه غير وارد ومال عامة
 كما في بيت المال وماله اي لا يقطع فيه اي في ذلك المال شركة كمال الغنمة فان لم يصيب من بيت
 المال والمغنم فيقع في الحرز دخل ومثل حقه اي لا يقطع باخذ مثل دين له غريم من درهم او غيرها
 لانه استوفى حقه سواء كان حالا او موقلا لان الحق ثابت والتأجيل التأخير المطالبة وفي التثنية اشار
 الى انه لو اخذ اجود من حقه او ادى قطع والى انه لو كان حقه درهم فاخذ دنانير قطع وهو رواية عن
 ابي يوسف كما في الزاهد والصحيح انه لا يقطع لان النقود حكم جنس واحد كما في النخبة والى انه
 لو اخذ عرضا قطع لانه ليس الاخذ بالبيع وعن ابي يوسف انه لم يقطع لان له ان ياخذ رهنا او
 قرضه من حقه عند بعضهم كما في الهداية وفيه ايماء الى ان له ان ياخذ من خلاف جنسه عنده
 للمخالفة المالية وهذا اوسع فيجوز الاخذ به وان لم يكن هبة فان الانسان يعد في العمل عند
 الضرورة كما في الزاهد ولو يزيد اي لو اخذ مثل حقه مع زيادة عليه من مال لم يقطع لغيره
 شيكا بمقدار حقه وما قطع فيه وهو بحال او اذا سرق مالا فقطع يده فيه فوزه الى مالكه ثم سرق
 ثانيا ولم يتغير السرقة عن حاله الاولى حقيقة فانه لا يقطع وعن ابي يوسف انه يقطع كما في الهداية
 وفيه إشارة الى ان لو سرق هذا المال مع شيء اخر قطع والى انه لو باعه مالكه بعد الرضا ثم سرق قطع
 لانه يتغير حكما كما قال الشيخ ما وراء النهر ولم يقطع عند شيخ العراق لانه لم يتغير حقيقة
 والى انه لو سرق غلا وقطع يده فيه فوزه على مالكه فليس المالك وجعل ثوبا ثم سرقه قطع وكذا
 في كل عين قطع فيه فوزه على المالك فاحداث فيه صنعة لواحدة الغاصب في المقصود انقطع

حق المالك الا ترى انه لو سرق ثوب وقطع فيه ثم نقضه فربما لنقض لان هذا الصنع لا يقطع
 حق المالك لو وجد من الغاصب كما في المحيط ومال ذي حم محرر كالخوين والعين من بيته لانه
 غير محرر فلو اخذ ما لم يبت عزم قطع لانه حر وفيه اشارة الى انه لو اخذ من بيت امه واخذ رطلا
 قطع وعن ابي يوسف انه لو يقطع كما في الهداية والى انه لو اخذ من مال امرأة ابيه او زوج ابنته او امه
 او زوجته قطع وهو لم يقطع بلا خلاف كما في النظم واصافة المال للعهد فيشمل ما اذا كان المالك
 غير ذي الرحم فانه لم يقطع كما في الهداية فمن الظن ان المحسن مال من بيت ذي حم محرر ليشمل هذه
 الصورة ولا مال زوج اخذت من بيت زوج لا تسكن فيه عرسه معه ومال عرس من بيت عرس لا يسكن
 فيه زوجه لانها بساط بينهما في المال عادة وفيه ايماء الى انه لو اخذت من بيته او بالعكس ثم طلقها
 وعند المرافعة انقضت عدتها لم يقطع اعتبارا للابتداء لكن لو اخذ اجنبية من اجنبية او بالعكس
 ثم تزوجها قبل المرافعة لم يقطع ايضا لان الزوجية مانعة كما في المحيط ومال سبد من بيت
 سيده وسيدة ولم يذكر الماشرك لا للتغليب لانه مجازيلا فربما كان من بيت عرس سيده عرس
 السيد وزوج سيده ومكانه وعبد المازون ومال ضيف من بيت مضيف من دار فلو اذن الضيف
 بالدخول في بيت آخر فاخذ منه في القطة روايان كما في المحيط وفيه اشعار بان له اخذ من بيت غيره
 فيه قطع بالاتفاق ولو اعتمد على ما ياتي من قوله وببيت اذن لكان جائزا ومغم اي غنيمته لان له
 فيه نصيبا ولا يخفى ان الاخذ ان كان من العسكر والمغم داخل في مال الشركه والا فمال العامة بل
 اخذ من حمام سواء كان له حافظا ولا وهذا اذا اخذ منه بها بلا وهاذا اخذ له لا فقد قطع ومنه ان
 ان امره بالحفظ كما في المضرت وفيه اشعار بان له لو اعتاد الناس دخول الحمام في بعض الليل فهو كالمالك
 كما في الاختيار وانما خص الحمام عما ياتي مما اذن فيه لان في الرخصة لو اخذ من حمام وبه المال حافظه
 قطع عند الجحيفه ولم يقطع عند محمد وعليه فتوى ومن بيت الناس في دخوله لا خلال الحرف ولو
 اخذ من المسجد لم يقطع الا اذا كان صاحبه فيه لان المسجد لما يصير حرا بالمحافظه ولو اخذ من الحمامات
 او الخانات لم يقطع كذلك واما اليد لا فقد قطع الا اذا اعتدنا فنقول فيه بعض الليل فانه
 لم يقطع لوجود اذن كما في الاختيار ولا يقطع ان اخذ ولم يخرج من الدار لان يد المالك في جميع
 يتناول الحمامات ونحوها ما كان حررا لنفسه واهله يتفقون بفتح انتفاع المنزل لا السكنى انتهى ذات
 المقام كما في الكرماني او ان اخذ ونال اى اعطى من هو خارج من الدار من المعين لان الاخذ له
 منها وهذا عندنا واما عند غيرنا فيقطع الداخل والاول الصحيح كما في المضرت وعن ابي يوسف ان ناوله

ادخل الخارج يد فيها فلما قطع على احد منها وبه اخذ كثير من المشايخ كما في الذخيرة او ان داخل
يدك من الباب او الثقب في بيت واخذ فانه لم يقطع بالاتفاق وعن ابي يوسف انه يقطع
كما في النظم وفيه ايام الى انه لو دخل فيه ووضع عند الباب او الثقب لم يخرج واخذ قطع وفيه
اختلاف المشايخ كما في الذخيرة والى انه لو اخذ من السبع الاسفل قطع وذا بالاتفاق وكذلك في
وفي خص والا فاقطع عند العامة كما في النظم او ان طرقة اى شق ما فيه الدارهم خارجتين
كم غير طرف خارجة او طرفها الاول يكون الصرة من خارج الكم متصلة بروج لم يقطع بالطر والى
لعدم الحزب وعلى الثاني اما ان تكون من داخل الكم فلا يقطع بطر خارجة كما اذا دخل رباطه واخذ في الكم
واخذ فانه قطع كما اذا كان الصرة خارجة غير مبطنة واخذ في الكم واخذ بوجود الحزب واما ان
تكون من خارج الكم مربوطا على ظاهره وح يقطع بالطر لانه اخذ من الحزب وهو الكم وعلى هذا الوجه
الرباط واخذ لم يقطع لان الدارهم خارج الكم وعن ابي يوسف انه يقطع بكل حال لانه محض زبالكم او حصة
او ان سرق اى اخذ جلا بالجم والاحسن بعرا ولومع الحل من القطار بالكسرى من الابل المقطورة
والقرب بعضها الى بعض على نسق واحد كما في القاموس وجلا بالجم المكسرة اى جوالقما من المتاع
واقعا على رابية وان لم تكن من اقطار كالتشراية في المحيط وغيره من الظن ان الاحسن تقديم
الطرف على جلا ايهض على ان الاصل على اشراك المعطوفين في القيد واما لم يقطع وان جلا السابق
او القيد او الراكب لان كلامهم قاطع مسافة او ناقلة متاع لاحافظ وقطع السابق من القطار
ان حفظ ربه اى حفظ السروق من التهيؤ ان الاهل والحل والمتاع ماله وغيره وفيه ايام الى انه لو
سرق شاة او بقر او ابل من المرحى ومع الراعى من يحفظ قطع والا فلا وبه افتى كثير من المشايخ
والى انه لو اخذ متاعا من بيت السوق ليلا وعنده حافظ قطع والا فلا بخلاف ما اذا كان الحزب
بالمكان فانه يقطع بالاخذ وان لم يكن معه حافظ كما في المحيط او نام الحافظ عليه اى مع السروق
من الحل فان على محي المصاحبة كما في القاموس وغيره فاما زاد المم وغيره من قيدا ويقره زائد فنيه
اشعار بان المتاع يحوز بالحافظ في حال قومه سواء جعل تحت راسه او حبه او بين يديه ^{الصحيح} وهو صحيح
وقيل لو نام وهو بين يديه لم يقطع كما في المضمرات فلو جلس في الصحراء او السجلا والطريق وعنده
متاعه فهو محزوز البقاء ان المتاع اذا كان بحيث يراه قطع وعن محمد لو كان عليه فلسوسية او
مرداؤه او منطقتين لم يقطع ولذا لو سرق من نايمة حليا كما في المحيط او ان شق الحل اى جوالق على الله
او على ظهر رجل واخذ منه شيئا اى اخرج منه بيده ما قيمته عشرة دراهم فصاعدا فلو خرج الشئ بنفسه

ثم اخذ لم يقطع لان الاخراج عن الحزب شرط او ان يدخل اليه او شيئا اخر يتعلق بالمتاع في صندوق اكم
او حبيب وغيره واخذ او اخرج من مقصورة او حجرة او فيهما مقاصدا الى محضها اي لو اخرج السارق من
منزل دار كبيرة في كل منها ساكن على حدة كالمدارس والحقائق والمخانات الى محض هذه الدار التي يتفق
برائتها السكة قطع لانه اخرج من الحزب اذ لم يقصود حرزا وسرق واخرج صاحب مقصورة منها من
صاحب مقصورة اخرى الى مقصوده وان لم يخرج الى محضها بخلاف ما اذا سرق صاحب بيت من بيت
دار صغيرة في كل منها ساكن فانه لا قطع ما لم يخرج من الدار ودخل السارق في حرز او الى شيئا من في
نحو الطريق كصحى الدار وغيره ثم اخرج واخذ ذلك الشيء لانه صار يخرج من الحزب فاعلم وفيه اياه
الى انه لو اخذ غير قبل ان يخرج او بعد لم يقطع خلافا لفرق كما في النظم او حمل على نحو حار فضاقة
واخرجه لان سير الدابة يضاق اليه للسوق وفيه من الى انه لو اذ في نفق قوي في الحزب فخرج واخذ
من الخارج لم يقطع وان لم يكن قويا فخل في الماء حتى خرج قطع وفي اختلاف الشايخ كما في المحيط والى
انه لو علقه على طائر فطار الى بيته لم يقطع كما ابتلع دينا واخرج كما في الخلاصة وغيره الى انه لو خرج
من الحزب ثم لم يقطع وكذا لو حمل على كلب فخرج بلا سوقه والى انه لو دخل رباطا وتركه بابه مفتوحا
فخرج الدابة بنفسه فاذهب بها من السكة لم يقطع وان صاح حتى خرجت فان كانت لو اذ قال هرس
يقطع وان قال هرس هرس لم يقطع وان كانت حمارا وقال هرس هرس قطع وان قال هرس يرس لم يقطع
كما في النظم ثم شرع في كيفية الحد فقال يقطع بين السارق اي يمين من يديه فان اليسرى لم
يقطع في المرة الاولى بالاجماع واطلاقه مشعر بان اليمين لو كانت مثله او مقطوعة الاصابع قطعت
وهذا هو الرواية وعن ابي يوسف انه لم يقطع من يده بفتح الزاء وسكون الهمزة هو اليسرى
يحسم اي يمس في الدهن المغلا وجوبا لان الدم لا يقطع الا به والحد اخرج غير تلت وهذا لا يقطع
في الحزب والبرد الشديدين واجرا لدهن على السارق كاجر الجدار ومقيم الحد كما في الحزب والحد التامة
ثم يقطع رجل اليسرى من الكعب ويحسم ان عاد الى الرقة وهذا كله اذا كان اليد اليمنى من جوده فان كان
داهية او مقطوعة قطع الرجل اليسرى او كما في الاختيار وان عاد الى الرقة سرقا نالها او ربا لا يقطع
اليدين اليسرى والرجل اليمنى وفيه شعارا بانه ينظر لكل من قطع اليد والرجل ان يكون كل من اليد اليسرى
والرجل اليمنى صحيحة فلو كانت احدهما مقطوعة او مثله او مقطوعة اصابع اليد او مقطوعة الابهام او
الاصبعين او ثلث في راية سوى الابهام او الرجل عرج لا يستطيع الشئ لم يقطع لقوات جنس المنفعة
بطشا او شيئا كما في الاختيار واليه اشر في شرح الطحاوي لكن في المحيط ينظر في قطع اليد اليمنى ان يكون

اليسرى والرجل اليمنى الصمحتين فلو قطع اليد اليسرى لم يقطع الرجل اليمنى ولو قطع الرجل اليمنى لم يقطع
 القطع لكن لو قطع الرجل اليسرى قطع اليد اليمنى لانه لا يفوت جنس المنفعة بقطعها بل بعدلها
 على ما قال بعض المشايخ كما في الكافي او يعزب كما في الاختيار لم يجز مغلدا حتى يوب ومدة التوبة
 مقوضة الى اى الامام وقيل منته الى ان يظهر سيما الصالحين في وجهه وقيل بحس سنة وقيل الى ان يموت
 كما في الكفاية وللإمام ان يقتل سياسة كما في المضرت وشط حد السرقة الثابتة بالاقوال والشهاد
 خصوصية المالك ولو حكما كالأب والوصي والوكيل ومتولى الوقف وخصوصية يد بالتسوية
 حافظ اي يباين اوصي كالودع والمستجير والمستاجر والمضارب والمستضع ونحوه من
 العاصب والقابض على سبب المظلم او يعقد فاسد ويستثنى منه الرهن فانه لا يحاصم الرهن الا بعد فصله
 الدين واحذر بالمحافظة عن السارق فانه لو سرق منه لم يقطع بخصومة احد لوما كان يده ليست
 بصحيحة فالقوى خصوصية يد صحيحة وهيد ملك ويد مائة كيد المودع او يد ضمان كيد القابض على
 السوم وقاية الاختيار وما قطع به من المال ان يقيمه يد السارق او غيره بالشراء ونحوه مرد الى المالك لانه
 لم يزل عن ملكه ويرجع على السارق عن ملكه بما دفعه اليه والابق بان هلك او استهلك لا يضمن السارق
 اولا بملك المسروق منه نعم بين السارق وعنده انه لو استهلك ضمن وعن محمد انه ضمن ديانته لا قضاء ولو
 استهلك ضمن وعن محمد انه ضمن ديانته لا قضاء ولو استهلك غيره ضمن ويرجع بما دفع على السارق
 وفي الشئ كلانها غير ضمان وهذا كله بعد القطع وما قبله فلو اختار القطع لم يضمن كما اذا قال
 المالك انما ضمنتم لم يقطع كما في المحيط ثم شرع في السرقة الكبرى فقال ومعصوم بالعصمة الموبة
 وهو مسلم او ذى حر وعبد قطع الطريق على معصوم اى ازام الماد من مسلم او ذى في صحابته اذنا
 على اساقفة السفر فضاء دون القرى والامصار ولا بينهما وهو ظاهر الرواية وعن ابي يوسف ان من قطع
 الطريق من زحم على اقل من سيرة السفر او في المصراة ولا عليه القتل دفعا لشر المتقلبة المفسدين كما
 في الاختيار وغيره وقال بعض المتأخرين ان هذا في زناهم وما في زناها فيتحقق قطع الطريق الذي
 والامصار وعن ابي يوسف من زحم في المصراة والقرى فان كان بالسلح يحد وان كان بغير فلا
 الا اذا كان بالليل وانما قال معصوم اشارة الى انه لو كان واحدا لرقه لم يكن للمائة مقاومة من حد ولو
 امرأة وعن محمد لو كان فيهم امرأة باشرية اقيم لحد عليها دونهم وعن ابي يوسف ان عليهم الحد دونها
 وعن الجنيبة انه لا حد على الصبي والمجنون وذو رحم محرم من احد من المارة وان باشر ولا على من
 كان احد منهم مع فشرط الحد كونهم كلهم مكلفين احيين اذا الشبهة دارية كما في النجعة وغيره ^{طالع}

لا يخاف من شيء والتعليق مجاز فان المخذ قطع المارق من الطريق كما في الكرماني وقطاع الطريق
 المصوص كما في التماسين فهي جمع قاطع كطلاب وطالب وانما قال على معصوم لا يذوق قطع على سائر
 اختلف في وجوبه والمتبادر ان يذوق قطع بعض المارق على بعض لم يجد اذ الطريق في حقهم كما ذكرنا
 في الاختيار وغيره فاحذر هذا المعصوم القاطع قبل اخذ مال المعصوم منه وقبل قتله لغيره حذر
 حتى يرب ويظهر سيما الصالحين عليه ويؤتى لا ينجف معصوما وفي قرضه وحلى سبيل قتل
 ان الامام لا يزال بطلبه حتى يخرج من دار الاسلام كما في الاختيار وان اخذ قاطع المال ونصيب كل من
 القطع فصاب من عشق درهم في ظاهر الرواية وعشرين درهما في رواية الحسن كما في الظهيرية قطع
 يده ورجله من خلاف اي يده اليمنى ورجله اليسرى بقتل ثم رد المال ان بقى والا لم يضمن وفي العامة
 اشعار بان هذا الحكم فيما اذا اخذ قبل التوبة فلو تاب قبل ان ياخذ واسقط عنه الحد لكن يقع حق
 العبد من المال والنقصان كما في الاختيار وفي الاختلاف من انهم لو لم ياخذوا اياهم ولو لم يعلم ان
 يتبعونهم فان اخذوا مال احد كان لهم ان يتبعونهم وان غاب الا اذا استهلكوه وان قتلوا احدا لم
 يتبعونهم الا اذا حضر عليه كما في المحيط وغيره وان قتل القاطع معصوما بقتل مال منه قتل حداي
 سياسة اقصاها ولتقت الى عفو اولياءه لا حق الله تعالى وان قتل معه اي مع احد المال قتل
 بلا قطع وعنه ان يقطع ويعد القتل يدفع الى اهل بيته يدفون او صلب بان يفر خشبة في الارض
 ثم يربط عليها خشبة اخرى فيضع قدميه على تلك الخشبة ويربط من اعلاه خشبة اخرى ويربطها
 يديه ثم يطعن بالرمح تحت يده اليسرى ويحرك الرمح حتى يموت به كما في المضمرات او قطع اليد و
 الرجل من خلاف ثم قتل او صلب عنه واما عندهما فيقتل او يصلب ولا يقطع وعن ابي يوسف لا يربط
 الصلب للنفس وعن ابي حنيفة ان للامام ان يقتل ثم يصلب ثم في ظم الرواية يترك على الخشبة ثلثة
 ايام ثم يخلي بينه وبين اهل بيته يدفون الضم الناس بريجه وعن ابي يوسف ان يترك حتى يسقط بجم
 وهذا كله اذا اخذ قبل التوبة وردد المال فلو رجع وتاب وردد المال لم يجد كفى يدفع الى اولياءه
 المقتول ليقبضوا قصاصا او يصالحوه واما اذا تاب ولم يرد المال فقد قيل حد وقيل لم يجد
 بل دفع الى اولياءه كما في المحيط وغيره وانما ختم على ذلك استئذان الختم والشرع فان في قتل
 قطاع الطريق اطلاق المسافر على السير **الجهاد** عقب بالرفقة مع اشتغال كل على القتل
 نفيها الى الاعلان فان قتال الكفار اعظم اجر وهو في اللغة بدل اي في الرفع من القول والفعل كما
 قال ابن الاثير وغيره وفي الشريعة قتال الكفار ونحو من ضلهم ونصب مواهم وهدم معابدهم و

اصنامهم وغيره والاد الاجتهاد في تقوية الدين بخروج قتال الحريين والذمييين والمزيدين الدين
 ثم اخذ الكفار للدين بعد الاقرار والبايعين فلما لم يجدوا له عهد على ما هو الاصل ولا كثيرين قد
 سمعوا بالسير جمع السير اسم من السير كما في الطلبة ثم نقلت الى الطريقة ثم غلبت في الشريعة على
 طريقة المسلمين في المعاملة مع الكافرين والبايعين وغيرها ولما اراد بيان ما هو الاخص مما ذكر
 عدل من الاضمار الى الاظهار فقال الجهاد فرض عين بشرط القدرة على القتال والسلاح والارادة
 والراحلة وغيرها كما في فقه وغيره وحكمه ان يلزم كل واحد اقامته ولا يسقط باداء البعض في الجهاد
 فرض كل ذات بشرطه ان هم الكفار المذكورين على دارين ودار اسلام اي انهم واليهما بغية لا يرضى
 المسلمين ونزولهم واموالهم فان علم من يقرب منهم وقدر واعدا ففهم فالجهاد فرض عين في
 حقهم ومن بعد عنهم ففرض كفاية فتدب في حقهم الا اذا عجز الاقربون او تكاسلوا فانه فرض عين في
 حقهم ايضا ثم وثم الى ان يفرض على اهل الشرق والغرب جميعا فمن قام به سقط عنه ومن لم
 يقم بدلا عنه اثم فالجهاد قبل العلم بالنفي لرجب على الحد فان الانسان لم يحتاج بالعلم به وبعد
 العلم وجب على هذا الترتيب وليكن ان يكون المخير به فاسقا او عبدا كما اثير اليه في الذخيرة والمغني
 وغيرها وهذا في زماننا وما في الابداء فالصحيح ثم الموعظة الحسنة ثم القتل اذا قتلوا ثم البداء
 به في غير الشهر الحرم ثم في جميع الايمان والامان وسوى الحرم كما في الروايات فيخرج كل مسلم من المراته
 العبد بلاؤن من الزوج والسيد لان هذا الفرض واجب وفرض كفاية اي ففرض كل كاف ومقيم
 له وان كان فرضا على كل واحد بطريق البدلية بلاء اي ابتداء من المسلمين وقال بعض المشايخ ان
 الجهاد قبل الهجوم واجب وقيل قطوع والصحيح الاول فيجب على الامام ان يبعث سرية الى دار
 الحرب كل سنة مرة او مرتين وعلى الرعية اعانة الا اذا اخذ الخراج فان لم يبعث كان كل الاثم عليه
 وهذا اذا غلب على ظنه انه يكافهم والا فلا يباح قتالهم بخلاف الامر بالمعروف كما في الرازي والافلاحي
 مشعر بجواز الابداء به في اشهر الحرم واحد فرد وثلاثة سر درجب وذو القعدة وذو الحجة والحرم وان
 كان الافضل ان يستلزمه في غيرها كما في فقه ثم اثير الى حكمه فقال ان قام اي انتصب به بعض المسلمين
 به سقط عن الباقيين اي باقى هؤلاء المسلمين والايقيم به بعض منهم اثموا اي جميع المسلمين العالمين
 به سواء كانوا اهل المسلمين شرقا وغربا او بعضهم وفيه من الى ان فرض الكفاية على كل واحد من العالمين
 بطريق البدل وقيل انه فرض على بعض غير معين والاول المختار لانه لو وجب على البعض لكان الاثم
 بعضا بهما واذا غير مقبول الى انه قد يصير بحيث لا يجب على احد ويحجب على كل واحد ويحجب على بعض

دون بعض فان ظن كطائفة من المكلفين ان غيرهم لم يفعلوا وجب على الكل وان ظن البعض
 ان غيرهم اني يوشى اخرون ان العزم اني به وجب على الآخرين دون الاولين وذلك لان الوجوب
 ههنا منوط بظن المكلف لان تحصيل العلم بفعل الغير وعدمه في مثل ذلك في حيز التعسر والتكليف
 به يودي الى الحرج وتامة مناج العقول والى انه يجب على الجاهل به وفي حوائج الكشف للفاضل
 التفتت الى انه يجب عليه ان يخاطب المستدوات لا يفرض على اجنبى لا يغير مكلف كالجحش وعبد
 لان حق المولى مقدم على فرض الكفاية وفيه اشعار بان لا يخرج المولى الى الجهاد بلا اذن احد الوالدين
 وكذا المديون بلا اذن الدارين كما في الم وامرأة حرة سواء كان لها زوج للحالة لان من قوتها الى قيامها عورة
 وقد تكشف شيء من ذلك لا محالة كما في المحيط فلا يختص بالزوج كما ظن واعلم وتبعد بضم الميم
 وفتح العين اى الفى اقعه الرام واقطع اى الذى قطع يده لعدم القدرة على الجهاد وفيه
 اشعار بان من عجز عنه من الاسباب لم يفرض عليه كما اشار اليه الاختيار واعلم ان من المهمات هذا
 الباب معرفة الامام والدارين فالامام من بايع اهل الحل والعقد ونفذ حكمه فيهم خوفاً وقهراً فلا
 يصير اماماً الا بهذين كما في النظم وغيره ودار الاسلام ما يجري فيه حكم امام المسلمين ودار الحرب ما يجري
 فيه حكمه ليس الكاوين كما في الكافي وذكره الزاهدى انهما ما غلب فيه المسلمين وكافوا فيه بين
 ودار الحرب ما خافوا فيه من الكاوين ولا خلاف ان دار الحرب يصير دار الاسلام باجراء بعض الحكم
 الاسلام فيها وما حصره دار الحرب لغوذاً بالله منه فعند بشرط احدها اجراء احكام الكفر
 استهارة بان يحكم الحاكم بحكمهم ولا يرجعون الى قضاة المسلمين كما في الحجة والثاني الاتصال بالدار
 الحرب بحيث لا يكون بينهما بلدة من بلاد الاسلام بلحقهم المدة منها والثالث زوال الامان عن
 اى لم يبق مسلم اذى فيها آمنه الامان الكفار ولم يبق الامان الذى كان للمسلم بالسلامة
 بعقد الدمة قبل استيلاء الكفرة وعندهما لا يشترط الا الشرط الاول وقال شيخ الاسلام والامام ^{عليه السلام}
 ان الدار محكومة بدار الاسلام بغير حكم واحد فيها كما في العادى وغيره فلا احتياط ان يجعل هذه
 البلاد دار الاسلام والمسلمين وان كانت للملأعين والديخ الظاهر ليهول الشياطين وبناء
 لا تجعلنا فتنة للقوم الظالمين ونجنا برحمتك من القوم الكافرين كما في المستصفى وغيره ثم
 اشار الى تفصيل الجهاد تبين شروطه وغيرها فقال فيخاصهم اى يحيط الامام مع التابعين
 بالكفار في ديارهم او غيرها في موضع حصين لئلا يتفرقوا والى اعل ضمير التكلم مع الغير بشهادة
 لنا وعلينا ويجوز ان يكون ضميراً غائباً للامام وكذا قوله ويدعونهم الى الايمان والاسلام لمعالمنا

لماذا تقتل فلو قتل قبل الدعوة اثم بلا شيء من الديرة والكفارة وقيل ان هذا وجوب
 الدعوة في ابتداء الاسلام واما بعد ان انتشر في سجنه لزيادة التاكيد بشرطين احدهما ان
 لا يكون في التقديم ضرب بالمسلمين كالاستعداد للقتال والتحصن والاحتياط بحيلة فان دفع
 الضرر عنهم واجب والثاني ان يطع فيهم ما يلزمهم اليه كما في المحيط فان ابو عن قبول
 في الجزية يدعوا اهلها منهم كاهل الكتاب والمجوس وعبد الاوثان من العجم دون العرب
 والمؤتدين كما ياتي وبين كمية الجزية وزان اذ انما ليل يفض الى المنازعة فان قبلوا الجزية
 فلم ياتوا من عصاة الدماء والاموال وعليهم ما علينا من التعرض بما كما في الضمانات وان اول
 عن قبول الجزية يقا تلهم اى الامام بعد الاستعانة بالله تعالى فان الناصر للاولياء والقاهر للاعداء
 بايها كان من نحو ضرب السيف ورمي السهم ونصب الخنق وان كان فيهم مسلم اير او تاجر او طفل
 الا انه لم يقصد بالاهلاك وعن الحسن انه لا يحرق ولا يهدم حصنا فيه احد منهم ولا اول ظاهر الزنا
 وهو الاصح كما في المضمرات وقيل لا يكره حمل رؤسهم الى دار الاسلام ان لم يبرهن كما في قاضنا
 او كان فيه فراغ قلب المسلمين بان كان المقتول من فرادى المسلمين او عظامه المبشرين كما في
 الظهيرة ويهلك شجرهم ولو شجرة وزروعهم ولو عند الحصاد وغير ذلك مما يعظم كتحريب بيوتهم
 وقتل دوابهم وتحريق اسلحتهم بلا غنى بفتح الغين المعجمة وسكون الدال المهملة وهو نقص العهد كما
 اذا علم ان لا يحاربهم في زمان كذا ثم يحاربهم فيه فلو لم يعهد وخادعهم باستعمال المعايض بان
 يظهر مع مبارير شيئا يضر خلافه جاز فان عليا رضي الله عنه يوم الخندق قال لعرب عبد ود انه
 شرط ان لا تسعين على بغيرك من هؤلاء الذين دعوتهم فالتفت كالمستبعد لذلك فضرب على
 ساقيه ففقط رجله كما في الظهيرة والغلول بالضم وهو حيازة وسرقة من الغنمة مثل ان لا يظهر
 شيئا ما غنمه هو او غيره او يحتال بحيلة يلتقي بها بعض الاسارى الى دارهم والغلول في الاصل الحيازة
 في كل شيء مخفية كالاعلال عما قال ابن الاثير ولا مثله اى لم يجعلهم عيرة بان يسود وجوههم او
 يقطع بعض الاعضاء كالاذن والناف كما في المغرب وقال ابن الاثير المثلة بالضم اسم من النثر
 بالفتح هو قطع الانف والاذن او الذكرو شيئا اخر من الاطراف وانما بنى عن المثلة اذا كان بعيد
 الظن بهم واما قبله فلا باس به لانه ابلغ في وهنهم كما في الاختيار وبلا قتل عاجز عن القتال حقيقة
 او كما كان محجبا للصواعق والرهابين وشيخ فان واعى ومقعد ومفلوج ومقطوع اليمن او
 اليد والرجل وامراة وجدة ومجنون وفيه اشعار بان يقتل مقطوع اليد اليسرى والاخرى والاعم

ومن يحسن ويفيق في حال فاقتله لانه من يقاتل الامارة ملكة اي ذات ملك فانها تقتل بالتوقيف
 او ذاري في الحرب او ذامال بحيث اي يحرض الكفار على حرب المسلمين به اي ذاري او المال فان احاطوا
 هؤلاء الذاريين على العشرة المذكورة اذا كان ملكا او ذاري او مال يقتل فانه يقتل بتعدى ضرره الى
 المسلمين وقال الكماوي عن ان اصحاب الصوامع والرهابين يقتلون وبعض المشايخ وفق بينها
 بالاختلاط وعدمه وتامة في المحيط وبلا قتل اب كافر ابدا ولا تقتل لها اف وفيه نزاع الى ان يستأد
 بقتل كل ذي هم محرم سوى اب وام والجد والجدة فانه لا يستأد به لكن يلجس الى موضع
 يستسك به حتى يجرى فيقتله والى انه اذا قصد قتله ولم يمكنه الهرب منه فلا بأس بقتله عينا
 قالوا كما في المحيط واخرج مصنف الى دارهم خوفا لا يستخفون ان غلبوا وذكر الطحاوي ان النبي
 قد كان لغوت شيء منه وفيه ما تناقذ كثير منهم لا يستخفون به لانهم مقررون بانه كلامه تعالى ان
 الاول اصح لانهم فعلوا ذلك مخالفة للمسلمين كما في المحيط ولا يبعد ان يراد به ذوالصف فيشمل
 كتب التفسير والحديث والفقه فانها بمنزلة المصحف كما في الاختيار وغيره وامارة ولو عجزوا او جازية
 لمنفعة المسلمين كرامة الجرحى وسقي الماء وغيرها الا في جيش يوشى على المصحف والمراة من
 الاستخفاف والاستمتاع فانها يخرجان الا ان اخرج الشابة مكروه وفيه اشعار بان الاخراج
 السرية مكروه كما في المحيط وقد فرق البرخيفية بينهما بان اقل الجبس اربعماية وقل السرية
 مائة وقال الحسن اربعة الاف واقلها اربعماية كافي فخص وان ابوا عنه يصلح لهم الامام ان كان
 الصالح خيرا كما اذا اتزل ببعض حصونهم ولم يكن له قوة فادان يرمى اليه فانه يصلح لهم على ان لا يقاتل
 لان هذا جهاد معن فاذا كان به قوة لا ينبغي ان يصلح لما فيه من ترك الجهاد صورة ومعنى وتاخر
 ويصلح بالمال اي ياخذ عنهم او دفع اليهم عند الحاجة اي الاحتياج الى احدها فلا يصلح بدونه
 ذلك والمال الماخوذ غنيمة فيقسم ثم يقسم الباقي لانه اخذ بعد الحاجة فلو اخذ قبلها بان ارسل
 اليهم رسول كان جزية فيصرف الى مصرفها ولا يخسر كما في الاختيار ويند اي الامام الصالح الى تقضيه
 جواز ان كان هو اي السند النفع ليس الوفاء واما اثر السند على النقض شارة الى شرط علم ملك
 الكفار بالنقض او ملة يبلغ الخ الى قتلهم فخر عن الغد قال ابن الاثير السند نقض العهد والقائه
 الى من كان بينه وبينه فلو مضت تلك المدة ولم يعلم به ملكهم قاتلهم لان التفسيرين فلم يكن غللا
 كما في الكافي ويقا تلهم الامام قبل سبذ اي نقض الصلح ان خافوا جميعا وفيه اشعار بان شرط علم ملكهم
 بتلك الحيازة فلو قطع بعضهم الطريق في دارنا بلا علم لم يكن نقضا الا في ذلك البعض فلا يقابل اباه

كما في الهداية وصلى المرتد طلع اسلامه بلا مال فانه كالجنية ولا جنة عليه لان في ذلك تصرف اعطى الله
 وان اخذ منه المال بالصلح لا يرد عليه لانه مال غير معصوم ولا يتبع اى يكون كراهة التحريم ان يملك
 بوجه كراهية سلاح منهم مما استعمل للقتل ولو صغيرا كالابرة وحديد وما في حكمه من الحديد والمدايح
 فان تملكه مكره لانه يصنع منه الراية ويخل منهم لئلا يتقوى به الكفار فلا باس بتملك الشيا
 والطعام والارصاص ونحوها كما لا باس لتاجر ان يدخل داره بامان ومعه مثل سلاح وهو لا يريد
 بيعه منهم وهذا اذا علم انهم لا يتعض له ولا فيمنع عنه كما في المحيط ولو كان المبيع بعد الصلح لانه قد
 ينبد وصح امان حر وجرة اى صح من الحر والحرمة المسلمين ان يزيل الخوف عن كافر او اكثر ولو اهل
 بلدا وحصن وبلا قصد ما اياه بلى لسان فلو قال انت امان اولك امانة الله او عهد الله او
 دمة الله او لا باس عليك او لا تخف او مت من لا يقاتل احدين المسلمين ولو قال الكافر نقال اقلك
 وفهم الكافر اول الكلام لا غير كان امانا من ايمان اى ازال الخوف كما في المحيط والمشهد ولا يكتالان
 بالسكون والفتح مصداق امان بالكرس واما خص بالحر لان ذلك غالب فصح امان العبد المقاتل كما في
 النظم فان كان امانا خير المسلمين بان امن واحلاس اهل حصن ففتحته امضاء وان كان شر
 لم يند اى نقض الامام ذلك الامان واعلمهم بذلك كما ورد ب ذلك المومن اذا علم ان ذلك
 منتهى شره فان لم يعلم ذلك لم يوجب واعتبر جهل عذرا في دفع العقوبة كما في المحيط ولغا امان الله
 المستعين للمسلمين لانه منهم وكذا امان اسير وتاجر مسلمين منهم اى وقت كونها مصاحبين للمسلمين
 فيكون ظروفا لا صفة كما ظن فانه لا يسمع صفة في كلامهم وكذا امان من اسلم ثم اى في دارهم ولم يهاجر اليها
 وكذا امان صبي عاقل ولو لم يهاجروا بعد مجريين عن القتال وصح امانها عند محمد واضطرب قول
 يوسف وفيه اشعار بان صح امانها ما دونين وذا بالخلاف في العبد واما الصبي فقد اختلف فيه ولم
 عند العامة كما في الاختيار لكن الاصح انه صح اتفاقا كما في الهداية وغيره واما ان مجنون لانه شرط الصحة
 الامان ان يكون المومن مستعاجا هذا بخلاف الكفار كما في الاختيارات واما اخره عن الصبي لان اقرب
 الصبي العاقل بالمسلم احسن من اقرب المجنون فتقديمه على الصبي ليس باحسن كما ظن **فصل ما فتح**
 من البلاد دعوى كفتة اسم من العنوكا لتوجيه الشخص اسير اى قهر احرارها اذا اسلم اهلها فانه عشر
 وعاد اصالحا فانه بالمخرج او عشرين قسما اى المفتح القابل للقسمة بينهم الامام بين الجيش اى
 جيشنا الفاتحين وح يكون نفس البلاد عشرة وفيه اشعار بان يشترى لسانهم ووزرايهم ويرفع الخمر
 للفقراء ثم يقسم الباقي بينهم ويساق ما يستاهل للقتال او اهل عليه اى من عليهم بتملك الرقاب

والنساء والزراعي والاموال بحرية على رؤسهم وخراج على اراضيهم كما فعله عمر بن الخطاب في الاول والآخر
 حاجتهم والثاني عند عدهما فخير لهم في الزمان الثاني فانهم يعلمون انهم كانوا الاختيار وفيه اشعار بان
 ان يقسم لكل الارض فانه جعلها بمنزلة الخراج على المقاتلة ابدًا كما في المضمرات وفي الاكتفاء ما
 الى لا يجوز ذلك بين عليهم بوقايم ويقسم اراضيهم وسائر اموالهم ولا يلقاب والارض ويقسم سائر
 الاموال الا اذا فاع اليهم من المنقولات ما يتسرون ان راحة فانه يجوز ويكون كما في المحيط وغيره وخير
 الامام في حق الاسرى بولي ثلثة قتل الامام الاسرى الذين ياكلون من القتالين سواء كانوا من العرب
 او العجم وفيه اشعار بان لا يقتل النساء والزراعي بل يسترقون المنفعة للمسلمين كما في الفتنة وغيره
 واللائم لاسرى العهد اى اسرى كائنين منهم فصيح عطفه على قسم اوقر وليس من حلف العايد في شيء كما في
 والامير الاخذ والقياد السجون ويجمع على اسرى بفتح الهمزة وسكون السين وعلى الاسارى بضم الهمزة
 وفتحها كما في القاموس لكن السماع الضم لا غير كما ذكره الرضوي وغيره من المحققين فليس يجمع الجمع
 كما ظن واسترققهم اى اسرى المقاتلين ثم قسمها كما ذكرنا منكم احمل الامايات من مشركي العرب
 والمرتدين ذمة لنا اى حقوا واجبالا عليهم من الجزية والخراج فان الذمة الحق والعهد والامان
 ويسمى اهل الذمة لدخولهم في عهد المسلمين وامانهم كما قال ابن الاثير وقد ظن لي ان يكون اهل ذمة
 لنا ونفي عنهم اى لو يخرج اطلاق الاسرى بلا شيء من الاسترقاق والذمة ونفي ذمتهم اى اطلاقهم بلا
 هو اما من ولا يجوز في المشهور ولا بأس بعهد الحاجة به على ما في السير الكبير كما في الهداية وقال
 محمد لا بأس به اذا كان بحيث لا يرجي منه النسل كالشيخ الفاني كما في الاختيار واما اسير مسلم وذلا
 يجوز عنده ويجوز عندهما والاول الصحيح كما في الزاد كن في المحيط انه يجوز في ظاهر الرواية وعنه لا يجوز
 في الاختيار قال الكرخي انه لا يجوز عنده ابيوسف الا قبل القسمة ويجوز مطلقا عند محمد ونفي ردهم الى
 دارهم اى دار الحرب بعد المن والفداء لما فيه من تقوية الكفا والاعقاب لما اشار الى ان المنه
 ليس مجرد المن والفداء واطلاقهم من الحبس وقسمة مغممهم اى لا يجوز قسمة الغنيمة في دار الحرب
 وهو المشهور من مذهب صحابنا لانهم لا يملكونا قبل الاحراز وعن ابي يوسف الاحب ان لا يقسم كما في
 المضمرات وقيل بكونه كراهة تحريم عندهما وكراهة تنزيه عند محمد كما في الهداية والحاصل ان القاسم
 ان كان هو الامام او كان القسمة عن اجتهاد فالحظا في الكراهة والاف في النفاذ بناء على ان الملك
 بالاستيلاء والاحراز كما في الكرخي الا اذا دعا اى قسمة ابداع بان لم يكن للامام ما يحمل الغنيمة فادعها
 العائدين لخروجها الى دار الاسلام باجر ثم يقسمها ثم ولا يجوز من على ذلك في رواية وان لم يكن لهم ما

بجمل ذبح واحرق وقتل وفي المحيط ان يقسم بينهم حتى تكتفى كل في حبل نصيبه عما قالوا والاول
 بالكسر معين المقاتلين بالخدمة وقيل المقاتل بعد المقاتلين ويقرب منهم وهو في الاصل النحر
 كما قال ابن الاثير ومدد وهو الذي يرسل الجيش ليزيد وفي الاصل ما يناديه الشير ويكسر تحفه
 اي الحق المدد الامام ثم اى في دار الحرب كقتل فيه اى مشاهرات لخدمة استحقاق المغنم وفي حكم الردء
 من مخرج منهم اوصار مجروحاً قبل شهود الواقعة او اسير من اعسكر ثم خرج اليهم ولو بعد الاحراز
 قبل القسمة كما في قصص فلو فتح بلد من بلادهم او اخرجوا المغنم بلدنا او قسم في دارهم او رجع فيها
 ثم لحقهم مدد لم يشاؤكم كما في الاختيار وقوله ثم مشير الى انه لو قاتلهم في دارنا كان للمقاتل والمستفيد
 الا لمدد تحفه بعد القتال كما في المحيط لا يشبه للمقاتل سوى اى رجل منسوب الى سوق العسكر لو يقاتل
 فانه لا شيء له لانه تاجر فان قاتل فكالمقاتل وفيه ايماء الى انه لو دخلت امرأة دارهم لخدمته الزوج
 او عبد لخدمته المولى ولو يقاتل ليس له شيء كما في الاختيار ولا من مات من قبل قسمة المغنم بقية
 قوله ثم اى في دار الحرب فلا يورث شي من المغنم وامان مات بعدها ثم فيورث بلفظ كما في
 المحيط وغيره ويورث قسط مغنم محرز هنا من مات ولو قبل القسمة هنا اى في دار الاسلام لتحقيق
 سبب الملك هنا بخلاف ثم الى ان كلامه لا يخلو عن تسامح وحل من اموالهم لما اى لعسكر الاسلام و
 متعلقهم كمنسايهم وزيلهم وعبيدهم دون اجيرهم ثم اى في دار الحرب طعام كالخبز والسمسم لغرة
 ما يוכל عادة للتعيش اما مقصود الاصلح الغير والشاة مطعومة مأكولة وان لم يتيسر اكملها
 الا بالذبح كالبر والشعر واللم وامام انبت فيها من الادوية فان كان له قيمة لا يباح الانتفاع به
 الا ببيعها فيه الشرب كالطعام ولم يذكره لظهوره وعلف كالتين والفت وغيرها مما ياكله الدواب
 ولا بأس بان يعلمها البهائم لو وجد للشعر لان كل ما يبيع الانتفاع به بجهة اخرى ودهن كالسمن
 والزيت للاكل والاستقباح بخلاف مثل دهن البنفسج فانه لم ياكل لكن حاز الانتفاع به للاحراق وحط
 كالتحبيب والقصب وغيرها مما اعد للاحراق فان كان معدا لانتهاز القصاص وله قيمة لا يباح احراقه
 وسلاح ومتاع ودواب مما به حاجة اى بدد ذلك الطعام وغيره فان الاصل الاشتراك في القيد
 فلا يباح اخذ المأكول والمشروب وغيرها الامتداد ما يحتاج اليه واذا استعمل السلاح ونحوه يرد الى
 المغنم وهذا اذا لم ينههم الامام عن الانتفاع بذلك لانه اذا نهىهم لا يباح ذلك اذ نهى يدك عما انة
 غير محتاج اليه ويحولن يكون الضمير في راجعها الى السلاح لانه اقرب والانتفاع به مقيد بالحاجة بانها
 الروايات الا انه يوم ان مخصوص بالسلاح وليس كذلك فانه لو وجد ثوب مستعار لو مستاجر او شتر

لم ينتفع شيئا بالمغنم لدفع البرد الشديد الكل في المحيط لا يحل لنا شيء مما ذكر بعد الخرج منها
 اي من دارهم والدخول في دارنا لان اباحة للضرورة وذات رفع ح فلو فضل شيء منها رده الى المغنم اذا
 لم يقسم والا فكل القطعة فان انتفع به بعد الخرج نصيبك بغير غنى ومن اسلم ثم احضره عز
 اسلم في دارنا وكان اهله وولدك الصغير والكبير جميع اسواره ثم فان الكل يكون فيا وعن ستاس من
 دخل دارهم فانه ولدك كان مثل من اسلم ثم في جميع ما في الا ان وديعة عند حربي لم يصرف في رماية الى
 سليمان كاولاده وكوكبا لانهم مسلمون عصم نفس من القتل حق الله ويسمى بالعصمة الموثمة فلا
 يسترق ويجب الكفارة بقتله خطأ وهل يصير معصوما عن القتل جعل للعبد فيكون مضمونا لانا
 ويسمى بالعصمة المقومة في ظاهر الرواية انه لم يصير معصوما فلا يجب بقتله عمدا القصاص
 وخطاء الدية وعن ابي يوسف عليه والكفارة وطفله بالمتبعة فاودة الكلبان وزوجته وبنينه
 فيكون فيا لان الجنين يسترق بتبعية الام وان كان حرا مسلما بالا صالة وما لا معدة ثم من المنقول
 واما العقار فهو في امواله او دعه معصوما مسلما او ذميا لانه في يدك حكما فلو غصب ما لا و
 عندا حدها كان فيا عند الجحيفة خلافا لما لو ادع ما لا عند حربي كان فيا لانه خرج عن يد الكل
 في المحيط ويضرب من اربعة اخماس المغنم للفارس ولواير الجيش سهران سهم لنفسه وسهم لرس
 عنده واما عندا فله سهم ولغزبه سهران وللراجل ولوايرهم سهم بالنص والكلام يشير الى ان القس
 والبرذون سواء والى انه لا يستحق شيئا للبعير والبغل والحمار والى انه لا سهم للرايد على فارس وقال
 ابو يوسف يسهم فرسان كما في الاختار وينبغي للامام او نائبه ان يعرض الجيش عند دارهم ليعلم
 الفارس من عزه فيقسم بينهم بقدر استحقاقهم ويعتبر في الاستحقاق وقت مجاوزة المدرب على قتل
 القتال وهو فتح الدال وسكون الراد مدخل في دارهم وفي الاصل باب السكة الرابع وفتح الراد مدخل
 السكون لغير المنافذ والفتح للمنافذ كما في القاموس لا يعبر وقت شهود الواقعة اي وقت القتال
 الصفين للقتال وعن الجحيفة انه يعتبر هذا الوقت والاول في ظاهر الرواية فمن هلك فيه بعد
 المجاوزة ففارس ومن اشترى بعدها فراجل وفي رواية فارس ومن جاوز فارسا ثم باعه او د
 او اجاره فراجل في ظاهر الرواية لانهم يقصد القتال عند المجاوزة وعن الجحيفة انه فارس للمجاول
 ولو باعه بعد المجاوزة لم اشترى انخر ووجب له ان كان فارسا ولو باعه في وقت القتال كان را
 على الاصح وبعده للقتال فارس بالاتفاق ومن جاوز بفارس كبير او صغير او بعض فراجل ولو غصب
 فوسه قبل المجاوزة ثم اخذه بعد ما كان فارسا استحسانا ولو جاوز واستعير كان فارسا بخلاف ما اذا

استعار بعد ما كما في المحيط وغيره والخمس لليتيم المحتاج والمسكين وابن السبيل أي قسم واحد من خمسة
اقسام المغنم والمعدن والركان يخص هؤلاء الثلاثة غير تجاوز عنهم إلى غيرهم فيصرف إلى جميعهم أو
بعضهم كما في النفث والسراجية وغيرها وفيه شعار بان سبيل سخاوت هؤلاء الثلاثة احتياجا لاختلاف
سبب التيم والمسكنة وكون ابن سبيل كما في المضرت وفيه شعار بان لا يصرّف إلى الفقير لكن بإيا
قوله وقدم فقراء ذري لقرى أي فقراء اقرباء الله صلى الله عليه وسلم من بنى المطلب وبنى هاشم وبن
بني نوفل وبن عبد شمس من بنو جبر وعثمان رضي فيقدم اليتيم من غيرهم والمسكين والمسكين وابن
السبيل على ابن التقيّد في النص ولا يخفى ان يقال خمس الغنمة والمعدن والركان المحتاج وذو القربى
مداوى ولا يخفى من الخمس الغنيم لان سهمهم سقط بموتهم صلى الله عليه وسلم وفي سهم فقراءهم كما قال
عامة العلماء منهم الكرخي وقال بعض اصحابنا ان سهم ذري لقرى مطلقا سقط بموتهم وقال بعضهم
انه سقط بموتهم واما سهمهم فقد قال عامة اصحابنا انه لا فتاح الكلام تبركا وقال ابو سعيد البرقي
ومجاهد وعطلة من اصحابنا انه لعارة بيت الحرم واتفق اصحابنا ان سهمهم صلى الله عليه وسلم سقط
بموتهم كسهم الضعيف وهو الذي اختار من راس الغنمة قبل الخمس لنفسه واهل بيته لانه اخذ صلى الله
عليه وسلم لاجل النبوة وهذا ما قال الله واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وللرسول ولذري لقرى
واليتامى والمسكين وابن السبيل ان كنتم استم بالله كما في النظم ومن دخل دارهم فاعان مالا او
نفسه منهم خمس أي اخذ منه الخمس والباقي لله لا يملك لا تسعة كراي لا قوة له ما نفعه للمغير عن ارادة
السور ولا جماعة لم من الانصار ولا اذن لم من الامام فانه لا يخمس ويكون الكل لانه لم يدخل ثم غار
المدين بل لاكتساب الدنيا والكلام مثله ان لو غار واحد بلا اذن وله قوت خمس وهذا عند
ابن حنيفة خلافا لابن يوسف بناء على الخلاف ان اقل السرقة واحد وتسعة كما في الشرايع والى ان
لو غار واحد واثنان باذن بلا قوة خمس في المشهور لا تلتزم الامام النضره بالاذن كما في الهداية
لكن في المضرت لو غار ثلاثة او اقل لم يخمس في ظاهر الرواية وعن ابني يوسف انه لم يخمس الا اذا
بلغوا تسعة وفي النظم انهم قالوا لا يخمس على الا بالاذن او الجماعة وخمس عند ما بالاثبات ولو بلا
اذن واعلم ان الاعانة في الاصل رعة عدل الفرس ثم قيل للثب كما في الاساس والمنفعة بفتح الهمزة
وقد يسكن كما في المغرب وقيل بالفتح جمع مانع كما قال ابن الاثير وشعب الامام على ما في فضان
ينقل وقت القتال المباح تحريضا عليه فلو قتل المنقل من لا يباح فتلك كامرة غير فائدة لم يستحق المنقل
كما في الظهرة وفيه اسناد الى انه يجوز التنفل قبل القتال بالطريق الاولى والى انه لا يجوز بيعه لكن

بعد القسمة لانه استقر فيه حق العائنين والى ان يجوز في الخمس اللعن فان الخمس المحتاج والى
 انه لا ينقل يوم الفتح وفيه ابطال حق الغير ولا ينبغي ان يطلق التفتيل بلا استثناء يوم الفتح
 لكن ان اطلق فالنفل له وهو يفتحين لعنة الزيادة ثم سميت الغنيمه لانها زايده على محاللات
 هذه الامه فان الغنائم لم تكن حلالا على ايرالام وفي الشريعة ما يخص به الامام بعض العائنين كما
 في المحيط وغيره ثم اشار الى تفسير التفتيل فقال يجعل الاحد مثلاً شيئاً زائداً على سهمه من الغنيمه
 بان يقول ثلاثين قتيلاً او جاء باسيرة ذهب او غير من الاموال فله سلبه او بعضه او كله وفيه
 اشاره الى ان ينقطع حق باقي العائنين بالتفتيل لكن الملك لم يثبت له بعد الاخر اذ عندها واما عند
 محمد فقد ثبت بحجج التفتيل فلو قال من اصاب جارية فهي له فاصحابها وسترها لم يحل له وطبها ولا
 في دارهم عندها خلافاً لمحمد كما في الكافي والى انه لا ينبغي للامام ان ينقل جميع الماخوذ لان فيه قطع
 حق الضعفاء قالوا هذا هو الاولى فان فعل مع سرية جاز لجوان ان يكون المصلحة في ذلك كما في ^{الاحكام}
 والى انه لو عم ذلك بان يقول من قتل قتيلاً فكذا فقتله الامام كان له النفل استحساناً على اهل العموم
 بخلاف القياس كما لو قال احدكم فقتل ثمان كان النفل لهما استحساناً لا قياساً كما في المحيط وغيره
 كالسلب جميعاً فلا يخمس الا ان يقول فله سلبه بعد الخمس فانه يخمس وكذلك ان جعل له الربع او النصف
 او الثلث مطلقاً لم يخمس الا ان يقول فله الربع بعد الخمس كما في الاختيار وغيره وسئل نحوه اى السلب
 كالحجرين والارباب والنياب والامير وغير ذلك والسلب يفتحين بمقتضى المسلوب اى ما يقع من ^{مستأن}
 وغيره فهو كبر اى المقتول وما عليها اى المقتول وركبته من اللجام والسر والنياب والاسلح والحجر
 وغيره ما خلا ما مع غلام او كبر اخى الاستعانة وغيرهما فانه ليس بسلب بل من حمله الغنائم فيقسم ^{منها}
 وبين غير **فصل** يملك بعض الكفار وكفار الصين بعضاً اخر منهم كالخطاه بالاستيلاء الدائم ^{لان}
 العاصم هو الاسلام والذمية وفيه ايماء الى ان محرم استيلاء حرمي مثبت للملك كما قال بعض المشايخ و
 اليه اشار محمد وقال بعضهم انه مثبت بشرط اعتقاد كونه شيئاً للملك والى ان اشار محمد بهم وعند في النذر
 الحربي لا يملك حرمياً بالاستيلاء اصلاً كما في المحيط ويملك بعضهم اموالهم اى اموال بعض اخر منهم ويملك
 كلهم اموالنا بالاستيلاء اى الغلبة واخران يدانهم للايضاح فان الاستيلاء لا يحقق الابد لك ولذا
 لو اسير الترك امراة من الروم فاسلمت قبل ان يدخوها دارهم كملت حرمه وان دخلوها فيها فهي حرة رقيقة
 وان اسلمت هناك كما في المحيط واطلاق الدار سري الى انه لا يشترط الا حراز بلاد المالك حتى انه لو استولى
 كفار الترك والهند على الروم واخرى بها بالهند ثبت الملك لكفار الترك وكفار الهند كما في الخلاصة

لا يملكون باستيلاء التام حرًا واتباع من المكاتب والمدبر وام الولد لان الاصل هو الحرية وليسرق للام
 عن طاعتهم وعبدنا الا بقى القن الخارج منا اليهم فاخذ المالك بلا شيء الا ان يقسم فان اذنا
 حينئذ يعطى قيمته من بيت المال وهذا عندك واما ثمنه فيملكونه والصحيح هو الاول كما في المضرب
 وفيه اشعار بان اخذ من دارنا مملوكه وذبله خلاف لتحقيق الاستيلاء وحكم الامة كذلك الا ان
 لم يذكره للامتناع وفيه اشارة الى انهم يملكون عبدنا بالشرع لكن يجبر على بيعه اذا كان مسلما كما سيأتي
 وذلك عن بما اى بالاستيلاء والاحراز حرم للاستيلاء على اسباح فلو اهدى ملك من اهل الحرب
 الى مسلم هدية من احرازهم ملكه اذا كان قرابة لهم ولو دخل دارهم مسلم يامان ثم اشترى من احد
 ابنه ثم اخرج الى دارنا فمضى املاكه واكثر المشايخ على انه لا يعلم في دارهم وهو الصحيح وعن محمد بن
 يلكه حتى لا يجبر على الرد عن ابي يوسف يجبر وقال الكرخي ان كان غايبا دون جواز البيع فابيع
 جاز ولا فلا كما في المحيط وفيه شعار بان الكفار في دارهم احراز وليس كذلك فانهم ارقاء فيها وان
 لم يكن ملك لاحد عليهم على ما في عناق المستضعف وغيره وذلك بهما ما هو ملكهم للاستيلاء على اسباح بلا
 عصمة وهذا اى كوننا ما لكين لحرم وبالم بالاستيلاء قد علم مما سبق ومن وجد من مال يدين الغنائم
 بعد الاستيلاء احده بلا شيء ان لم يقسم بين الغنائم وبالقائمة اى قيمة يوم اخذ الغنائم ان قسم ان
 شاء وهذا اذا لم يتصرف الغنائم فيه فلو باعه اخذه بالثمن وظاهر الاصول وعند محمد لنقص البيع
 واخذ القيمة كما في النظم واذن المالك للعبد اى المال الذى يملك الكفار فلو دخل في دارنا حر في يمان
 ويرقى من مسلم طعاما او متاعا واخرج الى دارهم ثم اشترى مسلم واخرج الى دارنا اخذه بلا شيء وكذا
 ولو باع عبدنا لهم ثم اشترى مسلم كما في المحيط وغيره وفي قوله بالقيمة اشعار بان لو كان المال مثليا لم
 ياخذ بعد القسمة لان غير مقيد وقائمة الهداية واخذ بالثمن ان اشترى منهم اى من الكفار تاجر
 بالثمن ثم اخرج اليه ولو اشترى بالعرض اخذه بقيمة العرض كما في الكافي وفي قوله اخذه اسارة الى
 انه اذا مات المالك لا سبيل لوارثه لان النجاة لم يورث وهذا كله اذا استولوا على المالك القديم فلو
 استولوا على تاجر ثم اشترى ثانيا اخذه بالثمنين ولو وهبوه فبالثمن والقيمة جميعا كما في المحيط و
 غير وعبد لم اى لاهل الحرب اسلم ثم فجاءنا اى جاء دارنا وعسكرنا او ظهرنا اى غلبنا عليهم عتق
 العبد في الصور تبين لانه استولى على نفسه واخر زيدنا وهذا اذا جاءه نامر غلامه فلو جاءه نابا يمان
 باع له امام ووقف ثمنه لمولاه وفيه شعار بان مولاه يكون كافرا في دارهم فلو جاءه مسلم ثم جاءه عبد
 مسلما او كافرا كان ~~الملك~~ الكافي المحيط وبيان الكفار لو استولوا على دارنا فاسروا عبدنا مسلما لم

ثم كاتبه او دبره ثم ظهرنا عليهم فانه عتق كما في قصم كعبه مسلم اودى ثم اراه كافر مستان هذا اي نوينا
وادخل في دارهم فانه عتق عنه خلافا لما وفيه اشارة الى ان لو باعد الحر في من تاجرنا او ظهرنا عليهم
كان حر عندك وفيما عندهما كما في المحيط ولا تعرض تاجرنا ثم لديهم وماله لا يدخل بلان فالنوعون
الا اذا اخذ ملكهم ماله او اخذ غيره بعلمه اي الملك فانه يتعرض تاجرنا ثم لانهم نقضوا العهد وفي قيد
التاجر اشارة الى ان يباح التعرض يده للاسبروان اطلقوه طوعا كما في الهداية وما اخرجه التاجر من دارهم
بطريق التعرض بلاء ملكه بالاستيلاء ملكا حرا لانه حصله بالعدو لو كانت جارية كره وطبها لاشترى
كما للبايع بخلاف ما اذا اشترى شرا فاسدا فانه لا يكره وطبها الا للبايع فينتصدق به لانه ملك حيث
سبيله ذلك ولا يمكن من التمكين حر في اقامة هنا اي دارنا سنة لفرا لاطلاع علينا وقيل
اي قال الامام له اي للحر ان ائت هنا سنة نضع عليك الجزية اي المال الذي يوضع على الذي وفي
فعلة من الجزاء كما نخرجت وكفت عن قتله ويسمى بالخراج وخراج الراس وقد ثبت ذلك بالكتاب
والسنة والاجماع وما وقع عن بعض المخدئين ان في ذلك تقرر للكافر على اعظم الحر وهو الكفر فريده
بانه دعوة الى الاسلام باحسن الجهاد وهول يمكن بين المسلمين فيرى محاسن الاسلام فيسلم مع دفع
في الحال فان اقام هنا سنة وقيل له ذلك فهو حر وفيه اشارة الى تراط القبول والمدة لصرفه فاما
كما دل عليه كلام الكافي وغيره لكن في كلام المبسوط دلالة على انه صار ذميا بمجرد اقامته سنة وفي قصم
انه يضرب مائة على قدر ما يبرى والى ان الحرب المستان ايصير ذميا بنفس ترويج الذمية كما في بعض نسخ
الهداية قيل باب النفقات وما ظن ان يصر ذميا كما في بعض الهداية فهو يولد من سهولنا نحن كما
في النهاية وغيره والحرية الكتابية المستان تفر ذمية بنفس ترويج الذي كما في عامة الكتب ثم اشار
الى بعض احكامه فقال لا يترك الذي ان يرجع الى دارهم بعد اقام سنة ولما كان الجزية على طريقتين
اشار الى الاولى منهما فقال ولا يتغير جزية وضعت يصلح لان في التغير ترك الوفاء بالعهد فلا يتعدى
بالتغير كما لا يتغير ما يوضع على بني تغلب من المضاعفة وعلى بني بجران من الحل فلولا ذلك جارية
بينها ولد فادعياه مغا وكبر الولد فهو بينهما فيؤخذ منه نصفان هذا ونصفان ذلك كما في
الراجية ولذا لو مات الابوان معا ولما اذا مات احدهما فيؤخذ منه مثل جزية الآخر كما في النظم ثم
اشار الى الضرب الثاني فقال واذا غلبوا على صيغة المحبول كقولهم واقوا على املاكهم يوضع على كذا
يهودي ونصراي اوصابي فانه اخذ من الدين من التوبة والانجيل جميعا عند بعض المشايخ
ومن التوبة والتوراة عند آخرين ولا يوضع على صابي عندها لانه ليس من اهل الكتاب كما في قصم

مجوسى لانه في حكم اهل الكتاب الا في المناكحة واكل الذبيح وثنى اى عابد وثن وهو بالصورة كصورة
 آدمى معمول من جواهر الارض او الحجارة او الخشب والصنم صورة بلا حية كما قال ابن الاثير عجمي
 هو خلاف العربي وان كان فصحا بخلاف الاعجمي فانه الذي في لسانه علم افصح بالعربية وان كان
 عربيا كما في العرب وفيه شعار يابى بوضع الجزية على العربي والعجمي من الكتابي والمجوسى وفي الاكتفاء
 اشارة الى انه لا يوضع على المستدع ولا يسترق وان كان كافرا لكن يباح قتله اذا ظهر بدعته ولم
 يرجع عن ذلك وقيل قوته وقال بعضهم لا يقبل قوته الاباحية والشيعة والقرامطة والزنادقة
 من الفلاسفة وقال بعضهم ان تاب المتبع قبل الاخذ والظهار تقبل وان تاب بعدها لا تقبل كما
 هو قياس قول الجنيفة كذا في التمهيد السليم وقال الكرخي وغيره ان المستدع الغير الداعي كالكتاني
 ان لم يكن بدعته كفرا ولا يقتل كما لم يند وقيل انه كنافقة زهانة صلى الله عليه وسلم كذا في الجواهر فظهر
 اى غنا ذلك الفرق الثلث في اكثر السنة وكذا في المتوسط والفقير كما في المغربات لكل سنة ثمانية قار^{ين}
 درهمان بوضع على المتوسط منهم نصفها اى اربعة وعشرون وعلى فقير منهم يكسب ربحها اى اثني عشر و
 الاحسن ان يقال وتوسط نصفها وقرم ربحها وفيه اشارة الى ان الفقير هو الذي يعجز عن كسب يد به
 في كل يوم فلو فضل عن قوته وقوة عياله اخذ منه الربع والافلا والى ان يجرى من الاحكام الى الكسب
 للنفقة في الحال والفرق ان المتوسط يحتاج الى الكسب في بعض الاوقات بخلاف الفقيه وهذا قول عليه
 بن ابان كما في المحيط وقيل الفقير المحترف والمتوسط ثمان ويعمل بنفسه والغنى من له مال ويعمل بالغير
 وقيل الفقير من له اقل من مائة درهم والمتوسط من له الزايد عليه اى اربعة اضعاف والغنى من له الزايد عليها
 ففصل الفقير المكتسب والمتوسط من له نصاب والغنى من له عشرة الاف درهم وقيل الفقير من له اقل من
 النصاب والمتوسط من له الزايد عليه اى عشرة الاف والغنى من له الزايد عليها كما في النظم والصحيح في معنى
 هو لا يعرف كل بلد هو فيه في عده الناس فقرا او متوسطا او غنيا في تلك البلد فهو كذلك كما في الكرا^{وى}
 وهو المختار كما في الاختيار بوضع على وثنى عجمي منسوب الى عرب اسم جمع لهذه الطائفة اقاموا^{لبواري}
 او المدن فيتمتع الاعراب فان ظهر عليه اى غلب المسلمون عاهدوا الوثنى فطفله وعمره اى الطفل
 والمرأة من هذه الطائفة في كسبه ما اخذ من اموال الكفار وسواها كان غنيمة او جزية او مال صلح او حرام
 ولا يهدى عطف على وثنى فيكون مقبلا بما يعهده كما هو الاصل فالغنى لا يوضع على مرئى فان ظهر عليه
 طفله وعمره في كفاي علمه المتداولات من الفن ان العجبة تأخير القيد ويحل فيه الزنديق اى المخذل
 المبطن للكفر ان كان في الاصل مسلما ولا يوضع عليه الجزية كما في الخنيس وقال بعضهم ان المخذلا^{ظاهر}

السنخ يقول امام الوقت فكالمرد وان لم يظهر فكالباعى وقال بعضهم انه مطلقا كالمرد وقال بعضهم
كالباعى ولا خلاف في وجوب القتال معه ولا يستتاب عنه لان وضع اللفظ لا يفقد ولما قال ابو حنيفة
اقتل الزنديق وان قال بتب واما الموالد فميرتبه ففي لاهل الاسلام وقامة الجواهر فلا يقبل منها اى من
ذلك الوثقى والمرد الا الاسلام او السيف اما العيب فانهم بالغوا في ايداءه صلى الله عليه وسلم واما
المرد فلا كف بعل طاعة على محاسن الاسلام ولا يخفى انه كوا كفى بترك قوله ولا عا وثقى ولا ترد
لكان اخضر ولا عا داهب اى عابد من النصارى لا يخاطب الناس اى يقبل عنهم وتره في الدنيا
ويترك ملاذها ويعمل المشاق حتى ان منهم من يحرق نفسه ويضع سلسلة في عنقه وغير ذلك من
النوع التعذيب وعن ابى حنيفة انه يوضع عليه الجزية اذ اقر على العمل وهو قبله ابى يوسف كما في الكافي
لكن في قضا انه يوضع الجزية على الرهبان والقيسين في ظم الرواية وعن محمد بن الحسن لا يوضع وفي المحيط
توضع عليها عندك لا عندنا وصية ومجنون ومعتق وامرأة غير امرأة من بنى تغلب فانها توضع عليها و
الشيخ الثاني في حكم المرأة ومترك فانا كان اومد بل او مكاتب او ام ولد او مته واعي ومهر اى من طال
مرضه ومفاجع والاصل فيه ان الجزية لا تسقط القتل من لوجب قتله لا يوضع عليه الجزية وهو لا يجب
قتله فلا جزية عليهم الا اذا كانوا ذوى راي او مال يعينون به فانهم واجبة الجزية كما في الاختيار وفيه شغل
فان لا يوضع على مقطوع اليد والرجل كما في التنف وبقية لا يسبى لا يقتل على حصول الدارهم والدنانير
ولو بالسؤال فلو قدر على ذلك وضع عليه الجزية واعلم انه لو ادرك الصبي وافاق المجنون وعق العبد
وبر الرقيق قيل ان يضع الامام الجزية على اهل الذمة اى في اول السنة وضع عليهم جزية هذا السنة وبعد في
الجزية لا يضع عليهم حتى يمضي هذه السنة كما في الاختيار وتسقط الجزية بعضا وكلا بالموت على الكفر
فلا يؤخذ من تركته كما يسقط الباقي من جزية السنة اذا صار شيخا كبيرا وفقيرا او مريضا نصف سنة او اكثر
كما في المحيط وتسقط بسبب سلام ايض وقد اخل الجزية بحذف احدى الساتين فانه معطوف على تسقط
بالتكرار اى تكرر الحول ولو مصر على الكف فان مضى حوله او اكثر بلاخذ الجزية لا يؤخذ لما مضى عنده
لانها عقوبة فتتأخر وتؤخذ عندها لان الامتداد يوكد السبب وحيث اولى السنة عندهم لا يهاجر اليه
القتل وبعد الذمة تسقط الاصل فوجب خلفه في الحال الا انه يخاطب باداء الكل عنده في اخر الحول تخفيفا
وباداء قسط شهرين عند ابى يوسف في اخرها وقسط شهر عند محمد في اخره كما في المحيط ويحسن تعجيل جزية
سنة او اكثر ويصح ان يؤخذ على وصف الذل فيكون الاخذ قاعدا والذي قايما ويؤخذ بتلييه
ويضمه ولا يقال اعط الجزية يا عدو الله ولو يعنها اليه على يد ناسب لم يؤخذ منه على الاصح فيكلف ان

بأنهم ينفصلون عنها عفوياً وعلمهم الجواز للنباتة لأنها لا تنقيص المال كما في الاختيار وغيره ولا جواز
 الكسب في بيعته ولا كنيسته ولا جوارحه الجورسي بيت ناد في دارنا المسلمين عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 في البلاد المفتوحة من خراسان وغيرها كما في قضاة الدار شاملة للأصاغر والقوى والغنا إلا أنه
 لا يحدث في الأصاغر ظواهر ولا يجرى عنها البيعة ومحمد لا يحدث في القوى أيضاً لأنه في أعلا
 الكفر كما في المحيط وقيل لا يمنع عن ذلك في قوى لا يقيم فيها الجمعة والحدود وهذا في قوى أكثرها
 ديمية وأما في قوى المسلمين فلا يجوز وهذا في عرب الجعم وأما في العرب فيمنع عن ذلك في القوى
 والأصاغر كما في الاختيار وفي كلامه إشارة إلى أنه لا تقدم القديمة من ذلك لاقوى والسواد
 ولا في الأصاغر وذكر محمد في العشر والخارج أنها تقدم في أصاغر المسلمين وفي الأجارات أنها لا تقدم
 فيها وهو الأصح عند الحلواني كما في فقيهان وهذا كله في دار الفتيحة وأما في الصلحية فتقدم في الموضع
 كلها في جميع الروايات كما في التهمة والبيعة بالكسب بعد النصارى واليهود وكذلك الكنيسته إلا
 غالب البيعة على بعد النصارى والكنيسته على اليهود وهما معا كليسيا وكنت كما في موضعين
 من النهاية ويحتمل أن يكونا عربيين فالبيعة من البيع كالحلقة لأنها نوع بيع على حق قوله تعالى الله
 اشترى من المؤمنين أنفسهم الآية والكنيسته من الكسب بمعنى الاستتار فبذلك فاعل وإنه
 للنقل لأن العابد فيها اشترى من الناس ولا يخلطهم ولم أعاد البناء المنهدم من البيعة والكنيسته
 ولا يخلطهم من أيام إلى أن في الموضع القديم عاقد البناء الأول فلم يكن لهم أن يتحولوا إلى موضع
 آخر ومنعوا عن الزيادة على الأول كما في قضاة واكتفاه أيام إلى أنهم منعوا عن اظهار الفواخش والروا
 طهم الزامهم والطناير والغناء وكل هو محرر لأن هذه الاشياء كلها جميع الأديان ولا يكون عن اظهار
 الخمر والخمر كما في الاختيار وميز الذي أوجب تمييزه عن المسلم لأنه وجب تعظيم المسلم وتحقير الذ
 كما في الاختيار في ذرية أي لباسه فلا يلبس ما يخص بأهل الذم ولا يعلم كالدواء والعمامة بل في خاصتنا
 من الكوناس جيب على صدره كالنساء كما في المحيط ويترى في مركبه وسجده أي سرج مركبه بحدود المضاف ولا
 يلزم انتشار الصبر وسلاحه فلا يركب الذي خيلاً لأن ركوبه عز ولا جلالاً لأنه جلالاً لا حاجة كاستعانة الأم
 بهم في الذب عن المسلمين وفيما أشارة إلى أنه لا يمنع عن ركوب الحمار لأن ركوبه ذل ولا البغل لا يثمة
 الحمار والبزودون كالحمار وقالوا الأول أن لا يركبوا الأنفرونه كالمريض وإذا ركبوا فليترلوا في جامع المسلمين
 كما في الترتاب ولا يعمل السلاح أي لا يستعمل ولا يحمل فإن فيه عزة ويظهر الذي بالشدة فوق ثيابه الكسبي
 بضم الكاف والجيم وهو ما يشد على وسطه علامة بما يمتاز عن المسلم ينبغي أن لا يكون رقيقاً بحيث عليه

لا يقع عليه البصر الا ببق النظر وان يكون من الصوف او الشعوان لا يجعل حلقة يشك كما يشك السلم
 المنطقة بل يعلق على البين والشمال كما في المحيط ويستجيب النصارى قلنسوة سوداء من اللبد وزنار
 من صوف يجعل ذلك بخيط غليظ مشدود على وسطه واما العمامة والزنار من الابريش فيستريح عنده
 كما في قمم ويركب عاريج كالكاف في الهيئة فيكون قروبس سحر مثل لعدم الكاف وقال بعض المشايخ يكون
 عامقاً من شئ من الخشب كالرمة والاول اصح لانه اوفق لرواية الجامع كما في المحيط ويعتبر نساً ومن عن
 نساء المسلمين في الطريق والحمام فيمشين في ناحية الطريق والمسلمات في وسطه ويجعلن ازارهن
 لازل المسلمات ويعلم اي يجعل علامة على راسهم لئلا يستغفروا السائل لهم عند اعطائهم كما هو العادة و
 ظاهر الكلام شعر بلانك في علامة بل علامتين وثلاث وفيه اختلاف وقال بعضهم ان يكفي علامة
 واحدة اما على الراس كالقلنسوة الطويلة المضربة واما على الوسط كالكنسج واما على الرجل فيعمل بخلاف
 نازوقا لبعضهم لا بد من ثلث لان التميز لا يحصل لواحدة لا محالة وقال بعضهم ان النظر في ثلثة
 بعلامته واليه يورى بعلامتين والجوهر ثلث والاحسن ان يكتفى الكل ثلث كما قال الشيخ الاسلام
 وذكر الحكم ان كان الذر صليحة آتية بعلامة ولد كانت فحجة فلا بد من الثلث كما في المحيط والمقم
 التميز على وجهين معنى التعظيم والرياسة فيكون في كل بلدة بماتعارف اهلها من العلامة وتماه في
 متفرقات وصايا التماثل ومعرف الخلق والجمعة لا العشر كما في الشاهرا في النظم وقايحنا ومعرف
 ما اخذ منهم اى من الكفار سواء كانوا من اهل الذمة واهل الحرب بالحرب كهديتهم الى الامام وصدقة
 بنى بقلب وحللى بنجران وعشر المستان ونصف عشر الذي قصصنا خبر البتلة جمع مصطلح بفتح
 الميم واللام وهي ما يعود نفعه الى الاسلام والمسلمين كذلك نفع اى مثل جماعة من المجاهدين الذين
 يحفظون موضع الخافة الفاصل بين دار الاسلام ودار الحرب فسد النعم حفظ موضع ليس ورواه
 اسلام وفي الاصل السبب النظم والفتح التوثيق وقيل بالمضم ما كان خلقه والفتح ما كان صنعه والفتح
 بالفتح وسكون الغين المعجمة موضع الخافة من فروع البلدان كما في القاموس وقيل شعاراً يصرح الى
 جماعة يحفظون الطريق في دار الاسلام عن اللصوص ويشمل بناء مسجد وحوض وبهاط وحجر وقنطرة
 بالكسر والفتح القنطرة كما في القاموس وهو مبنية على الماء للعبور والجسر يعبر النهى وغيره مبنية كان او
 غير كما في الغرب وغيره وهذا بناء على حج علامه كرم المص من انه ما يتخلل من نحو الخشب فيرفع والفتحة
 ما يتخلل من نحو الحجر فلا يرفع وهذا موافق لما في شرب قم ويدخل فيه كرى انهار عظام غير ذلك كالنيل وجو
 ورزق اى نصيب العلماء وما يكتف للمعشرين والمحدثين والمفتين لا غير كما في الكبرى والخزينة وغيرها

فالام للعهد والرزق بالكسر اسم من الرزق بالغنى ما ينتفع به كافي القاموس وقال الراغب الرزق
 يقال للعطاء الجارى دنيويا كان اودنيا والنصيب ولما يصل الى الحرف ويتعدى به وقامه باقى في
 العاقلة والعمال بالضم والتشديد جمع العامل وهو الذى يتولى امور رجل في ماله ومملكه وعلم
 كما قال ابن الاثير فيدخل الذكر والواضع يحى وعلم كافي المنية وكذا الوالى وطالب العلم والمحب
 والقاضى والمفتى والمعلم بلا اجر كافي المضرب وذكره النظم وقضاه الفقيه والعلمى والمعلم و
 القاضى والامام والمؤلف من اهل الخارج عند الفضل واصحابه وليسوا منهم عند غيرهم والمقاتلة اى
 المجاهد من سبيل الله فالناثب باعتبار الجماعة ولا شك انهم كالعلماء داخلون فى العمال فانما يخص
 للشرى وفيه رتبهم اى اولاد العلماء والعمال والمقاتلة لانهم لو لم يصف اليهم لاحتاجوا الى الاكتساب لهم
 فلا يفرغون الى اعمال المسلمين وان كانت اقرب الى ان جمعية الضير يالى عنده ظاهر الاحسن تقديمه
 يصف الى غيرهم كاعوان العمال وفي الرزق بانه لا يحل لهم منها الا مقدار ما يكفهم فان خطر السلطان في
 ذلك كان عليه الاثم واستحق اسم الظلم كافي شرح الطحاوى والاطلاق شعر بحوار العلم ان كان
 اغنياء وليس كذلك فانه ليس للاغنياء نصيب من بيت المال الا القاضى والغنائى ومعلم القرآن
 والفقه كافي القسيس ولما فرغ عن بيان احكام الحربى والذى شرع في المرتد ترقيا الى الاعلى فقال
 ومن ارتد اى ترك سلة الاسلام ويعود الى الله ففى مفعول مطلق مكسور العين عرج
 كل يوم عليه الاسلام وان تكرر منه ذلك وفي النوادر عن اصحابنا انه اذا تكرر منه ضرب ضربا جازما
 الى ان يظلم توبته وخشوعه وانما قال عرض وهو مستحب لما سأل عن ان تكرر مثله في كلامهم منها
 المحيط انه لا بد من عرض الاسلام عليهم قال وهو مستحب غير واجب لانه يبلغه الدعوة وفيه ايام الى
 ان اليهودى اذا تنقل وبالعكس لم يجز على الاسلام كما اذا تنقل احداهما فان التكرار مله واحده كافي
 الحقائق وغيره وكشف شبهة التي عرضت على الاسلام فان استعمل بعد العرض للمتنكر حبس المرتد
 ثلثة ايام لانها مائة ايلة العدة وفيه اشعار بانه لو ادى عن الاسلام بجل العرض ولم يستعمل قتل في
 الحال فظلم الرواية وعن الشيخين يستحب ان يهل بلا استعمال لرجاء الاسلام وقال على رحمه الله عنه
 لان يهدى الله بك رجلا واحدا خير من ان تقتل مائتين الشرق والمغرب كافي الاكرامى فان تاب
 بعد الاثنيان بجملة الشهادة فيها ونعت بالخصلة الحسنة وانما يذكر الكلمة وقد ذكره البسوط
 والاصح وغيرهما لان ذلك ظاهر معلوم ولا يتب عنه قتل وجوب التكرار الاسلام كافي حديث البخارى
 وفيه اشعار بانه لو غاب نبيا من الانبياء عليهم السلام قبل توبته كافي شرح الطحاوى وغيره لكن في شفا